

الإنصاف المركزي

شؤون عراقية و كردستانية.. شؤون تركية.. شؤون إيرانية.. شؤون سورية.. شؤون عالمية.. ضد الارهاب والتطرف.. روى و افكار.. تحليلات سياسية

المركز اليومي لقضايا كردستان والعراق والمنطقة والعالم

السنة 26 12-3-1994

Website: pukmedia/ensat | Email: ensatmagazen@gmail.com | facebook: [ensatpuk](https://www.facebook.com/ensatpuk)

عن تفاؤل الكرد بشأن بايدن نابع من تجارب سابقة



البنك المركزي ومخاطر قيمة الدينار



يومية اخبارية تحليلية، تصدر بشكل ورقي و الالكتروني ايضا منذ الثاني عشر من مارس العام ١٩٩٤ عن مركز الرصد والمتابعة بمكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني، تتناول قضايا كردستانية وعراقية واقليمية وعالمية راهنة في عوالم السياسة ومستجداتها اضافة الى آفاق الاحداث والتطورات واتجاهاتها وغيرها من المجالات التنموية والفكرية والحضارية ومايتعلق بمكافحة الارهاب والتطرف.

تخدم "الانصات المركزي" في قالبها المطبوعي والالكتروني الأهداف السياسية والاعلامية و الفكرية للنخبة السياسية والاعلامية وكذلك صناع القرار والباحثين اضافة الى مراكز البحوث والدراسات، في ظلّ التحديات الراهنة التي فرضتها الثورة المعلوماتية والتكنولوجية وثورة الاتصالات عبر الاسهام الجاد في المساعدة للاطلاع على ابرز التطورات واحداث الرؤى والدراسات، بما يعزز الرؤية الثاقبة ازاء مجمل الاحداث بخلفياتها وحاضرها وآفاقها المستقبلية.

وتركز السياسة التحريرية للانصات المركزي على دوائر الاهتمام ذات الأولوية للقضايا الكردستانية والعراقية ولذلك تهتم برصد التطورات الاستراتيجية المتعلقة بكردستان والعراق والشرق الأوسط، مع التركيز على الأحداث العالمية المؤثرة ايضا.

وكذلك ابواب «مرصد الرؤى العالمية» و«آفاق وأبعاد» و«قضايا التطرف والارهاب» و«قضايا الاسلام السياسي» التي تهتم بالقاء الضوء على الأحداث والقضايا الحيوية محلياً وإقليمياً ودولياً واتجاه التطورات وتأثيراتها عبر اعادة نشر رؤى ودراسات بحثية مختارة ومنشورة في الصحف والمواقع والوكالات العالمية الموثوق بها.

وتتضمن أبواباً أخرى تتناول شؤون دول معينة بالمنطقة والعالم منها «شؤون امريكية»، «المرصد التركي»، «المرصد الايراني»، «المرصد السوري»، «المرصد المصري»، «المرصد الخليجي»، «المرصد الصيني» و «المرصد الروسي» وذلك حسب مستوى التطورات اليومية المتعلقة بتلك الدول على الساحة الداخلية والخارجية .

لانصات المركزي اصدار فصلي الكتروني لابرز التطورات والرؤى حول كردستان والمنطقة والعالم باسم (المرصد).

تعتمد «الانصات المركزي» في إنجاز أعمالها على العديد من مصادر المعلومات والأخبار، متمثلة في وكالات الأنباء العالمية الكبرى، والصحف اليومية والأسبوعية الصادرة محلياً وفي الدول العربية والعواصم العالمية المهمة، بالإضافة إلى وسائل البث الإلكتروني من خلال شبكة الإنترنت، ومراكز الدراسات وبنوك المعلومات.

وتسعى الانصات المركزي دوماً إلى التميز بالموضوعية والدقة في العمل، والتنوع في الموضوعات.

الانصات المركزي

رصد توثيقي يومي

يصدره مركز الرصد والمتابعة

بمكتب إعلام الاتحاد الوطني الكردستاني

- السنة 25 -

رئيس التحرير:

محمد شيخ عثمان

لقراءة وتحميل العدد يوميا

www.pukmedia.com/ensat

facebook: ensat.puk

هيئة التحرير:

دياري هوشيار خال

ليلي رحمن ابراهيم

محمد مجيد عسكري

هه لو ياسين حسين

الاشراف اللغوي:

عبدالله علي سعيد

الاشراف الفني:

هريم عثمان

للاشتراك و إرسال مساهماتكم

Email:ensatmagazen@gmail.com

Mobile: 07701564347

العنوان: السليمانية - رزكاري

الرئيسان المشتركان: يجب ألا تؤثر الأزمات على حياة ومعيشة المواطنين

:PUKmedia

استقبل الرئيسان المشتركان للاتحاد الوطني الكردستاني بافل طالباني ولاهور شيخ جنكي الخميس ١٧/١٢/٢٠٢٠، في السليمانية، سكرتير الحزب الاشتراكي الديمقراطي الكردستاني محمد الحاج محمود والوفد المرافق له. وجرى خلال اللقاء الذي حضره عضو المكتب السياسي الدكتور سوران جمال طاهر والعضوين القياديين شالو كوسرت رسول وسالار سرحد، بحث آخر التطورات السياسية والاقتصادية ووجهة نظرهم بشأنها وتم التأكيد على التنسيق والعمل المشترك بين جميع القوى السياسية في اقليم كردستان من اجل السيطرة على الازمات، خاصة حل مشكلة الرواتب وقوت موظفي الاقليم.

واشار الرئيسان المشتركان خلال اللقاء الى حساسية الوضع، واكدوا على قرار الاتحاد الوطني لحل المشاكل مع بغداد وتوحيد المواقف. ومن هذه الناحية، اعلنا بأنه يجب تنظيم البيت الكردي معا وتنفيذ برنامج الاصلاح وحل المشاكل مع بغداد على اساس الدستور وتحسين حياة وخدمات الجماهير.

واكدوا انه يجب ألا تؤثر الازمات من الآن وصاعدا على حياة ومعيشة المواطنين ومن اجل ذلك، فان الاتحاد الوطني كقوة مؤثرة سينفذ برنامجه لحل المشاكل والازمات المالية على ارض الواقع وبدأنا في بغداد كخطوة اولى، ولجل ذلك نحتاج الى تعاون جميع الاطراف، كما سندخل عملية الاصلاح من خلال عدة مراحل حيز التنفيذ والتي هي برنامج الاتحاد الوطني.

من جانبه، أوضح محمد حاج محمود، بأنه مع وحدة الصف والموقف بين الاطراف لحل المشاكل.

الرفعة والعلو لعلم كردستان وتوفير العيش الكريم والمشرف لشعبنا

:PUKmedia

وجه السيد كوسرت رسول علي رئيس المجلس الأعلى السياسي الاتحاد الوطني الكردستاني، الخميس، رسالة بمناسبة يوم علم كردستان. وجاء في نص الرسالة:

في يوم علم كردستان، ننحني احتراما لشهداء كردستان وجميع المناضلين الذين استشهدوا في سبيل أن يبقى هذا العلم المبارك شامخا. في ايام النضال، وخلال الايام الصعبة في الدفاع عن كردستان، كان الابطال من البيشمركة والمناضلين في وطننا يناضلون في سبيل حرية شعبنا وان يبقى هذا العلم المبارك شامخا، وان نعيش جميعا مرفوعي الرأس تحت ظل هذا العلم.

اليوم ونحن نحتفل وبكل حرية ورفعة في هذه الذكرى المباركة والمليئة بالشموخ، وفي ظل علم كردستان المبارك، هذا العلم الذي توهج ولا يزال يتوهج بدماء المناضلين، يجب ان نوفر العيش الكريم والمشرف لشعبنا وان نكون إلهاما للسلام والتعايش، مثل ألوان علمنا الزاهية، يجب ان نناضل جميعنا مع اختلافاتنا من أجل شعبنا والوصول الى قمة طموحنا. الرفعة والعلو لعلمنا المبارك.

كوسرت رسول علي

رئيس المجلس الأعلى السياسي

للاتحاد الوطني الكردستاني

الرئيس المشترك لاهور شيخ جنكي:

شعبنا يستحق حياة أفضل في ظل علم كردستان ومفتاح حل المشاكل في بغداد

حكومة الاقليم مسؤولة عن حل المشاكل وتأمين حياة وخدمات أفضل للمواطنين

PUKmedia

زار الرئيس المشترك للاتحاد الوطني الكردستاني لاهور شيخ جنكي برئاسة وفد من الاتحاد الوطني ضم عضو المكتب السياسي الدكتور ميران محمد ومسؤول مركز كرميان للاتحاد الوطني بولا سيروان الاربعاء ٢٠٢٠/١٢/١٦، درينديخان وكفري والتقى ذوي الضحايا الذين استشهدوا في التظاهرات. وأبلغ لاهور شيخ جنكي عزاءه لذوي وعوائل الضحايا، معربا عن حزنه العميق.

وشكر الرئيس المشترك الموقف المشرف لذوي الضحايا الذين رغم فقدانهم اعزاءهم، الا انهم حريصون على شعبهم وعلى حل المشاكل وتحسين خدمات المواطنين وان يأخذ القانون مجراه لاسترجاع حقوقهم. واكد الرئيس المشترك، أن مفتاح حل المشاكل في بغداد وسنستمر في جهودنا لايجاد حل شامل للمشاكل من أجل تأمين الحياة والاستقرار لشعبنا، وعلى الجميع التعاون في هذه الخطوة ودعم بعضهم البعض وانهاء المشاكل والصراعات السياسية.

كما اكد لاهور شيخ جنكي، أن حكومة الاقليم يجب أن تدرك أنها مسؤولة عن حل المشاكل وتأمين حياة وخدمات افضل للمواطنين ويجب تسليم ملف نפט الاقليم الفاشل الى بغداد وفي المقابل على بغداد تأمين المستحقات المالية للاقليم. وفي ختام حديثه، قال لاهور شيخ جنكي، لنمسك جميعنا بايدي بعضنا البعض لمنع تجويع الناس أكثر. واطاف، في الايام المقبلة سنزور جميع ذوي الضحايا. من جهتهم، شكر ذوو الضحايا زيارة الرئيس المشترك للاتحاد الوطني الكردستاني، متمنين دوام النجاح له.

دعوة بغداد لوضع خطة لتفعيل الصناعة في السليمانية

الى ذلك بحث لاهور شيخ جنكي الرئيس المشترك للاتحاد الوطني الكردستاني مع منهل الخباز وزير الصناعة في الحكومة الاتحادية، وضع القطاع الصناعي في محافظة السليمانية.

جاء ذلك خلال استقبال لاهور شيخ جنكي لوزير الصناعة في السليمانية الخميس، حيث تحدثا عن قطاع الصناعة في السليمانية والتي تحوي نسبة كبيرة من المعامل الصناعية.

وأكد لاهور شيخ جنكي في اللقاء ضرورة التعاون بشكل أكبر بين وزارة الصناعة والمعادن الاتحادية ومحافظة السليمانية والاستفادة من خبرات الجانبين واتخاذ خطوات نحو تشجيع ومشاركة أكبر للقطاع الخاص في هذا المجال. وأعرب لاهور شيخ جنكي عن شكره لوزير الصناعة الاتحادي، لزيارته الميدانية وتفقدته القطاع الصناعي في السليمانية، مطالبا أن تكون لوزارته في المستقبل خطة وبرنامجاً مناسباً لتفعيل وتطوير القطاع الصناعي بشكل أفضل في السليمانية وبقية محافظات اقليم كردستان والعراق.

"شعبنا يستحق حياة أفضل في ظل علم كردستان"

هذا و أكد لاهور شيخ جنكي الرئيس المشترك للاتحاد الوطني الكردستاني ان شعب اقليم كردستان يستحق حياة رغيدة في ظل علم كردستان.

وقال لاهور شيخ جنكي في تغريدة على حسابه بتويتر بمناسبة يوم علم اقليم كردستان: ان شعبنا يستحق حياة رغيدة واكثر حرية في ظل علم كردستان التي ترفرف عاليا بفضل دماء الشهداء.

قوباد طالباني يوجه رسالة هامة وودية الى الشارع العربي العراقي

لسنا سببا في أن هناك مناطق من العراق لم تتمتع بالازدهار والأمن والاستقرار اللازم

الانصات المركزي:

قال نائب رئيس حكومة إقليم كردستان قوباد طالباني إن وفد الإقليم المفاوض لم يتوصل لأي اتفاق مع بغداد حتى الآن، لكنه أشار في الوقت نفسه إلى أن المحادثات لا تزال متواصلة لحين الوصول إلى تسوية في الملفات المالية العالقة.

وقال رئيس الوفد المفاوض قوباد طالباني في مقابلة مع قناة دجلة الفضائية، إن المحادثات شابتها "مزايدات سياسية" بسقف مرتفع من جانب المسؤولين في الحكومة الاتحادية، مشيراً إلى أن المفاوضات بين الجانبين تتصل فقط بموافقة الإقليم على المادة الخاصة بمضمون قانون الاقتراض.

ووافقت حكومة إقليم كردستان مؤخراً على قانون الاقتراض والذي يلزمها بتسليم ٢٥٠ ألف برميل يومياً من النفط والواردات غير النفطية مقابل إرسال الحصة المالية للإقليم.

وأضاف طالباني أن إقليم كردستان وافق على تلك الفقرة، غير أنه أعرب عن استغرابه من كيفية تعاطي المسؤولين الاتحاديين مع ذلك بالرغم من إعلان الإقليم التزامه بالقانون.

وقال إن المحادثات بين الجانبين لم تصل بعد إلى طريق مسدود، لكنه أوضح أن هناك "عدم ثقة" ويفترض تخطيها في الأيام القليلة المقبلة.

وعندما سُئل عما إذا كان الإقليم قد توصل إلى اتفاق مع بغداد، قال طالباني "لم نصل إلى الآن إلى اتفاق.. الوضع عصيب وشائك للغاية".

ولدى سؤاله عما إذا كان الوفد قد يعود إلى الإقليم دون اتفاق، أشار طالباني إلى أنه ذلك لن يحصل وإنه باق في بغداد لحين التوصل إلى اتفاق.

وقال إن من المفترض أن يزور بغداد وفد سياسي كبير برئاسة رئيس إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني لإجراء مشاورات مع الزعماء السياسيين للدفع قدماً بعجلة المفاوضات، وأكد أن مهمة الوفد السياسي لن تبحث في تفاصيل الاتفاق المالي بل من أجل تقليل حجم "الفجوة" بين الجانبين.

وأن نائب رئيس حكومة إقليم كردستان انهم متفائلون بالتوصل إلى اتفاق مع الحكومة الاتحادية حول إعادة المستحقات المالية لشعب إقليم كردستان. وال، ان المشاكل كثيرة وليست فقط مسألة قانون العجز المالي والرواتب، فبعضها تعود إلى القراءة الدستورية في البرلمان، فضلاً عن التحضيرات لاجراء الانتخابات المبكرة، مضيفاً ان هناك اجواء سياسية غير صحية في بغداد، فضلاً عن ضغوطات سياسية على جميع الاطراف، لذلك فان عملية الحوار مع الحكومة الاتحادية لحل كافة المشاكل ليست سهلة، الا اننا متفائلون بالتوصل إلى اتفاق ولن نعود من بغداد بدون اتفاق.

وألقى طالباني باللائمة على الإدارة السيئة للحكومات الاتحادية المتعاقبة والتي جعلت المواطنين العراقيين يفتقدون إلى أبسط الخدمات ويتصورون أن التطور العمراني والازدهار في إقليم كردستان يتم على حسابهم.

وأعرب رئيس الوفد التفاوضي عن أسفه لتردي الخدمات في الجنوب وخصوصاً في البصرة والناصرية بالرغم من المخصصات المالية الهائلة.

واستغرب أيضاً من وجود أصوات لدى قوى سياسية عراقية تدعو لوقف الإعمار في إقليم كردستان كي لا يكون "هناك فارق" مع المحافظات الأخرى في باقي العراق.

رسالة الى الشعب العراقي

وفي ختام اللقاء وجه قوباد طالباني رسالة الى الشعب العراقي قائلا: اقليم كردستان جزء فعال ومؤثر في العراق، ونحن في اقليم كردستان نأمل أن يكون اقليم كردستان في نمو وازدهار مطرد، وأن تكون له حكومة قوية وفعالة، وأن تكون لنا كحكومة الاقليم أفضل العلاقات مع الحكومة الاتحادية، وأن نطبق فعليا مفهوم الفدرالية على صعيد العراق ككل، وتوزيع صلاحيات على المحافظات، ونحن لسنا سعداء حين نرى المناطق الأخرى في العراق غير مزدهرة، حيث نشعر بالامم ومعاتكم ونصغي لها، فنحن لسنا سببا بأي شكل من الأشكال في أن هناك مناطق من العراق لم تتمتع خلال السنوات الـ ١٧ الماضية بالازدهار والأمن والاستقرار اللازم، ربما تكون لنا هفوات ونواقص في الماضي، أو أن بعض سياساتنا قد أدت الى امتعاض وانزعاج المواطنين الشرفاء في المناطق الأخرى من العراق، لكننا أبدا لا نريد أن يكون هناك إنطباع بأننا لا نرغب في ازدهار وتنمية العراق، بل إننا سنكون عوننا وسندا لإعادة تنظيم إدارة الحكم في العراق، أنا متفائل، إذا ابتعدنا عن الشعارات السياسية بإمكاننا حل جميع المشاكل في هذا البلد وإعادة الاعمار في جميع أرجاء العراق، ويسعدني أن أزور في العام القادم عددا من المحافظات العراقية لأستمع عن كثر الى معاناتكم ومطالبكم وأوصل اليكم رسالتي،

قوباد طالباني يدعو مجلس النواب الى دعم جهود معالجة المشاكل

PUKmedia

بناء على طلب من قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كردستان، زار وفد حكومة اقليم كردستان، الاربعاء، مبنى مجلس النواب، واجتمع مع رئيس مجلس النواب ونائبيه ورؤساء الكتل واللجان النيابية في القاعة الدستورية لمجلس النواب.

وخلال الاجتماع، اوضح قوباد طالباني آخر تطورات الحوارات الجارية بين حكومة اقليم كردستان والحكومة الاتحادية وقال: ان حكومة اقليم كردستان ملتزمة بقانون تمويل العجز المالي وهي مستعدة لتنفيذ واجباتها وفقا للقانون، داعيا مجلس النواب الى دعم ومساندة تنفيذ القانون وتوفير الحقوق والمستحقات المالية لاقليم كردستان.

من ثم طرح الحضور خلال الاجتماع مقترحاتهم ووجهات نظرهم وملاحظاتهم حول مسار الحوارات الجارية بين حكومة اقليم كردستان والحكومة الاتحادية.

من جانبه، قال رئيس مجلس النواب محمد الطربوسي: ان مجلس النواب يدعم ايجاد حل جذري للمشاكل العالقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان، موضحا أن الحل يكمن في التزام الحكومتين بنص القوانين.

زيارة مقهى رضا علوان الثقافي

يوصل قوباد طالباني نائب رئيس حكومة اقليم كردستان، جهوده لحل المشاكل في بغداد، فيما زار الجمعة مقهى رضا علوان الثقافي في الكرادة.

ومازال الوفد المفاوض الذي يترأسه طالباني يواصل اجتماعاته في بغداد التي وصل اليها قبل ١٠ ايام لحل المشاكل.

وقال نائب رئيس حكومة اقليم كردستان خلال مؤتمر صحفي: ان المشاكل كثيرة وليست فقط مسألة قانون العجز المالي والرواتب، فبعضها تعود الى القراءة الدستورية في البرلمان، فضلا عن التحضيرات لاجراء الانتخابات المبكرة، مضيفاً ان هناك اجواء سياسية غير صحية في بغداد، وضغوطات سياسية على جميع الاطراف، لذلك فان عملية الحوار مع الحكومة الاتحادية لحل كافة المشاكل ليست سهلة، الا اننا متفائلون بالتوصل الى اتفاق ولن نعود من بغداد بدون اتفاق.

وزارة المالية الاتحادية: حكومتنا الاقليم والاتحادية تتوصلان الى اتفاق

وكالات:

أعلنت وزارة المالية الاتحادية يوم السبت، عن توصل حكومتنا الاقليم والاتحادية الى اتفاق بشأن الموازنة المالية لعام ٢٠٢١.

وقال علي عبدالامير علاوي وزير المالية، خلال بيان، أن الوزارة ستصدر قريباً بياناً بشأن صرف الدولار الى ١٤٥٠ ديناراً للدولار الواحد، لافتاً الى ان التعيينات ستتوقف باستثناء التي جرت نهاية العام الماضي وبداية العام ٢٠٢٠. واضاف: انه تم التوصل لاتفاق مع كردستان بشأن الموازنة المالية لعام ٢٠٢١، موضحاً، ان الوفد المفاوض يناقش حالياً مخصصاته لعام ٢٠٢٠.

واكد ان وزارة المالية لم تسرب الموازنة المالية، نافياً ذلك بشكل قاطع، مشيراً الى ان مجلس النواب واللجنة المالية النيابية ورؤساء الكتل لديهم علم بالاتجاه الذي تسلكه الحكومة. وبين ان الموازنة المالية لعام ٢٠٢١ إصلاحية ولا أحد يستطيع نكران ذلك، لافتاً الى ان اقليم كردستان يصدر نفطه بأسعار أقل من نفط سومو بـ ٥ الى ٧ دولارات.

نائبة تكشف عن سبب تأخر الاتفاق بين بغداد والإقليم

المركز الخبري الوطني:

كشفت النائبة عن الاتحاد الوطني الكردستاني ريزان شيخ دلير، سبب تأخير الاتفاق بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان لعدم وجود سيولة نقدية لدى بغداد والضبابية في طبيعتها.

وجاء في بيان للنائبة، ان "الحكومة الاتحادية تحاول في كل اجتماع لها رفع سقف المطالب امام حكومة الإقليم وايصالها الى مرحلة تعجيزية والمماطلة الى اقصى حد ممكن بسبب انعكاس مشهد الشد والتوتر السياسي الحزبي بين ممثلي الحكومة في بغداد مؤكدةً ان السبب الرئيسي وراء ذلك يعود لعدم توفر السيولة النقدية في البنك المركزي العراقي والتي بسببها لم تتمكن من ارسال الأموال الى الإقليم".

وأضافت، بان "الإقليم اعرب عن استعداده الكامل لتسليم الواردات الى شركة تسويق النفط (سومو) وبشكل منتظم شهرياً، إضافة الى حل مشاكل إيرادات المنافذ الحدودية والجمارك، الا ان الحكومة لم تعطي أي إجابة بموافقتها على الاتفاق من عدمه".

وبينت، ان "وجود مشاكل مالية كبيرة تواجهها الحكومة المركزية، مما اخر التوقيع على الاتفاق، وبالتالي اثر سلبي على شعب الإقليم بعد تدهور الأوضاع المعيشية هناك بسبب تأخير الرواتب التي يجب ان ترسلها الحكومة

الاتحادية فوراً، بعد ان استجابت حكومة إقليم لجميع مطالبها " منوهةً الى ان "الشعب العراقي بشكل عام وكردستان بشكل خاص عليهم ان يفهموا بان الاستجابة وصلت أعلى مستوياتها من قبل الوفد الكردي المفاوض ايماناً منه بان قوت المواطن وحياته اهم من كل شيء، ومازالت كردستان بانتظار استجابة حكومة بغداد لهذا الامر".

هيمن هورامي: يبدو أن هناك قراراً سياسياً في بغداد بعدم الإتفاق مع الإقليم

:K24

قال نائب رئيس برلمان اقليم كردستان هيمن هورامي انه يبدو أن هناك قراراً سياسياً من المسؤولين في بغداد بعدم الإتفاق مع اقليم كردستان.

وعقد وفد من حكومة اقليم كردستان سلسلة لقاءات مع المسؤولين في بغداد بهدف التوصل الى اتفاق بشأن الموازنة المالية ورواتب موظفي الاقليم.

وقال هورامي لكردستان ٢٤ "المفاوضات صعبة وكما يبدو فإن هناك قراراً سياسياً من المسؤولين في الحكومة والبرلمان وخارجهما وكأن هناك قراراً سياسياً بعدم الإتفاق مع اقليم كردستان بأي شكل". وتابع هورامي "ولكن هناك إطار قانوني وقد ابدت حكومة الاقليم استعدادها للإلتزام بقانون العجز المالي "الإقتراض" وتسليم واردات النفط والعائدات الأخرى". و اضاف ان "الاقليم يطالب مقابل هذا الإلتزام بتسليم مستحقات الاقليم المالية ولكن ما يتم طرحه من قبل المسؤولين العراقيين بعيد عن مستحقات الاقليم". وقال هورامي "لم نفقد الأمل ونحن مصرون على الحوار وندعم وفدنا المفاوض في بغداد فلا بديل عن الحوار".

وزارة البيشمركة تحيي يوم علم كردستان

:PUKmedia

اقامت وزارة بيشمركة كردستان يوم الخميس، مراسيم خاصة بمناسبة يوم علم كردستان، بحضور وزير البيشمركة في اقليم كردستان شورش اسماعيل. المراسيم بدأت بالنشيد القومي ثم ألقى وزير البيشمركة كلمة أكد فيها على دور بيشمركة كردستان في حماية علم و تراب اقليم كردستان، لافتاً الى ان شعب كردستان قدم على مر التاريخ تضحيات جساماً لرفعة علم كردستان

واضاف: ان الاوضاع حساسة في الاقليم والعراق والمنطقة، ما يحتم وحدة الصف وحماية تراب وعلم كردستان، مشيراً الى أن مشروع الاصلاحات في الاقليم يصب لمصلحة قوات بيشمركة كردستان، متمنيا العمل من اجل صرف رواتب البيشمركة بمواعيد ثابتة، والوصول لحل المشاكل العالقة مع بغداد وانهاء جميع الازمات.

حكومة إقليم كردستان تدعو التحالف الدولي لضمان عدم تكرار هجمات وحدات حماية الشعب

روادو :

دعت حكومة إقليم كردستان، التحالف الدولي إلى ضمان عدم تكرار هجمات وحدات حماية الشعب، وعدم السماح لها باستغلال مساعدات الدول الأجنبية لمهاجمة إقليم كردستان. وأصدر رئيس حكومة إقليم كردستان مسرور بارزاني الأربعاء (١٦ كانون الأول ٢٠٢٠) بياناً بشأن هجوم وحدات حماية الشعب على قوات البيشمركة، هذا نصه:

حاولت مجموعة من مسلحي حزب العمال الكردستاني الليلة الماضية، التسلل إلى إقليم كردستان من سوريا بشكل غير قانوني، خلافاً لأنظمتنا وقوانيننا وقوانين حماية الحدود، فمنعتهم قواتنا الأمنية. وفي وقت لاحق، هاجمت قوة تابعة لوحدات حماية الشعب ثكنة للبيشمركة بالأسلحة الثقيلة، وردت على الفور وصدت هجوم وحدات حماية الشعب.

إنني أدين بشدة هذا الهجوم، الذي يشكل انتهاكاً واضحاً لقوانين أراضي إقليم كردستان وسلطة حكومة إقليم كردستان.

وأدعو أصدقائنا وشركائنا في التحالف الدولي إلى ضمان عدم تكرار هجمات وحدات حماية الشعب، وعدم السماح لها باستغلال مساعدات الدول الأجنبية لمهاجمة إقليم كردستان. وبطبيعة الحال، فإن تكرار أي هجوم من هذا القبيل سيلحق الكثير من الضرر بأمن المنطقة. أثنى على البيشمركة الشجعان الذين يخاطرون بحياتهم كل يوم من أجل حمايتنا وسلامتنا.

وكيل وزارة البيشمركة: تعرضنا لهجوم من مسلحي حزب العمال في سحيل

أعلن وكيل وزارة البيشمركة سربست لركين، نشوب قتال في الساعة الواحدة من ليلة الثلاثاء/ الأربعاء، على الحدود بين غرب وجنوب كردستان، بين قوات البيشمركة ومسلحين من حزب العمال الكردستاني، الذين حاولوا التسلل الى داخل أراضي إقليم كردستان.

وقال لركين في مؤتمر صحفي: "للأسف جرت أحداث غير منتظرة، على الحدود بين سوريا والعراق، بين إقليم كردستان وكردستان سوريا، عند الـ١ ليلاً، عقب محاولة منهم للتسلل الى إقليم كردستان، بطريقة غير شرعية".

لركين أضاف أنه "تمت رؤيتهم من قبل قوات البيشمركة، التي تؤدي واجبها منذ سنوات على الحدود، ومن المعروف لدى كافة المواطنين والأطراف السياسية أن لإقليم كردستان معبراً رسمياً للدخول والعودة، وهناك تنسيق للربط مع كردستان سوريا، إلا أن أولئك المسلحين حاولوا التسلل ليلاً بطريقة غير قانونية إلى إقليم كردستان، وعندما تم رصدهم من قبل قوات الحراسة، وبعد التأكد من أنهم ليسوا مدنيين، ممن يحاولون الدخول بسبب الظروف التي تمر بها كردستان سوريا، تم منعهم من التقدم، ومطالبتهم التراجع".

"جرت محاولات عديدة لتراجع تلك القوات المؤلفة من ٨ عناصر، حيث تراجع ٣ منهم الا أن الـ ٥ الباقين حاولوا الدخول الى إقليم كردستان، ولم تسمح لهم قوات البيشمركة من التسلسل بطريقة غير شرعية، خاصة إلى تلك المنطقة التي تعد حساسة، في منطقة سحيلا وبيشابور المعروفتين في إقليم كردستان"، وفقاً للزكين.

وبشأن نشوب القتال، أوضح أنه "وبعد عدة ساعات، قامت قوة من قوات حماية الشعب، بالهجوم على إحدى نقاط قوات البيشمركة في المنطقة، بطريقة وحشية مستخدمية كافة أنواع الأسلحة الثقيلة، من البيكيسي ٢٢ ملم والدوشكا وآر بي جي، واستمر القتال لأكثر من ساعة ونصف، واضطرت قوات البيشمركة للدفاع عن أنفسهم، كما حاولت قوة حماية الشعب الاستيلاء على نقطة البيشمركة، لكنهم لم يتمكنوا من تحقيق هدفهم، وعادوا خاسرين الى الحدود السورية".

عد وكيل وزارة شؤون البيشمركة المواجهات الأخيرة في منطقة العمادية وتلك التي سبقتها في منطقة جمانكي وحادث الليلة الماضية "نتيجة للظلم المستمر لإقليم كردستان"، مضيفاً أن "من المؤسف أن بعض ما يسمى بالتنظيمات الكردية تحولت إلى أذئاب لأعداء إقليم كردستان وملاذاً لهم، وباتت اليوم جزءاً من مخططات الأعداء الذين يريدون أن يشهدوا تخريب وتفكك إقليم كردستان، لكن هذا حلم بعيد المنال لهم ولأذنانهم".

ومنذ أكثر من شهر، تمت إعادة نشر قوات البيشمركة بعدة مناطق في دهوك، ما أدى إلى حدوث مواجهات بين البيشمركة وحزب العمال، وسبق أن قتل مقاتل في البيشمركة وأصيب ثلاثة آخرون بإطلاق نار مماثل في ناحية جمانكي.

وبحسب متابعة أجرتها شبكة روداو الإعلامية فإن الصراع المسلح بين تركيا وحزب العمال الكردستاني خلال السنوات الثلاث الماضية أدى في قضاء العمادية لوحده، إلى فقدان ٢٤ شخصاً حياتهم، إلى جانب إخلاء ٦ قرى بالكامل منذ مطلع العام الحالي.

وأدان قائد قوات سوريا الديمقراطية، مظلوم عبيدي، الاشتباك المسلح بين قوات البيشمركة وعناصر من حزب العمال الكردستاني الذي وقع الأحد، بإحدى قرى قضاء العمادية "أميدي" في محافظة دهوك، داعياً لإنهاء الهجمات المسلحة.

وقال عبيدي في تغريدة على موقع تويتر: "أدين هجوم الحزب الديمقراطي الكردستاني على مقاتلي حزب العمال الكردستاني في أميدي، وهذا يتسبب بخسارة مكاسب القضية الكردية".

ووقع في وقت متأخر من ليلة الأحد/ الإثنين، إطلاق نار بين قوة من البيشمركة وحزب العمال الكردستاني قرب قرية كركاش بمنطقة بريكار في قضاء العمادية (أميدي) بمحافظة دهوك، خلال محاولة عجلة تابعة لحزب العمال الكردستاني المرور عبر حاجز أميني للبيشمركة دون التوقف، وتطور الشجار إلى إطلاق النار أدى إلى فقدان المقاتل في بيشمركة روج، برتبة ملازم أول، عبدالرحمن أمين حياته.

ودعا القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية إلى "إنهاء الهجمات وحل المشكلة بالحوار".

منظومة المجتمع الكردستاني:

الحزب الديمقراطي الكردستاني يضر بوحدة الصف الكردي

: ANF

أشارت لجنة العلاقات الخارجية في منظومة المجتمع الكردستاني (KCK) إلى أن الحزب الديمقراطي الكردستاني يلحق الضرر بالوحدة الكردية من خلال نشر الأكاذيب والدعايات الهادفة إلى تشويه حركة الحرية، ويسعى لشرعنة الاحتلال التركي.

أصدرت لجنة العلاقات الخارجية في منظومة المجتمع الكردستاني (KCK)، بياناً لها، أعلنت فيه تقديم الحزب الديمقراطي الكردستاني معلومات مضللة وكاذبة للقنصليات والسفارات الأجنبية في جنوب كردستان وبغداد، وبهذا الشكل يتم التحريض ضد حركتنا.

وهذا نص البيان: "يقدم الإعلام التابع للحزب الديمقراطي الكردستاني ورئيس وزراء حكومة إقليم جنوب كردستان مسرور البارزاني في الأيام الأخيرة بتصريحات معادية ومضللة ضد حركتنا، ولم يكتفوا بذلك، بل قدموا معلومات خاطئة إلى القنصليات والسفارات الدول الأجنبية في جنوب كردستان والعراق، وبهذا الشكل يتم التحريض ضد حركتنا، والعديد من ممثلي الدول الأجنبية قد انخدعوا بهذه التصريحات المضللة والبعيدة عن الحقيقة وأدلو بتصريحات معادية ضد حركتنا، يجب أن يعلم ممثلو الدول الأجنبية، أن هذه التصريحات المضللة والبعيدة عن الحقيقة التي تصدر من الحزب الديمقراطي الكردستاني والدولة التركية تضر بوحدة الصف الكردي واستقرار المنطقة.

الديمقراطي يحاول اظهار حكومة حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية على أنها "محقة"

ولأجل هذا يسعى الحزب الديمقراطي الكردستاني سواء ضمن الرأي العام الكردي أو في الخارج شرعنة هجمات دولة الاحتلال التركي ضد حركتنا وشعبنا، ولهذا الهدف يصرح بدعايات واكاذيب مضللة محاولاً إظهار حكومة حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية على أنها "محقة" في استهداف حركتنا، وتقديم لهم الذرائع والحجج، ويقومون بتشويه الحقائق، بهذا الشكل ينشر ادعاءات كاذبة ومضللة، والهجوم الذي حدث قبل يومين في أميديه ضد قوات الكريلا، كان جزءاً من هذه الأعمال، وحيث يتضح من هذا الهجوم الأخير والدعايات التحريضية التي تتم نشرها، أنهم يقومون بالتمهيد لهجوم أوسع.

إن الحزب الديمقراطي الكردستاني وسع من نطاق ادعاءاته المضللة والبعيدة عن الحقيقة حتى وصلت إلى اتهام حركتنا بالوقوف وراء العنف الذي تشهده الاحتجاجات في مدن جنوب كردستان، حركتنا شاركت موقفها مع الرأي العام قبل الآن حيال تلك الاحتجاجات، و أرتأينا الضرورة في مشاركة موقفنا مع الرأي العام مرة أخرى، بأن ادعاء عدم وجود مطالب ومشاكل اقتصادية أو اجتماعية أو ديمقراطية لشعب جنوب كردستان، وأن هناك قوى خارجية تحاول زعزعة استقرار جنوب كردستان، تتسبب في هذه التحركات، ويعملون عليها بشكل ممنهج ومدروس، وحكومة جنوب كردستان هي المسؤولة عن هذه الاحتجاجات وخروج الشعب الكردي إلى الميادين والساحات".

ونوضح مرة أخرى أن الحزب الديمقراطي الكردستاني والدولة التركية تقوم بنشر هذه الادعاءات الكاذبة والمضللة بشكل مدروس، والتذرع بها من أجل الهجوم على حركة الحرية، إن هذه الهجمات ضد شعبنا ونضاله من أجل الحرية في شمال كردستان وجنوبه وشرقه و روج آفا وشنكال ومخمور تتسع يوماً بعد يوم، وهذه الادعاءات تشرعن سياسات دولة الاحتلال التركي في إبادة الشعب الكردي وهجماتها الاحتلالية، وتعرض مستقبل شعبنا وحرية لخطر كبير.

الحزب الديمقراطي يمنع الايزيديين من العودة الى شنكال

كما يقوم الحزب الديمقراطي الكردستاني باتباع حرب نفسية خاصة ويقول "إن حزب العمال الكردستاني لا يقبل بحكومة جنوب كردستان، ويمنع القرويين من العودة الى قراهم، ويقف عائقاً أمام عودة الايزيديين الساكنين في المخيمات بالعودة الى ديارهم، وينشر الفتنة في جنوب كردستان"، والهدف من كل هذه الادعاءات هي خداع الشعب وشرعنة الهجمات ضد حزب العمال الكردستاني، وقد ادعت من قبل بأن حزب العمال الكردستاني يهدد استقلال جنوب كردستان، بهذه الادعاءات تحاول خلق الحجج للهجوم على حركتنا وقواتنا، كما يقوم الآن ايضاً باتهام حركة الحرية بافتعال العنف في الاحتجاجات التي تحدث في جنوب كردستان وتعزز نشر هذه الادعاءات وتقويتها وشرعنة هجماتها.

مطالب الشعب شرعية

إن مطالب الشعب شرعية ومحقة، ولكن أحداث العنف التي تشهدها الاحتجاجات تسيء الى حقوق ومطالب الشعب الشرعية، يريدون أن يجعلوا من هذه الاحداث حجة للهجمات وادعاءات القوى المعادية، لذلك أحداث العنف التي تضر الاحتجاجات والمطالب الديمقراطية غير صحيحة، ومن جهة أخرى الرد على مطالب الشعب بالعنف يزيد من تأزم المشكلة، لذلك يجب حل المشكلة عبر الحوار مع الشعب و بالطرق الديمقراطية. باسم حركة الحرية نصرح مجدداً: أنه لا علاقة لنا بأحداث العنف التي تحدث في أي مكان من جنوب كردستان، ولا ندعمها ولا نقبلها بها بتاتا، وجميع الادعاءات من هذا القبيل هي كاذبة ومضللة، والذين يصرحون بهذه التصريحات يحاولون إخفاء مشاكلهم والتهرب من مسؤولياتهم تجاه هذه الأحداث، لذلك ندعو شعبنا والأوساط المعنية إلى ابداء موقفها في رفض هذه الادعاءات القذرة والمضللة".

قيادة وحدات حماية الشعب: قواتنا لم تهاجم قوات البشمركة

:YPG

أكدت القيادة العامة لوحدات الشعب، أنها لم تهاجم قوات البشمركة، مشددة على احترامها لسيادة إقليم كردستان، ودعت قيادة الإقليم إلى التخلي عن سياسة التهم والابتزاز. وزعم وكيل وزارة البشمركة في جنوبي كردستان، أن وحدات حماية الشعب هاجمت قوات البشمركة. وأكدت القيادة العامة لوحدات حماية الشعب بيان أنها لم تهاجم قوات البشمركة. وجاء في نص البيان:

إلى الإعلام والرأي العام

قواتنا لم تهاجم قوات البشمركة و نحترم سيادة إقليم كردستان طالما وخلال السنوات الماضية كان هناك دائماً عمليات تنسيق مشتركة على طريقي الحدود بين روج آفا وإقليم كردستان، في إطار عمليات مكافحة داعش، وذلك حفاظاً على أمن واستقرار الحدود. هذا التنسيق سهل الكثير من العقبات التي تحدث عادةً في المناطق الحدودية. إنمّا حدث ليلة الأربعاء ١٦ كانون الأول بالقرب من منطقة سحيلا على الحدود، لم يكن هجوماً من قبل قواتنا على أيّ نقاط تابعة لقوات البشمركة، وليس هناك أيّ سبب وجيه يدعو إلى هكذا تصرف. وما أثير من تصريحات إعلامية كانت مبالغة كبيرة أعطت للحادث حجماً أكبر من حقيقته. فما حدث لم يعدو مسألة سوء تنسيق بيننا وبين المعنيين في إقليم كردستان.

وعلى العكس تماماً فإننا في وحدات حماية الشعب نحترم سيادة إقليم كردستان على أرضه وندعو إلى ترك سياسة التهم والابتزاز والاتهامات، كما ندعو لحل المسائل العالقة عبر الحوار والتنسيق المتبادل".

روج.. قوات غير شرعية تقوض أمن إقليم كردستان

: ROJNEWS

أرسل الحزب الديمقراطي الكردستاني "قوات روج" المحسوبة على قوات الزيرفاني إلى منطقة بهدينان. وشنت هذه القوة ليلة ١٣ كانون الأول هجوماً على إحدى وحدات الكريلا ما أدى إلى اندلاع اشتباكات قوية. يصف المحامي أحمد فقي "قوات روج" كقوات "ارتزاقية"، متهماً إياها بالتسبب في تقويض أمن إقليم كردستان. تأسست "قوات روج" سنة ٢٠١٢ من قبل الحزب الديمقراطي الكردستاني، عن طريق استخدام أموال من الميزانية المخصصة لقوات زيرفاني. وينتمي أغلب أفراد هذه القوات إلى الكرد من روج آفا كردستان، وكان الحزب الديمقراطي الكردستاني يروج في البداية لتحضير هذه القوات من أجل حماية روج آفا. ووفق الإعلام التابع للحزب الديمقراطي، أثناء هجوم ليلة ١٣ كانون الأول من قبل مسلحي الحزب على وحدة من قوات الكريلا، فقد المسلح جاهد عبدالرحمن من أبناء باكور (شمال كردستان) حياته. بخصوص بناء هذه القوة والجانب القانوني لها، تحدث المحامي والخير القانوني أحمد فق علي لوكالة Rojnews قائلاً: "وفق القانون، ينبغي لكل شخص يعمل ضمن المؤسسات الحكومية في إقليم كردستان أن يملك الهوية الشخصية العراقية، وإذا كان لا يملك الهوية العراقية، ويملك هوية بلاد أخرى، فلا يمكنهم العمل على الميزانية العراقية.

تحريك قوات "روج" ونشرها في منطقة بهدينان تأتي بأوامر مباشرة من الحزب الديمقراطي الكردستاني. وكان وزير البيشمركة قد صرح بشكل واضح حول عدم علمهم بهذه التحركات. هذه القوة ترتبط مباشرة بمؤسسة رسمية في حكومة الإقليم، ويتم تخصيص ميزانية خاصة لها من موارد إقليم كردستان.

وبيّن المحامي أحمد فقي أن تأسيس هذه القوة يدخل في مصلحة أحد الأطراف و القوى، وليس لها أي أساس قانوني، وتابع بالقول: "يطلق على هذه القوى وصف الارتزاق، حيث تستخدمهم الدولة لتحقيق مصالحها. وتأسيس هذه القوة أصبح سبباً في تقويض أمن إقليم كردستان وإلحاق الضرر باقتصاد الإقليم."

ووفق قوانين إقليم كردستان، فإن القائد العام للقوات المسلحة، والذي هو رئيس إقليم كردستان لا يملك سلطة تحريك القوة العسكرية دون صدور قرار من البرلمان. لكن الحزب الديمقراطي الكردستاني بدأ بتحريك قواته منذ آذار ٢٠٢٠ ونشرها في مناطق حق الدفاع المشروع. وشنت هذه القوات حتى الآن ٣ هجمات على قوات الكريلا.

وقال المحامي أحمد فقي في هذا السياق: "ينبغي أن يكون تحريك القوات العسكرية بإرضاء من البرلمان. قائد القوات المسلحة والذي هو بنفس وقت رئيس الإقليم، ليس باستطاعته تحريك أي قوة أو الإعلان عن الحرب دون الرجوع لقرار البرلمان.

الحزب الديمقراطي الكردستاني يحشد قوات عسكرية على الحدود مع روج آفا

كثّف الحزب الديمقراطي الكردستاني PDK من تحركاته في المثلث الحدودي بين روج آفا وباشور وباكور كردستان، بالإضافة إلى نقل الأسلحة الثقيلة إلى معبر فيش خابور المحاذي لمعبر سيمالكا، وزيادة تعداد قواته هناك.

حشد الحزب الديمقراطي الكردستاني، في ١٢ كانون الأول، قواته في منطقة فيش خابور المحاذية لمعبر سيمالكا في منطقة ديرك، مرفقة بأسلحة ثقيلة ومتوسطة وعربات عسكرية، كما قام بتحسين مواقعها وتمويهها، وإنشاء نقاط عسكرية جديدة.

وبلغ عدد النقاط العسكرية التابعة لقوات الحزب الديمقراطي الكردستاني على طول الشريط الحدودي لروج آفا أكثر من ٤٠ نقطة وثلاثة مراكز رئيسية، بدءاً من المثلث الحدودي الذي يربط بين باكور كردستان وروج آفا وباشور كردستان وحتى قرية خانك.

وتأتي هذه الخطوة بعد التصعيد الإعلامي وحملات التشويه التي قام بها الحزب الديمقراطي بحق أهالي روج آفا والإدارة الذاتية ووحدات حماية الشعب والمرأة. وبحسب مصدر خاص، فإن الأسلحة التي استقدمها الحزب الديمقراطي الكردستاني على طول الشريط الحدودي هي أسلحة ثقيلة كالمدافع وأسلحة الدوشكا، وأسلحة متوسطة كرشاشات BKS. ويرى أهالي المنطقة أن الحزب الديمقراطي الكردستاني يسعى إلى إرضاء الدولة التركية المحتلة، لذلك باشر بإنشاء المخافر والمواقع العسكرية وزيادة قوات البيشمركة في معبر فيش خابور المحاذي لمعبر سيمالكا مع تحصيناتها. ورصدت وكالتنا في المثلث الحدودي إنشاء ثلاثة مخافر، مما يثير التساؤل حول أسباب تلك الاستعدادات التي تشبه الاستعداد لبدء حربٍ وتضييق الخناق على أهالي روج آفا. ويأتي حفر الخنادق من قبل الحزب الديمقراطي الكردستاني على حدود روج آفا، تزامناً مع إقدام الدولة التركية على حفر الخنادق وبناء جدار إسمنتي، يمتد لمئات الكيلومترات بين روج آفا وشمال كردستان بدءاً من قرية خراب رشكا سيذا وحتى قرية الزهيرية التابعة لمنطقة برآف في ديرك.

(HPG): قوات خاصة بالحزب الديمقراطي أطلقت النار على عربية تابعة للكريلا

: ANF

أصدر المركز الإعلامي لقوات الدفاع الشعبي (HPG) بياناً، أعلنت فيه أن قوات خاصة بالحزب الديمقراطي الكردستاني (PDK) فتحت النار على عربية لقوات الكريلا في ليلة الـ ١٣ من كانون الأول الجاري، جرح على إثره ثلاثة مقاتلين من قوات الكريلا، اثنان منهم جروحهم بليغة. وجاء في نص البيان:

"في تمام الساعة العاشرة صباحاً من يوم ١٣ كانون الأول، أقدمت قوات خاصة بالحزب الديمقراطي الكردستاني (PDK) على إيقاف عربية كانت تقلُّ قواتنا الكريلا وأعضاء أحد الحركات الصديقة بالقرب من قرية رشانكيه التابعة لناحية زاويتا بمحافظة دهوك" وبعد تأكد قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني من أن السيارة تحمل مقاتلين من قوات الكريلا، بادروا إلى فتح النار على العربية.

إصابة ثلاثة مقاتلين، اثنان منهم جراحهم بليغة في الهجوم المسائي

"وفي تمام الساعة ٢٠:٣٠ من مساء ذات اليوم الثالث عشر من كانون الأول، في المنطقة الواقعة ما بين قرية "كانيه وسركليه" التابعتين لناحية أميديه، على الطريق الذي تستخدمه قواتنا لسنوات مضت بشكل طبيعي، أقدمت عربات مصفحة تابعة لقوات الحزب الديمقراطي الكردستاني على قطع الطريق أمام عربية تابعة لقوات الكريلا ومحاولة محاصرتها، وما كان للعربية التي تقلُّ مقاتلي الكريلا إلا أن تكمل طريقها دون توقف، إلا أن قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني باشرت بفتح النار من عرباتها المدرعة صوب عربية مقاتلي الكريلا، الأمر الذي تسبب بنشوب اشتباك قصير أدى إلى إصابة ثلاثة من مقاتلي الكريلا، اثنان منهم جروحهم بليغة.

هجماتهم كانت منسقة و مدروسة

من الواضح أنه تم اتخاذ القرار بمنع عرباتنا من المرور واستهدافها بشكل منظم ومدروس، الحوادث التي حصلت هي نتائج هذا الهجوم، ومسؤولية هذه الحوادث تقع على عاتق الذين خططوا لهذا الهجوم والذين قاموا به".

رئيس الجمهورية يستقبل وفد إقليم كردستان

ضرورة تضافر الجهود للتوصل إلى حلول جذرية للمسائل العالقة والاعتماد على الشفافية والمصارحة

المكتب الإعلامي لرئيس الجمهورية:

استقبل السيد رئيس الجمهورية الدكتور برهم صالح، الخميس ١٧ كانون الأول ٢٠٢٠ في بغداد، وفد إقليم كردستان برئاسة نائب رئيس حكومة الإقليم قوباد طالباني، وحضور نائب رئيس البرلمان بشير الحداد. وجرى خلال اللقاء، التأكيد على ضرورة تضافر الجهود للتوصل إلى حلول جذرية للمسائل العالقة بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية، استناداً الى الدستور، والاعتماد على الشفافية والمصارحة، وإعادة الأمور إلى نصابها القانوني حفاظاً على الصالح العام. وقال السيد الرئيس، إن الحلول تأتي عبر التفاهم الجدي والرغبة المشتركة لتحقيق مصالح المواطنين، لافتاً الى ضرورة حسم مسألة رواتب موظفي الإقليم باعتبارها حقاً دستورياً، إلى جانب المسائل المالية الأخرى العالقة، وبما يحفظ حقوق الشعب العراقي، ومن ضمنها حقوق المواطنين من الموظفين والمتقاعدين في إقليم كردستان.

وناقش الاجتماع مهمة الوفد في بغداد، وتم التأكيد على ضرورة التمسك بالحوار البناء والتواصل من اجل تذليل المصاعب، وإيجاد الحلول الكفيلة لحسم الخلافات، وتضمن حقوق المواطنين وتلبي مطالبهم.

"علم كردستان رمز للنضال"

أكد فخامة رئيس الجمهورية، يوم الخميس، ان يوم علم كردستان يمثل رمزا للنضال واختلاط فداء قوات البيشمركة والقوات العراقية. وقال سيادة رئيس الجمهورية في تغريدة على منصة تويتر: ان يوم علم كردستان، يمثل رمزا للنضال، واندماج فداء قوات البيشمركة والقوات العراقية ضد الدكتاتورية والارهاب في سبيل مستقبل أفضل للمواطنين. و اضاف: ان الالتزام بالدستور والقانون ونظام الحكم يمثل الاصلاح الحقيقي للمواطنين وهو أفضل وفاء للشهداء.

ويشيد بتضحيات طوزخورماتو في مجابهة الإرهاب ويؤكد ضرورة حماية التعايش السلمي

استقبل السيد رئيس الجمهورية الدكتور برهم صالح، الخميس في قصر السلام ببغداد، وفداً من وجهاء وشيوخ مدينة طوزخورماتو، وجرى خلال اللقاء، بحث الأوضاع الأمنية والخدمية في المدينة، والسبل الكفيلة بجلّ العقبات التي تواجه سكانها. وأثنى الرئيس برهم صالح على التضحيات التي قدمها أبناء طوزخورماتو في التصدي لتنظيم داعش، مشدداً على ضرورة مواصلة الجهد الأمني من أجل ضمان أمن واستقرار المواطنين ومنع بقايا التنظيم الإرهابية من زعزعة الاستقرار في المدينة.

وأكد سيادته أهمية توفير الخدمات لأبناء المدينة على أكمل وجه، مشيداً بوجهاء وشيوخ العشائر وأبناء المدينة في الحفاظ على النسيج الاجتماعي والتعايش السلمي بين جميع المكونات، مشدداً في الوقت ذاته على ضرورة حماية التعايش والاستقرار ومنع أي محاولة تسعى لتخريب ذلك.

واستمع رئيس الجمهورية من الوفد إلى شرح حول مجمل الأوضاع في المدينة والمشاكل التي تواجه أبناءها، حيث أكد سيادته دعمه وسعيه لتذليل هذه العقبات والمسائل من أجل الارتقاء بواقع طوزخورماتو وأهلها، فيما أعرب الوفد عن عميق شكره وتقديره للسيد الرئيس عن متابعتة واهتمامه المتواصل لأوضاع المدينة.

رواتب ومتطلبات المواطنين بحاجة إلى حل جذري وعاجل وفي إطار الدستور

هذا واستقبل السيد رئيس الجمهورية الدكتور برهم صالح، الأربعاء ١٦ كانون الأول ٢٠٢٠، في بغداد، عدداً من المتظاهرين والأساتذة والمعلمين من إقليم كردستان، حيث جرى خلال اللقاء بحث القضايا المتعلقة بالرواتب والأوضاع المعيشية اليومية للموظفين والمعلمين والأساتذة، والمشاكل التي تواجه القطاع التعليمي والتربوي للعام الدراسي الحالي.

وتطرق رئيس الجمهورية الدكتور برهم صالح إلى أهمية دور الأساتذة والمعلمين في التنشئة وبناء مجتمع واع ورضين، حيث أكد سيادته دعمه الكامل للمطالب المشروعة للأساتذة والموظفين في الإقليم أسوة بأقرانهم في عموم البلاد، مشدداً على أن أزمة الرواتب وتوفير متطلبات المعيشة اليومية للمواطنين بحاجة إلى حل جذري وعاجل وفي إطار الدستور.

وأشار الدكتور برهم صالح في هذا الصدد، إلى أن تأمين المستحقات المالية بحاجة إلى ترسيخ مبدأ العدالة لكافة مكونات الشعب العراقي، خاصة في قانون الموازنة ومعالجة العجز المالي على أن يكون محل رضى لجميع المواطنين من دون أي تمييز بينهم.

ولفت السيد الرئيس إلى أن أسباب ظهور واستمرار هذه الأزمات والمشاكل واستفحالها، مرتبط في جوهرها بضرورة تطبيق الدستور، والعمل على مكافحة الفساد والتجاوز على المال العام، كما أثرت تطورات تدني أسعار النفط وظهور جائحة كورونا.

وأشار رئيس الجمهورية إلى أن تجاوز هذه المرحلة العسيرة ومشاكلها، منوط بعملية إصلاحية حقيقية على أرض الواقع، باعتبارها ركناً أساسياً لإيجاد حل نهائي لمعاناة ومشاكل جميع المواطنين في البلاد وإقليم كردستان.

وشدد سيادته على ضرورة أن تعمل الجهات المشاركة في الحكومة بجدية وبأقصى سرعة، لإيجاد حلول جذرية للأزمات من أجل تلبية مطالب المواطنين، لافتاً إلى وجوب الإصلاح واتفق شامل وجذري وفق الدستور بين الإقليم والحكومة الاتحادية لحل الأزمة المالية فيما يتعلق بالرواتب ومستحقات الإقليم من أجل توفير الحياة الحرة الكريمة للمواطنين.

ضرورة تأمين عودة النازحين وتكثيف الجهود لكشف مصير المختطفين الايزيديين ومحاسبة المرتكبين

شدد السيد رئيس الجمهورية الدكتور برهم صالح، الخميس ١٧ كانون الأول ٢٠٢٠، في تهنئة بمناسبة عيد الصوم الايزيدي، على ضرورة تعزيز الجهود المحلية والدولية للكشف عن مصير المختطفين الايزيديين ومحاسبة

المتورطين في ذلك، لافتاً إلى أهمية تأمين عودة آمنة لجميع النازحين والمهجرين إلى مدنهم وقراهم مع توفير مستلزمات العيش الكريم.

وفي ما يأتي نص التهنئة:

مع إطلالة عيد الصوم لأبناء شعبنا من أبناء الديانة الايزيدية، نتقدم بأحرّ التهاني للأخوات والإخوة الإيزيديين في العراق وفي جميع أنحاء العالم، متمنين لهم عيداً سعيداً يرفلون معه بالسلام والأمان والمحبة. وبهذه المناسبة المباركة نستذكر بإجلال وتقدير التضحيات التي قدمها الإيزيديون في الدفاع عن مدنهم وقراهم، وندين بشدة المآسي التي تعرضوا لها على يد الإرهاب الداعشي الذي ارتكب أبشع الجرائم ضد الإنسانية.

إن هذه التضحيات المقترنة بالبطولات ستكون سجلاً زاخراً في قيم الشجاعة والبرسالة والفخر، في مواجهة جرائم الإبادة الجماعية والمجازر الوحشية التي كانت تهدف لإنهاء وجودهم.

وبهذه المناسبة نؤكد ضرورة تأمين عودة آمنة لجميع النازحين والمهجرين إلى مدنهم وقراهم مع توفير مستلزمات العيش الكريم، وأهمية تعزيز الجهود المحلية والدولية من أجل البحث وتحرير باقي المختطفين من بناتنا وأبنائنا الايزيديين الذين تم اختطافهم من قبل عصابات داعش الإرهابية. عيداً سعيداً، وكل عام والإيزيديون بخير وسلام في مدنهم وقراهم، وبين اخوتهم وأبناء شعبهم بمختلف مكوناته وأطيافه.

برهم صالح
رئيس الجمهورية

ضرورة نبذ الخلافات والفرقة وتوحيد الصفوف

كذلك استقبل السيد رئيس الجمهورية الدكتور برهم صالح، يوم الأربعاء ١٦ كانون الأول ٢٠٢٠، في قصر السلام ببغداد، النائب محمد الكربولي ووفد المجمع الفقهي العراقي وعدداً من رجال الدين.

وفي مستهل اللقاء جرى التطرق إلى أهمية الدور الكبير لعلماء الدين في نبذ الخلافات والفرقة وتوحيد الصفوف ومكافحة الفكر المتطرف، والتواصل والتلاقي والدعوة إلى التسامح وإشاعة مبادئ السلام.

واستمع رئيس الجمهورية، إلى الوفد من العلماء ورجال الدين حول ملاحظاتهم وتحفظاتهم حول الاتفاق الأخير بين ديواني الوقفين السني والشيوعي بشأن تقاسم الأوقاف من المساجد والمراقد، حيث أكد سيادته ضرورة تبني أسس التآخي وترسيخ التعايش السلمي في هذه القضية وتعزيز التماسك الاجتماعي بين العراقيين جميعاً، ونبذ كل ما من شأنه إثارة الفرقة والخلافات.

من جانبهم، أكد أعضاء الوفد الزائر تأييدهم للسيد الرئيس، في أهمية تعزيز التماسك الاجتماعي والتعايش السلمي، معبرين عن شكرهم وتقديرهم لاستقبال سيادته، وتبنيّه ودعمه مفاهيم التسامح والتآخي والمحبة بين جميع العراقيين.

"ملفات مهمة" .. حيلة زيارة الكاظمي إلى تركيا

فضائية الحرة الأمريكية:

اختتمَ رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي زيارته إلى تركيا، الجمعة، والتي شهدت مباحثات مهمة بشأن الأمن والاقتصادي والاستثماري، مع توقيع اتفاقيتين في المجالين الضريبي والثقافي. ومن المؤمل ان تنطلق منتصف الشهر المقبل «جولة جديدة» من المباحثات بشأن بروتوكول التعاون في مياه نهر دجلة المقدم من قبل وزارة الموارد المائية العراقية، لضمان الحصص المائية. عدة اتفاقات، معظمها اقتصادية، تم التوصل إليها بين بغداد وأنقرة خلال زيارة رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي لتركيا الخميس، فيما لم يتم الحديث عن تفاصيل مهمة لقضايا استراتيجية ظلت عالقة لعقود وتسببت بأزمات بين البلدين الجارين، وفقا لمراقبين.

وبدأ الكاظمي، الخميس، زيارة رسمية لتركيا على رأس وفد وزاري رفيع أجرى خلالها مباحثات مع مسؤولين أتراك على رأسهم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، حيث تمت مناقشة عدة قضايا من أبرزها ملف حزب العمال الكردستاني وملف المياه وملفات اقتصادية أخرى.

وفي حديثه إلى المراسلين عقب اجتماعات مع الكاظمي قال أردوغان إن بلده والعراق اتفقا على مواصلة تعاونهما في محاربة المنظمات المتطرفة، بما فيها تنظيم داعش ومتمردون كرد.

وأضاف أردوغان "لقد اتفقنا على مواصلة كفاحنا ضد أعدائنا المشتركين، داعش وحزب العمال الكردستاني ومنظمة غولن الإرهابية".

وشدد أردوغان أن "لا مكان للإرهاب الانفصالي في تركيا أو العراق أو سوريا. لن نجد منطقتنا السلام حتى يتم القضاء على الإرهاب".

وفي حديثه من خلال مترجم، قال الكاظمي للصحفيين إنه "لا يمكن للعراق إبداء التسامح تجاه أي (جماعة) تهدد تركيا".

واتفق البلدان أيضا على مواصلة العمل على خطة عمل اقترحتها تركيا موجهة نحو "الاستخدام الفعال" لمياه نهر دجلة، بعد بناء تركيا لسد إليسو في جنوب شرق البلاد، حسبما صرح الزعيم التركي للصحفيين.

وتابع أردوغان قائلا "بصفتنا تركيا، نؤكد أنه لا ينبغي تقييم المياه كعامل خلاف، بل كمجال للتعاون".

وأضاف أردوغان أنه يأمل في إصلاح خط أنابيب النفط العراقي - التركي الذي دمره تنظيم داعش خلال الصراع ضد الجماعة المسلحة، قريبا، واستئناف نقل النفط إلى الأسواق العالمية.

وتعليقا على نتائج الزيارة قال الصحافي التركي أوزغو ريورول إن هذه "الزيارة مهمة جدا لأنها ناقشت ملفات عديدة حملها الكاظمي ومنها الاقتصاد والمياه وإعادة العمل باتفاقية إلغاء التأشيرة للعراقيين".

وأضاف ريورول للحرة أن "هذا يعني أن العلاقات التركية العراقية، التي شابها بعض التوتر في الماضي، ستأخذ منحى جديدا في المستقبل القريب".

وشنت تركيا العديد من الهجمات البرية والجوية عبر الحدود في شمال العراق المجاور لمهاجمة مسلحي حزب العمال الكردستاني، الذين يحتفظون بقواعد في المنطقة.

وشهد الهجوم الأخير في يونيو، والذي أطلق عليه اسم عملية "مخلب النمر"، نقل كوماندوز أتراك جوا إلى الأراضي العراقية.

وحزب العمال الكردستاني، الذي يقاوم الدولة التركية منذ العام ١٩٨٤، تعتبره تركيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي منظمة إرهابية.

ويرى المحلل السياسي التركي حمزة تكين أن هناك عنوانان بارزان للزيارة، الأول أمني والثاني اقتصادي، مضيفاً أن تركيا تعتقد أن الزيارة ناجحة بكل المقاييس، وخاصة فيما يتعلق بمحاربة الجماعات الإرهابية التي تسببت بأزمة بين البلدين في السابق.

ويضيف للحررة أن "من الواضح أن الخلافات بهذا الشأن قد حلت، وأن هناك اتفاقاً قد حصل بشأن تضييق الخناق والحرب على حزب العمال الكردستاني، وربما يحصل ذلك بشراكة عسكرية عراقية تركية في المستقبل". وتوترت العلاقات بين بغداد وأنقرة بعد غارة نفذتها طائرة تركية مسيرة في أغسطس الماضي وأسفرت عن مقتل اثنين من كبار الضباط العراقيين في شمال البلاد، حيث أعربت بغداد عن غضبها لكنها لم تمارس أي ضغوط على أنقرة.

وفي هذا الصدد يقول المحلل السياسي العراقي محمد نعناع إنه "كان يفترض بالكاظمي أن يكون أكثر وضوحاً، فيما يتعلق بعدة ملفات من أبرزها المياه والتدخل والوجود التركي في العراق وطبيعة تدفق الدفعات النفطية عبر إقليم كردستان".

ويضيف نعناع للحررة أنه "فيما عدا ذلك كانت أجواء الزيارة مشجعة ويمكن أن تقود لعلاقات أمتن مع أنقرة مقارنة بالمرحلة السابقة".

وعلى الرغم من أنه اعتبر الزيارة مهمة وناجحة على صعيد التوصل لاتفاقيات في بعض القضايا الاقتصادية وفيما يتعلق بتأشيرات الدخول، إلا أن نعناع أكد أن هناك غموضاً وغياباً للتفاصيل في كثير من المجالات.

وأشار المحلل السياسي العراقي إلى أنه "كان يمكن للكاظمي الضغط على تركيا باستخدام ورقة اتفاق سنجار، الذي يعتبر إيجابياً لتركيا، واستغلاله للتفاوض مع أنقرة بشأن الملفات التي تعتبر أولوية للعراق كالمياه وتصدير نفط إقليم كردستان والتواجد التركي داخل الأراضي العراقية".

وكانت بغداد وأربيل أعلنتا في أكتوبر الماضي التوصل إلى اتفاق وصفته بـ "التاريخي" بشأن إدارة منطقة سنجار.

ومن أبرز بنود الاتفاق تشكيل إدارة مشتركة بالتعاون بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان وإلغاء الترتيبات التي وضعت بعد عام ٢٠١٧. مع تكليف الشرطة الاتحادية بتولي مهام الأمن في المنطقة بالتعاون مع إقليم كردستان. أما البند الثالث، فيشمل الخدمات، وتتم أيضاً بالتعاون بين الطرفين لإعادة إعمار المدينة التي تضررت بمستوى ثمانين في المئة بسبب احتلالها من قبل داعش.

وتعرضت سنجار الواقعة شمال غرب العراق، عام ٢٠١٤ لهجوم عنيف شنه مسلحو تنظيم داعش وقاموا خلاله بعمليات قتل، وسبي للنساء، ودمار شامل في المنطقة.

وعلى الرغم من دحر التنظيم في عام ٢٠١٥ وانتشار قوات من حزب العمال الكردستاني في سنجار، لا يزال كثير من سكان سنجار وأغليبيتهم إيزيديون، موجودين في مخيمات النزوح بسبب غياب الاستقرار والإعمار في مناطقهم.

وما زاد من تعقيد الأوضاع في المنطقة هو اجتياحها من قبل قوات الحشد الشعبي في عام ٢٠١٧ بعد استفتاء لتقرير المصير أجراه إقليم كردستان.

أردوغان: لا مكان للإرهاب الانفصالي في مستقبل تركيا أو العراق أو سوريا

موقع الرئيس التركي؛

قال رئيس الجمهورية التركية رجب طيب أردوغان، في مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي: "أريد أن أقول هنا مرة أخرى" ليس هناك مكان بتاتا للإرهاب الانفصالي في مستقبل تركيا أو العراق أو سوريا. لقد أظهرت المنظمات الانفصالية وجهها البشع من خلال الهجمات التي استهدفت المدنيين، وكشفت مرة أخرى عمّن تخدم".

عقد الرئيس أردوغان مؤتمرا صحفيا مشتركا مع رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، في المجمع الرئاسي بالعاصمة أنقرة، وذلك في أعقاب اجتماع ثنائي بينهما واجتماع آخر على مستوى الوفود.

قال الرئيس أردوغان إنه سعيد لاستضافة رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي والوفد المرافق له في أنقرة. مضيفا: "لقد أخذ السيد الكاظمي على عاتقه مسؤولية كبيرة في هذه المرحلة الصعبة التي يمر بها العراق. أنا على ثقة أنه سينجح في تجاوز هذه المرحلة من خلال خبرته وحكمته كرجل دولة. وبهذه المناسبة أود أن أقدم له التهئة مرة أخرى وأتمنى له التوفيق في منصبه".

"عازمون على تعزيز علاقاتنا مع العراق في كافة المجالات"

أكد الرئيس أردوغان أن تركيا دائما تدعم وتقف بجانب رئيس الوزراء العراقي، وأنهما تناولا خلال اجتماعات اليوم العلاقات الثنائية والإقليمية على كافة الأصعدة. مستطردا بالقول: "نحن عازمون على تعزيز علاقاتنا مع العراق في كافة المجالات. لقد كان العام ٢٠٢٠ حافلا بالتحديات المتنوعة التي واجهناها لاسيما جائحة كورونا. قدمنا الدعم إلى أشقائنا العراقيين في مختلف المجالات مثل مكافحة الوباء وتوفير الأمن والتغلب على الصعوبات السياسية. الجميع يعلم الأهمية التي نوليها للحفاظ على الوحدة السياسية لجاننا العراق ووحدة أراضيه واستقراره وأمنه. نحن على استعداد لتقديم كافة أشكال المساهمات في إطار إعادة إعمار العراق. نحن نعتبر الشعب العراقي بأكمله تركمانا وكردا وعربا وسنة وشيعة أشقاء لنا، دون تمييز بين طائفة أو عرق".

وأشار الرئيس أنه ورئيس الوزراء العراقي قررا مواصلة مكافحة الأعداء المشتركين منظمات داعش وبني كبي وغولن الإرهابية. مضيفا: "أكدنا توافقنا في الرأي حول ضرورة زيادة التعاون بين تركيا والعراق في هذا الصدد. وأريد أن أقول هنا مرة أخرى" ليس هناك مكان بتاتا للإرهاب الانفصالي في مستقبل تركيا أو العراق أو سوريا. لقد أظهرت المنظمات الانفصالية وجهها البشع من خلال الهجمات التي استهدفت المدنيين، وكشفت مرة أخرى عمّن تخدم".

وقال الرئيس أردوغان إن الأحداث الإرهابية التي وقعت أمس أوضحت للجميع الخطورة التي يشكلها امتداد المنظمة الإرهابية في سوريا على أمن العراق. مضيفا: "لن تنعم منطقتنا بالسلام قبل أن يتم سحق رأس الإرهاب بالكامل. وفي هذا الصدد نثمن الجهود المبذولة والعمليات المنفذة من قبل الجهات العراقية لمكافحة منظمة بي

كي كي الإرهابية. ونحن في تركيا ندعم إخواننا العراقيين في إطار دفاعهم المشروع هذا. سنواصل كفاحنا حتى نجفف جذور هذه القطعان المجرمة التي لا تجلب سوى الدماء والدموع والدمار لمنطقتنا".
وأوضح الرئيس أن بإمكان البلدين تحقيق هدفهما في رفع حجم التجارة بينهما إلى ٢٠ مليار دولار سنويا. وأنه والسيد الكاظمي اتفقا على تقوية الأرضية اللازمة لرفع العوائق أمام رجال الأعمال والمستثمرين في كلا البلدين. مشيرا إلى أن اتفاقية منع الضريبة المزدوجة التي تم توقيعها اليوم خير دليل على ذلك.

الكاظمي: تركيا بلد مهم في المنطقة وهي أحد أهم شركائنا الاقتصاديين

من جهته قال رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، إنه يرغب في عقد اجتماع المجلس الاستراتيجي التركي العراقي رفيع المستوى في أقرب وقت ممكن. مضيفا: "العراق بلد يرغب دائما في إقامة علاقات جيدة مع كافة جيرانه. هو لا يرغب في المشاكل مع أي بلد آخر ولا سيما مع بلد جار، ويتعامل بمبدأ الاحترام المتبادل في إطار المصالح المشتركة. تركيا بالنسبة لنا بلد مهم في الشرق الأوسط والمنطقة وتربطنا به علاقات تاريخية قوية، وهي أحد أهم شركائنا الاقتصاديين".

وأكد الكاظمي أن التعاون الذي سيتم تعزيزه مع تركيا سيساهم في إعادة إعمار الدمار الذي خلفته منظمة داعش الإرهابية في العراق. مضيفا أنه يرغب في تأسيس تعاون وشراكة اقتصادية ومناخ استثماري مع تركيا. وعقب المؤتمر الصحفي المشترك أقام رجب طيب أردوغان وعقيلته أمينة أردوغان، مأدبة عشاء على شرف رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي في المجمع الرئاسي.

النجيفي يعلن تقديم تركيا عرضاً للكاظمي.. "هل يستطيع التغلب على الأجنادات؟"

روداو :

أعلن القيادي في الجبهة العراقية أثيل النجيفي، تقديم الرئيس التركي رجب طيب اردوغان، عرضاً بثلاثة ملفات لرئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، خلال زيارة الأخير إلى أنقرة يوم أمس الخميس.
وقال النجيفي في تغريدة بموقع تويتر الجمعة (١٨ كانون الأول ٢٠٢٠)، إن "تركيا قدمت للكاظمي عرضاً في ملفات:

الأمن: التعاون في مكافحة داعش وPKK

الاقتصاد: اصلاح وتشغيل خط انابيب كركوك - جيهان

المياه: استخدام التكنولوجيا الحديثة لتأمين احتياجات المياه".

النجيفي تساءل: "هل يستطيع الكاظمي التغلب على الجهات السياسية التي لديها اجندات مختلفة في هذه الملفات؟".

الكاظمي يزور الأردن ويلتقي الملك عبدالله الثاني

المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء:

أجرى رئيس مجلس الوزراء، مصطفى الكاظمي، السبت، زيارة عمل سريعة للمملكة الأردنية الهاشمية، والتقى جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين في العاصمة الأردنية عمان. وتباحث الجانبان في مجمل العلاقات الثنائية والقضايا ذات الاهتمام المشترك، ولاسيما في مواجهة التحديات الاقتصادية الراهنة، ووسائل التعافي من آثار جائحة كورونا على اقتصاد البلدين الشقيقين.

ويهنئ الأيزيديين بحلول عيد صوم ايزي

وجّه رئيس مجلس الوزراء، مصطفى الكاظمي، تهنئته الى أبناء شعبنا من الأيزيديين بمناسبة حلول عيد صوم ايزي.

وجاء في التهنئة:

أتقدم لأبناء شعبنا من الأيزيديين بخالص التهاني والتبريكات بحلول عيد صوم ايزي. وبهذه المناسبة نقلد أبناء شعبنا الأيزيدي في العراق والعالم أجمل كلمات المحبة والأخوة، ونوثق عُرى صلتنا جميعاً بهذا الوطن العزيز الذي جمعنا على الخير والسلام والفخر بالانتماء له، ونؤكد سعيينا الدائب لدعم اهلنا الأيزيديين لكي نراهم العام القادم بكامل الاستقرار في مناطقهم. ونغتتم هذه الفرصة لنؤكد عمق النسيج الاجتماعي العراقي الذي اتخذ من الوئام والتعايش سُلماً يرتقي به الى غد أفضل تحت ظل عراقنا الزاهي بألوان أطيافه وثرأ تنوعه. كل عام وأنتم بخير ورفعة، أعزة في دياركم وكرماء في بلدكم

مجلس النواب يصوت على قانون تمويل نفقات الانتخابات المقبلة

الدائرة الإعلامية لمجلس النواب:

صوت مجلس النواب في جلسته الثلاثين التي عقدت مساء الخميس ١٧/١٢/٢٠٢٠، برئاسة محمد الحلبوسي رئيس المجلس، وحضور ١٩٧ نائباً على قانون تخصيص وتمويل نفقات انتخابات مجلس النواب وانهى قراءة ومناقشة اربعة قوانين.

وصوت المجلس على مشروع قانون تخصيص وتمويل نفقات انتخابات مجلس النواب والمقدم من اللجنتين المالية والقانونية لاقترب موعد اجراء انتخابات مجلس النواب وعدم ارسال مشروع قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠٢٠ الى المجلس ولغرض انجاح الانتخابات وتمكين المفوضية العليا المستقلة للانتخابات من الاستعداد لاجراء الانتخابات.

وفي ختام الجلسة، دعا رئيس المجلس كلا من رؤساء الكتل السياسية واللجنة القانونية ومن يرغب من النواب الى حضور الاجتماع الذي سيعقد يوم السبت المقبل لمناقشة قانون المحكمة الاتحادية.

بعدها تقرر رفع الجلسة الى يوم السبت المقبل ١٩/١٢/٢٠٢٠.

العراق يخفض سعر الدينار أمام الدولار

بيان صادر عن البنك المركزي العراقي

البنك المركزي العراقي:

خلال الأشهر الأخيرة من هذا العام، جرت مداوات مكثفة مع السادة رئيس الوزراء ووزير المالية والسلطة التشريعية، بشأن الوضع الاقتصادي عموماً والأزمة المالية التي تمر بها المالية العامة بسبب انخفاض أسعار النفط وإنتاجه والتحديات الاقتصادية والصحية.

كما عقد مجلس إدارة البنك المركزي عدداً من الاجتماعات استضاف في بعضها السيد وزير المالية لذات الغرض.

ويود البنك المركزي العراقي أن يبين ما يأتي:

١- إن التشوهات الهيكلية في الاقتصاد العراقي هي التي أفقرت المالية العامة وقيدت قدرة الإصلاح التي تسعى إليها الحكومة ووزارة المالية. فليس مصادفة أن يكون الوضع المالي بهذا السوء، ولا هو وليد السنة الحالية أو التي قبلها، ولكنه تأصل للأسف منذ أكثر من عقد ونصف بسبب قيادة السياسة للاقتصاد وتغليب التفكير السياسي وأولويات السياسيين على الفكر الاقتصادي وأولويات التنمية وقواعد العلاقة بين السياسة الاقتصادية من جهة والسياستين المالية والنقدية من جهة أخرى.. فتخلفت السياسة المالية عن أداء أدوارها، وانشغلت السياسة النقدية بترميم مخرجات السياسة المالية المرتبكة.

٢- إن تبعية السياسة الاقتصادية والمالية لطموحات السياسيين ومشاغلمهم، أودت بآخر النماذج المقبولة للإدارة المالية في العراق، وحصرت دور تلك الإدارة بتوزيع الموارد النفطية على متطلبات إدامة الحياة كالرواتب والمتطلبات التشغيلية، ولم تتصد وزارة المالية لأدوارها وموقعها الريادي في الشأن الاقتصادي. فضلا عن كونها افتقرت إلى العديد من المعلومات الاقتصادية والمالية التي يمكن أن تسهل عليها وعلى متخذ القرار في الدولة توجيه الأهداف قصيرة ومتوسطة الأمد. الأمر الذي يستدعي التوجه الفاعل لبناء قواعد بيانات اقتصادية ومالية تسهل اتخاذ القرارات وتخدم التنبؤات.

٣- بسبب هذه الأحوال مجتمعة، لم يكن أمام البنك المركزي إلا التدخل في أكثر من مناسبة، لدعم المالية العامة وإنقاذ متطلبات الانفاق العام الحرجة.. غير أن ذلك لا يعني أن هذه التدخلات تبقى مفتوحة بلا ضوابط ولا نهايات.

٤- من جانب آخر.. يتفهم البنك المركزي المصاعب التي تواجه نوايا الإصلاح التي تتجه الحكومة للقيام بها، ولكن ذلك لا يمنع من رهن أية خطوات يمكن أن تقوم بها السلطة النقدية بخطوات فاعلة لإجراء الإصلاحات التي تمس حتماً مؤسسات السلطة المالية، وخصوصاً مؤسسات الجباية الفاعلة، الكمارك والضرائب،

ومؤسسات الجباية العامة الأخرى، وأن يجري ترشيح الانفاق وترشيده، وكل ذلك يعتمد على الإرادة السياسية لمؤسسات الدولة العليا التي تدعم توجهات السلطة المالية لتحقيق ذلك. ويتطلب الأمر توجه الحكومة لدعم الفئات الهشة التي ستتأثر حتماً بشكل مباشر خصوصاً بأي إجراء لتغيير سعر الصرف.

٥- سيكون للسلطة التشريعية دور مهم في دعم توجه البنك المركزي لتعديل سعر صرف العملة الأجنبية، إذ أن عدم اتخاذ مثل هذا القرار قد يجعلنا مضطرين لاتخاذ قرارات صعبة قد تضع العراق في حالة مشابهة لما تعرضت إليه دول مجاورة.

كما يتوجب التأكيد هنا بأن هذا التغيير (التخفيض) في قيمة الدينار العراقي سيكون لمرة واحدة فقط ولن يتكرر، وسيدافع البنك المركزي عن هذا السعر واستقراره بدعم من احتياطاته الأجنبية التي لم تنزل بمستويات رصينة تمكنه من ذلك.

٦- إن الأزمة المالية التي تعرض لها العراق بسبب جائحة كورونا وما أسفرت عنه من تدهور أسعار النفط وتراجع الإيرادات النفطية، أدى ذلك إلى حدوث عجز كبير في الموازنة العامة واضطرار وزارة المالية إلى الاقتراض من المصارف وإعادة خصمها لدى البنك المركزي وبمبالغ كبيرة، لغرض دفع الرواتب وتلبية الاحتياجات الإنفاقية الأخرى المتعلقة بالخدمات المقدمة للمواطنين، كما أن الاستمرار بسعر الصرف الحالي، الذي لا يتناسب بجميع الأحوال مع معدلات أسعار الصرف لدى الدول الأخرى أصبح يشكل عائق كبير لإجراء التنمية الحقيقية وتعزيز التنافسية للإنتاج المحلي الأمر الذي دفع البنك المركزي إلى التفكير الجدي بالاستجابة لمتطلبات تمويل الموازنة بسعر الصرف الذي يتيح توفير الموارد الكافية لتغطية هذه الاحتياجات وضمان انسيابية دفع الرواتب والمتطلبات الحرجة للإنفاق الحكومي، وحرصاً من البنك على تفادي استنزاف احتياطياته الأجنبية، والتي تمثل الرافعة المالية الأساسية للاستقرار النقدي في العراق، وحرصه على اسناد المالية العامة، باعتباره مستشار الحكومة والمسؤول عن مسك حساباتها.

وتأسيساً على ما تقدم، فقد قرر البنك المركزي العراقي تعديل سعر صرف العملة الأجنبية وكما يلي:

١٤٥٠ دينار لكل دولار سعر شراء العملة الأجنبية من وزارة المالية

١٤٦٠ دينار لكل دولار سعر بيع العملة الأجنبية للمصارف

١٤٧٠ دينار لكل دولار سعر بيع العملة الأجنبية للجماهير

سائلين المولى عز وجل أن يأخذ بيد بلادنا وشعبنا لما فيه من خير وسداد ورفعة.

البنك المركزي العراقي

١٩ كانون الأول ٢٠٢٠

← قضايا كردستانية

الباحث سردار عزيز:

تفاؤل كرد العراق بشأن بايدن نابع من تجارب سابقة

معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى:

في حين أن التفاؤل بشأن إدارة بايدن في كردستان العراق مدفوع في الأساس بالعلاقات التاريخية مع الولايات المتحدة، إلا أن الآراء السياسية المعاصرة حول السياسة الأمريكية في المنطقة قد تساهم في تشكيل رئاسة بايدن بطرق جديدة أقل إلفة.

يكشف الحماس الذي يُظهره الكثير من الكرد إزاء رئاسة بايدن المرتقبة الكثير عن نظرة "إقليم كردستان العراق" إلى الولايات المتحدة وأعلى منصب فيها، نظراً إلى التاريخ الطويل الذي يجمع بينهما. فكرد العراق يعرفون جو بايدن ويذكرونه من الأيام التي شغل فيها منصب نائب الرئيس ورئيس "لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي" بين ٢٠٠١-٢٠٠٣ و ٢٠٠٧-٢٠٠٩.

تاريخ بايدن مع كردستان العراق

يعود تاريخ العلاقات العامة بين الولايات المتحدة وكرد العراق إلى عقود خلت، وقد بُنيت في إطار الحرب الباردة حين اعتبرت الولايات المتحدة الشعب الكردي في العراق على أنه قوة موازنة محتملة لانقلاب عام ١٩٥٨ الذي أطاح بالحكم الملكي الهاشمي في العراق وجلب عبد الكريم قاسم، الموالي للسوفييات بنظر الولايات المتحدة، إلى السلطة.

وحيث اجتمع "مجلس الأمن القومي" الأمريكي في كانون الثاني/يناير ١٩٥٩ لمناقشة الانقلاب، لفت وزير الخارجية جون فوستر دالاس إلى أن أمريكا لا "تتمتع بالخبرة الكافية" للتدخل في مزيج السياسة العراقية الداخلية المعقد. وفي حين فتح الانقلاب فعلياً المجال أمام الشيوعيين الموالين للسوفييات ليضطلعوا بدور أكبر في سياسة البلاد، إلا أن "حزب البعث" هو الذي عزز قوته في نهاية المطاف، الأمر الذي أدى إلى صعود صدام حسين.

يملك جو بايدن تاريخه الخاص في العراق، وهو مطلع على مسائل المنطقة والقضية الكردية على وجه الخصوص ومنخرط فيها منذ فترة طويلة. وتعود علاقة بايدن بالعراق إلى ما قبل الغزو الأمريكي. فقد قام برفقة صديقه السيناتور تشاك هيغل (جمهوري من ولاية نبراسكا) برحلة لا تُنسى إلى شمال العراق وكردستان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. يُذكر أن السيناتورين استقلا السيارة نفسها على طول الطريق من الحدود التركية مروراً بجبال كردستان وصولاً إلى أربيل في وسط كردستان حيث كان من المقرر أن يدليا بكلمة أمام البرلمان الكردي. وهذا حدث فريد من نوعه حسب ما يذكر هيغل ويقول "أعتقد أننا كنا الأجانب الوحيدين اللذين طُلب منهما ذلك".

وألقي خطاباً أمام البرلمان الكردي بصفته رئيس "لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي" وطمان الكرد مؤكداً "أننا سندعم مساعيكم لبناء عراق موحد" وناقض قول محلي مأثور قائلاً إن "الجبال ليست

صديقكم الوحيد". وفي ذلك الوقت، سُرّ الكرد بكلامه إذ كانوا يواجهون حالة عدم يقين كبيرة قبل حرب العراق في عام ٢٠٠٣.

وفي خلال الزيارة عينها، التقى بايدن قادة "الاتحاد الوطني الكردستاني" و"الحزب الديمقراطي الكردستاني". وشارك عماد أحمد، عضو المكتب السياسي في "الاتحاد الوطني الكردستاني"، في الوفد. وفي أعقاب الانتخابات الأمريكية الأخيرة، استذكر سؤاله لبایدن عن دعم الولايات المتحدة للكرد وعن الحساسية التركية إزاء هذه العلاقة، في خلال الاجتماع في منتجج صلاح الدين قرب أربيل. ونصح بايدن الكرد بعدم جعل كركوك عاصمة إقليمهم - ففي ذلك الوقت، كانت الأحزاب الكردية تعمل على مسودة دستور نصّت على أن تكون كركوك عاصمة الإقليم.

ويشتهر بايدن بشكل خاص في أوساط كرد العراق بفضل مقاله الافتتاحي بعنوان "استراتيجية الخروج" الذي نُشر عام ٢٠٠٦ في صحيفة "نيويورك تايمز"، واقترح فيه اللامركزية في العراق. وأتى اقتراح بايدن على الشكل التالي: "تتمثل الفكرة، كما في البوسنة، بالحفاظ على عراق موحد من خلال اللامركزية، ما يمنح كل مجموعة دينية عرقية - الكرد والعرب السنة والعرب الشيعة - المجال لإدارة شؤونها، في حين تتولّى الحكومة المركزية إدارة المصالح المشتركة". وقد رحّب معظم الكرد والكثير من السنة باقتراح اللامركزية في العراق، رغم رفض الأغلبية الشيعية في العراق له.

وواصل بايدن رفضه لتوصية "مجموعة دراسة العراق" التي تضمّ أفراداً من الحزبين الديمقراطي والجمهوري الصادرة في عام ٢٠٠٦ بالتركيز على حكومة مركزية في العراق، كما أوردت صحيفة "فيلادلفيا إنكوايرر" في مقالها الصادر في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ بعنوان "بايدن: الدفع نحو التوحيد قد يؤدي إلى الانقسام". واليوم، إن الدعوة إلى اللامركزية والمزيد من الفدرالية تنتشر في أوساط عامة الشعب العراقي من الخلفيات كافة، من البصرة وحتى كردستان.

التوقعات المتعلقة بإدارة بايدن الحالية

استناداً إلى هذه التجارب السابقة مع بايدن، إن توقعات كرد العراق من إدارة بايدن كبيرة. وناهيك عن الدعم المتوقع للامركزية أكبر في العراق، ينتظر الكرد أن ينتهج بايدن سياسة مختلفة عن ترامب في ما يتعلق بالعلاقة مع تركيا. وحالياً، تظن أنقرة أن التغييرات المقبلة في العلاقات الدولية ستزوّد تركيا بفرصة أن تصبح جهة فاعلة إقليمية وتبسط نفوذها بشكل مباشر وغير مباشر في المنطقة. وقد حصل ذلك في كردستان العراق في ظل دخول الجيش التركي إلى الإقليم متوغلاً على عمق أكثر من ٣٠ كلم. وتواصل الطائرات التركية بدون طيار عمليات المراقبة وقتل المسلحين والمدنيين على حدّ سواء. ومنذ بروز "حزب العدالة والتنمية" الإسلامي في مطلع القرن الماضي، تدهورت علاقات "حكومة إقليم كردستان" - ناهيك عن المنظمات الكردية الأخرى في سوريا وتركيا - مع تركيا. ففي حين يعتبر الكرد أن إدارة ترامب تنصاع للمصالح التركية، فهم يأملون ألا تتخلى الإدارة الأمريكية الجديدة عنهم وألا ترضخ للضغوط التركية.

غير أن العراق يختلف اليوم عن العراق الذي تحدث عنه بايدن في عام ٢٠٠٦. فالكثير من النخب السياسية الشيعية في بغداد يتوقعون أن الولايات المتحدة ستترك البلاد كلياً. وتعززت هذه الفكرة من خلال تصريحات الإدارة الحالية التي أشارت إلى مغادرة العراق إلى جانب انسحابها الفعلي من أجزاء أخرى في المنطقة. وسواء كان التهديد بالمغادرة حقيقياً أو محاولة لممارسة الضغوط على العراقيين، فقد أسفر عن ارتباك وعدم أمان نفسي داخل العراق.

ويرتبط الانسحاب من العراق بشكل مباشر بإيران. وفي هذا الخصوص، يمثل بايدن استمرارية لإدارة أوباما. ومن بين الأفكار السائدة في المنطقة أن بايدن سيستأنف "خطة العمل المشتركة الشاملة"، غير أنها على الأرجح حالة من سياسة الحنين التي تقوم على المشاعر أكثر منه على المنطق. وقد يكون من غير الممكن لأسباب عدة أن يعود بايدن إلى الاتفاق، وبخاصة بالطريقة التي تسرّ الإيرانيين. وفي حين يختلف عالم بايدن عن عالم أوباما قد ترتبط العهود التي أطلقها بايدن في خلال حملته الانتخابية في ما يتعلق بإيران بسياسة الحزب الديمقراطي الداخلية - بما يتناسب مع دعوة الجناح التقدمي للحزب - أكثر منه بترجمة أهداف بايدن الرئيسية المرتقبة من إدارته. وثمة أيضاً تحديات إقليمية تعترض العودة إلى الاتفاق وتحديات محلية على غرار مجلس الشيوخ ذي الأغلبية الجمهورية.

وفي خضم كل هذه الاضطرابات والتعقيدات، يرى الكرد أملاً في المستقبل من خلال بناء القنصلية الأمريكية الجديدة في أربيل. فعند التوجّه إلى الجبال انطلاقاً من المدينة، يلاحظ المرء موقع بناء ضخماً سيضمّ القنصلية الأمريكية الجديدة في عام ٢٠٢٢ لتحلّ محل تلك المسوّرة بالكامل والعادية المظهر التي تقع حالياً في قلب المدينة. فهندسة المبنى الجديد وحجمه يطمئنان الكرد إذ ترتبط الهندسة ارتباطاً وثيقاً بالقوة السياسية. وهي توفر نموذجاً لنظام التفكير الهيكلي كما أنها تمثل خطأً نافذاً. وتشرح شركة "إي واي بي" التي تتولى أعمال تشييد القنصلية أن "الهدف تمثّل بإنشاء مجتمع يتمتع بالسماوات والحسّ الهندسي المألوف لدى الشعب الأمريكي وفي الوقت نفسه إقامة رابط مع ثقافة الشعب المحلي الذي يتفاعلون معه يومياً". وأضافت أن "مقر القنصلية العامة سيتضمن أمانة سر ومقرّاً لقوات المارينز ومساكن ومنشآت دعم ومرافق للموظفين". هذا وثمة مؤشرات على أن الولايات المتحدة تفقد اهتمامها بالمنطقة الأوسع نطاقاً، إذ إن العراق ليس ضمن أبرز أولويات الإدارة المقبلة كما شرح السفير جيمس جيفري في خلال حديث له عبر الإنترنت.

في غضون ذلك، قد يشير البعض إلى تراجع في العلاقات الأمريكية-الكردية في ظل عدم دعم الولايات المتحدة لاستقلال الكرد وسحب قواتها من سوريا. وفي المقابل، ثمة مؤشرات على أن أمريكا باقية في الإقليم وأن العلاقة مع الكرد تتطور بسبب تواتر الأزمات في الشرق الأوسط وطبيعة (العلاقة المستقطبة) الديمقراطية للسياسة الداخلية الأمريكية. وتُظهر العقود الماضية توسّع العلاقات الأمريكية-الكردية، ويمثّل بناء قنصلية أكبر مثلاً جلياً في هذا الصدد. فضلاً عن ذلك، كان كرد العراق لعقود من الزمن هم "الكرد الجيدون" فحسب، ولكن بما أن الولايات المتحدة قد بنت الآن علاقة مستدامة مع كرد سوريا والإقليم الكردي الذي يتمتع بحكم ذاتي، باتت الولايات المتحدة تُعتبر جهة فاعلة بارزة يتزايد دورها في الشؤون الكردية عبر الحدود.

تُعتبر مقاربة بايدن الشخصية إزاء السياسة الخارجية سيقاً ذا حدين. ووصفه بن رودس في كتابه العالم كما هو: صورة عن البيت الأبيض في عهد أوباما، على الشكل التالي يُضفي على تصريحاته بعض الفكاهات من مسيرته الطويلة في مجلس الشيوخ، مكرراً على الدوام أن تجربته علمته أن "كامل السياسة الخارجية هي امتداد للعلاقات الشخصية". وقد تتواءم هذه المقاربة ذات الطابع الشخصي مع طبيعة المؤسسات في كردستان، ولكن إذا كانت الولايات المتحدة تسعى إلى علاقة طويلة ومستقرة تعود بالفائدة على الطرفين، فقد تحتاج إلى دعم المؤسسات وليس الشخصيات.

تجدر الإشارة إلى أن الكرد ليسوا الوحيدين الذين تنتابهم مشاعر الحنين عندما يتعلق الأمر ببايدن، فأوروبا وجزء كبير من دول العالم تشاركهم هذه المشاعر. وفي حين أن هذه المشاعر هي أمر جيد، لكن الحقيقة قد يكون وقعها مختلفاً.

← رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

كينث بولاك وفرهاد علاء الدين:

الانهيار الاقتصادي للعراق.. أولى مشاكل بايدن الخارجية

مجلة فورين بوليسي:

ترجمة: آية سيد: إن اندلاع أزمة جديدة في العراق هو آخر شيء يريده الرئيس الأمريكي المنتخب جو بايدن. ولسوء حظه، ربما تكون أول مشكلة سياسة خارجية يضطر لمواجهتها. يتجه العراق نحو انهيار مالي، وفي حالة الضعف الحالية، من المحتمل أن يؤدي الانهيار المالي إلى إسقاط نظامه السياسي المهترئ، والذي قد يشعل جولة أخرى من الحرب الأهلية. على مدار العقدين الماضيين، خلق الفساد مشكلة من شقين للعراق. كانت حكومات العراق الضعيفة والمتواطئة والشمولية تعني أن يتولى كل حزب سياسي كبير وزارة أو أكثر. إنهم يديرون هذه البيروقراطيات ليس لصالح البلاد وإنما كشبكات محسوبية ضخمة – آلات فساد تمتص عائدات النفط من الخزنة وتمررها إلى دوائرها الانتخابية في صورة وظائف، وعقود ومزايا أخرى. هذا الفساد المتفشي خنق بفاعلية القطاع الخاص الصغير الذي امتلكه العراق من قبل، وهو ما يعني عدم وجود بديل لوظائف القطاع العام. ونتيجة لذلك، أصبحت الحكومة الآن أكبر جهة عمل حتى الآن وتعتمد نسبة ضخمة من السكان على الدولة من أجل كسب العيش – سواء بصورة مباشرة من خلال الرواتب والمعاشات، أو غير مباشرة عبر العقود أو توفير البضائع والخدمات لأولئك المتواجدين على كشوف الرواتب الحكومية. حتى الأعمال الصغيرة في العراق تعتمد في النهاية على الحكومة لأن الكثير من عملائها – خاصة في المدن الكبرى – يقبضون رواتبهم من الحكومة، بطريقة أو بأخرى. وبالإضافة إلى هذا، لا تزال الحكومة العراقية توفر “سلة غذائية” شهرية عبر نظام التوزيع العام، الذي يبقى عنصراً مهماً في الحياة اليومية للطبقة العاملة والفقراء في العراق. وعلى نحو غير مفاجئ، كانت هناك زيادة ثلاثة أضعاف في العاملين بالقطاع العام منذ ٢٠٠٤، وتدفع الحكومة رواتب بزيادة ٤٠٪ عما كانت تدفعه منذ ١٥ عاماً. وهكذا، أصبحت الحكومة وعائداتها النفطية المحرك الرئيسي للاقتصاد العراقي وممون الشعب العراقي. والمحصلة هي أن بغداد تحتاج ٥ مليارات دولار كل شهر لدفع الرواتب والمعاشات المباشرة، وأيضاً ٢ مليار دولار إضافية لتغطية الخدمات الأساسية ونفقات التشغيل، والتي يشكل معظمها صوراً غير مباشرة لدعم السكان. مع هذا، منذ بداية جائحة كوفيد-١٩ وانهيار أسعار النفط (التي توفر نحو ٩٠٪ من عائدات الحكومة)، تأرجح الدخل الشهري للعراق بين ٢,٥ و ٣,٥ مليار دولار، وهذا يعني أن بغداد تدير عجزاً شهرياً بقيمة ٣,٥ إلى ٤,٥ مليار دولار.

الآن، ينفد المال من العراق للحفاظ على هذا العجز. في أكتوبر، صرّح وزير المالية العراقي، علي علاوي أن "احتياطيات البنك المركزي العراقي تقف عند ٥٣ مليار دولار". ومنذ ذلك الحين، مرّر البرلمان قانون تمويل العجز المالي الذي أتاح للحكومة اقتراض ١٠ مليارات دولار لدفع رواتب أكتوبر، ونوفمبر، وديسمبر ٢٠٢٠. هذا يجعل إجمالي الدين العراقي يصل إلى ٨٠ مليار دولار، بحسب مصادر حكومية ومقترحات الميزانية، وأجبر الدولة على تخصيص أكثر من ١٢ مليار دولار من الميزانية السنوية لسداد الفوائد وأصل هذه القروض، والتي تُفاقم نقص رأس المال الحكومي.

وبحلول صيف ٢٠٢١، قد تصبح احتياطيات العراق من العملة الصعبة منخفضة لدرجة خطيرة. في واقع الأمر، قد ينفد النقد من الحكومة للوفاء بالحد الأدنى من التزاماتها.

ووفقاً لمسؤولين عراقيين، لأن احتياطيات العملة في العراق تنضب بالفعل، تُجبر الحكومة على طباعة أموال لسداد القروض للحكومة التي تغطي الرواتب وتكاليف التشغيل، وهو ما يثير خطر إطلاق العنان لتضخم متفشٍ. وبسبب مخاطر التضخم الجامح، ربما يتعين على بغداد قريباً أن تحفض قيمة الدينار، لكن هذا أيضاً يستتبع مخاطر اقتصادية وسياسية كبرى. إن تخفيض قيمة العملة دون إصلاحات اقتصادية مصاحبة – التي ترفض القوى السياسية العراقية أخذها بعين الاعتبار – سوف يعطل الواردات، ويقوض المدخرات، ويزيد المعاناة.

وعلاوة على هذا، خفض قيمة العملة سوف يسبب على الأرجح المزيد من التضخم أيضاً. إن تبخر العملة الصعبة يعني أن العراق قريباً لن يصبح قادراً على دفع ثمن واردات الغذاء والبضائع، كما أن العراق مستورد صافٍ لكل شيء تقريباً ما عدا النفط. إذا انخفضت تدفقات المال وخُفضت قيمة الدينار، سوف تصبح البضائع نادرة وسترتفع الأسعار. قد يهوى الدينار في سقوط حر في غضون ستة أشهر إذا استمرت الحكومة في سحب الأموال المتبقية في البنك المركزي العراقي بمجرد أن يبدأ خفض قيمة العملة.

ويأمل بعض المسؤولين الحكوميين العراقيين أن الزيادة المتوقعة في أسعار النفط هذا الربيع ستنقذهم، غير أن معظم التوقعات لا تشير إلى أكثر من ١٠ إلى ١٥٪ زيادة في الأسعار، بحسب العديد من تجار ومحليي النفط – وهي زيادة قليلة جداً لتقضي على أزمة العراق الوشيكة. وحتى هذه قد تختفي إذا جعلت صادرات النفط العراقية والليبية والإيرانية الموسعة السعوديين والروس يحذون نفس الحذو ويرفعون الإنتاج لحماية حصتهم في السوق. وإذا عجز العراق عن الاستمرار في دفع الرواتب، والحد الأدنى من النفقات الحكومية، وتكاليف التشغيل، سيكون لذلك عواقب وخيمة.

وقد أعرب رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي عن القلق من الحساب المالي المقبل في مؤتمر صحفي يوم ١٧ نوفمبر، محذراً، "سوف نواجه مشكلة دفع الرواتب في يناير. أنا أحذركم من الآن".

ولكونه تكنوقراط دون قاعدة قوة سياسية، عجز الكاظمي عن دفع الأحزاب السياسية العراقية لمعالجة، ناهيك عن حل المشكلة. وأصدرت الحكومة ورقة بيضاء للإصلاح في ١٣ أكتوبر، إلا أنها لم تبدأ في تطبيقها. وعليه، لم يكن هناك أي جهد لتخفيض الرواتب أو تخفيض أعداد الموظفين الحكوميين، أو حتى التخلص من مئات الآلاف ممن يُعرفون بالموظفين الوهميين على كشوف رواتب بغداد خشية إغضاب الزعماء السياسيين العراقيين المهمين.

عندما تولى السلطة، حظي الكاظمي بتأييد واسع: من العراقيين العاديين والآلاف ممن كانوا يحتجون في الشوارع، ومن المؤسسة الدينية الشيعية العراقية، ومن الأحزاب السياسية الشيعية المعتدلة، ومن الكثير من السنة، وحتى من الكرد. كان يُنظر له على أنه ذكي، وغير ميسس، ومؤثر، ومقرب من الأمريكيين.

بيد أنه يوجد خوف متزايد في أنحاء البلاد من أن الكاظمي لا يستطيع إصلاح نظام العراق المعطل. إن الأزمة الاقتصادية التي ستنتج عن نفاذ المال من العراق قد تكون المسمار في ذلك النعش، ومن المرجح أن يفقد الكاظمي مصداقيته تماماً، وسوف تحاول الكثير من الأحزاب السياسية الفاسدة في العراق جعله كبش الفداء لتجنب رد الفعل الشعبي العنيف الذي لا مفر منه. في الوقت نفسه، سيحاول الإيرانيون، الذين يعارضون الكاظمي، استغلال الفوضى لإعادة تأكيد نفوذهم على الحكومة العراقية.

ومن شبه المؤكد أن الأزمة المالية ستشعل مظاهرات واسعة الانتشار، حيث سيطلب العراقيون مجدداً بتغيير الحكومة. سيكون من الصعب على الحكومة الحفاظ على النظام إذا لم تُدفع الرواتب وافقر رئيس الوزراء للسلطة، وستحاول الجماعات المسلحة والقبائل، ومن ضمنها الميليشيات المسلحة المدعومة من إيران، شغل الفراغ وانتزاع دور قوات الأمن الرئيسية في العراق. نفس هذه الجماعات ستقاتل من أجل السيطرة على الأراضي، وربما يحاولون السيطرة على الموارد المُدرّة للعائدات مثل حقول النفط، والموانئ والمعابر الحدودية والشركات الكبيرة والأراضي الزراعية والممتلكات الخاصة.

في مثل هذا الموقف، قد يصبح الصراع المسلح والاستيلاء على الأراضي شائعين مرة أخرى، باستثناء تلك المناطق التي تحظى بأمن قوي، مثل إقليم كردستان. مع هذا، حتى إقليم كردستان لن يكون آمناً من المشاكل الاقتصادية الداخلية ما لم يوسع قاعدة موارده، لأنه، أيضاً، معتمد مالياً على بغداد، ولعل الهدف الأكثر وضوحاً للكرد هو كركوك وحقولها النفطية، لكن هذا من شأنه أن يشعل الصراع بين أربيل وبغداد، ناهيك عن الميليشيات الشيعية، التي ستقاوم هذه الخطوة.

وكما كان الحال من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧ ومن ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧، فإن حدوث جولة جديدة من الصراع الأهلي في العراق سوف تؤثر على جيران العراق. إن العراق مهم جداً لهم جميعاً، ومن المتوقع أن يتدخلوا لتأمين مصالحهم. سوف تشعر تركيا بالتهديد من المكاسب الكردية، لا سيما إذا استعاد إقليم كردستان كركوك. سوف تشعر أنقرة بأنها مُلزّمة بالدفاع عن جماعة التركمان العرقية هناك ومنع الكرد من إعادة إحياء حلمهم بالاستقلال. تعمل إيران بالفعل لاستعادة نفوذها المهيمن في بغداد، ولا تستطيع طهران تحمل خسارة عائدات التجارة العراقية (التي تقف عند ١٢ مليار دولار تقريباً)، وفرص التهريب، وإمكانية الوصول إلى الأسواق المالية الدولية.

ربما يرد السعوديون أيضاً على أي تصاعد في النفوذ الإيراني عن طريق دعم الجماعات والقبائل السنية بالمال أو الأسلحة للدفاع عن نفسها، لأن الرياض لا تستطيع الاعتماد على تواجد عدد كبير من القوات الأمريكية لمعالجة المشكلة، مثلما فعلت في ٢٠٠٦. قد ينزلق العراق مجدداً بسهولة إلى حرب أهلية طائفية، مع تدخل القوى الإقليمية ضد كل من العراقيين وأحدهما الآخر.

ونظراً لخطورة الموقف وأهمية العراق للمنطقة وسوق النفط الدولية، لا يمكن أن تقف الولايات المتحدة والمجتمع الدولي موقف المتفرج. طبعاً، خلال الأشهر الستة الأولى من إدارته، وفي ظل وجود جائحة وأزمة

اقتصادية ضخمة في الداخل ليتعامل معها، لن يستطيع بايدن أن يجعل هذا على قائمة أولوياته - لكن العمل مبكراً سيكون أقل تكلفة وسيُجنبه الخيارات الأصعب لاحقاً، عندما يكون العراق في حالة سقوط حر. إذا كانت الحكومة الأمريكية مستعدة لتقديم بعض القيادة، ربما يرغب الكثير من الآخرين في المساهمة أيضاً. من المتوقع أن تدفع المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ودول الخليج العربي، وبعض الدول الأوروبية والشرق آسيوية بعض المال.

إن أزمة العراق القادمة هي أزمة سيولة. سوف يحتاج إلى مال ليمنع انهيار نظامه المالي، الذي سيصبح أول قطعة دومينو تسقط. وإذا كانت الولايات المتحدة مستعدة للتعهد بمبلغ كبير، ربما مليار دولار، سيكون من الممكن تجميع حزمة أكبر من 5 مليارات إلى 10 مليارات دولار للعراق بمساهمات الدول الأخرى.

ربما تبدو فكرة توفير مليار دولار كدعم ميزانية طارئ للعراق مستحيلة في هذه اللحظة، لكن لا ينبغي أن تكون كذلك. إنها لن تأتي من جيوب الأمريكيين العاديين في صورة زيادة في الضرائب - وينبغي أن تكون الـ 12 سنة الماضية قد علمت الولايات المتحدة درسين مهمين حول هذه المنطقة من العالم.

أولاً، ما يحدث في الشرق الأوسط لا يبقى هناك. وثانياً، درهم وقاية خير من قنطار علاج، مثلما أظهرت سياسات واشنطن المأساوية تجاه كل من العراق وسوريا وليبيا.

وبالطبع، بمعدل الاستنفاد الحالي للعراق، حتى الـ 10 مليارات دولار سوف تستمر بالكاد ثلاثة أشهر. لهذا السبب يجب أن تأتي الأموال بشروط قوية: إجراءات تقشف لتشجيع الادخار، وتخفيضات كبيرة في الإنفاق الحكومي، وإجراءات صارمة لمكافحة الفساد، ودمج أفراد الميليشيات في الجيش العراقي بصورة تامة - كأفراد، وليس كميليشيات، وبالتالي يصبحون خاضعين لمساءلة الحكومة العراقية. ينبغي أن تتبع حزم مساعدة لاحقة كحافز إضافي، لكن فقط في حالة إذا أوفى العراق بهذه الشروط.

سيكون لحزمة المساعدات الدولية هذه غرض ثانوي مهم. في العراق، الطريقة الوحيدة لبناء الدعم لأجندة سياسية - ولبناء قاعدة قوة لتنفيذها - تكون بالموارد. لقد أظهر الكاظمي بشكل متكرر أن لديه النوايا والأفكار الصحيحة، لكنه يفتقر للقوة السياسية والعسكرية لمتابعتها، ووضع مليارات الدولارات تحت تصرفه لكن بشروط صارمة سيمنحه الموارد لبناء ذلك الدعم واستخدامه لمواجهة الأحزاب السياسية والميليشيات والمختلسين في العراق.

هذه الإجراءات هي ما يحتاجه العراق على المدى الطويل أيضاً. كلما حمل الكاظمي المسؤولية للمجتمع الدولي لإجبار العراق على اتخاذ هذه الخطوات، وكلما فهم العراقيون الآخرون أنهم إما أن يقبلوها أو ينهار النظام بالكامل، سيتمكن من فعل ما يأمل دائماً في فعله وما تأمل الحكومة الأمريكية دائماً أن يفعله بطريقة أفضل.

عندما كان بايدن نائباً للرئيس الأمريكي، ربح غنيمة التعامل مع العراق المشبوهة. ونظراً لمسار عمل الرئيس باراك أوباما، كانت أسوأ مهمة على الإطلاق. عندما يتولى المنصب كرئيس، ربما لا تكون معالجة مشاكل العراق أولويته أو رغبته، لكن أزمة بغداد تقدم له فرصة لوضع الدولة - والمصالح الأمريكية هناك - على المسار الصحيح بطريقة لم يستطع فعلها في آخر مرة كان مسؤولاً عن سياسة العراق.

وهم استقرار العراق وازدهاره في ظل الاحتلال والطبقة السياسية الفاسدة!

الصباح الجديد:

الكثير من السياسيين والمراقبين المهتمين بالشأن السياسي في العراق لا يرون أبعاد السياسة الامريكية وحلفائها في منطقة الشرق الأوسط وقد يتجاهلون عنها عن عمد أو جهل. فمشاكل العراق الفدرالي الحالية توحى بان المجتمع على شفى الانهيار وقد أصبح واضحاً ان الإدارة الكردية لا تدفع رواتب الموظفين وسط تفاقم أزمة المستشفيات والدواء والماء والكهرباء ومتطلبات الحياة المعيشية لخمسة ملايين من المواطنين في عهدها. وللنجاة من الغضب الجماهيري تلونز الإدارة الكردية - حكومة وبرلمان الخاضعين كلية الى حكم العوائل الفاسدة - الى البقاء المسؤولة على كاهل حكومة بغداد، وهذا مجاف للواقع وتهرب جبان من المسؤولية.

ما الذي أوصل العراق الغني بموارده الى وضع لا يتمكن من تقديم لقمة العيش الكريمة لشعبه، شمالاً وجنوباً؟ العوائل الكردية الحاكمة كانت تبيع النفط وتستلم ميزانية الإقليم من بغداد ومع هذا أوصلت مديونية الإقليم الى ٢٨ مليار دولار؟ أين ذهبت كل تلك الأموال؟ من هو المسؤول الاول؟ ومن سيخضع للتحقق والمساءلة بزهاة وشفافية؟ هل وصل الفساد والجبن والنفاق وموت الضمير في أوساط مجتمعنا الى حدود التواطؤ مع عصابة اللصوص وحمائهم بصمتنا؟

السراقات فاضحة واللصوص معروفون وعملية شراء الذمم متواصلة والفساد استشرى في مفاصل ومؤسسات الحكم في أربيل وبغداد. والأزمة في العراق هي أزمة متعددة الوجة، فهي اقتصادية، سياسية، اجتماعية، إدارية وأخلاقية وروحية. هناك حقيقة يجب الإشارة إليها وهي أن الاحتلال الأمريكي لا يهدف لبناء نظام ديمقراطي أو ضمان استقلالية القضاء وتأمين العدالة وحكم القانون أو محاربة الفساد في العراق ولا استقراره وازدهاره، فهذا يتناقض مع هدفه الاستراتيجي في المنطقة كلها. والموقف الأمريكي واضح من كل هذا: " لا يهمنا ذلك ما دامو يعملون وفق توجيهاتنا". فالمشروع الأمريكي هو خلق الفوضى في مستويات معينة هم الذين يتحكمون به زماناً ومكاناً. السياسات الامريكية في العراق والشرق الأوسط تديرها "الدولة العميقة" لا فرق بين من يحتل البيت الأبيض أكان ديمقراطياً أو جمهورياً، فالهدف هو تحويل العراق الى دولة مع جميع خصائص المحميات الخليجية، شيوخ وأمراء وعوائل طوع البنان، وعلى أتم الجاهزية في تنفيذ الأوامر وان كان ضحيتها شعوب المنطقة.

ومنذ مجيئها - أمريكا - كدولة احتلال عام ٢٠٠٣ عملت على تشطي البلاد الى كيانات طائفية متسلطة متخاصمة فيما بينها وساندت عوائل ومجموعات ورؤساء أحزاب وشخصيات فاسدة عربية وكردية، متصارعة وعميلة، متغلغلة في جميع المؤسسات الوزارية يمنعون بمكر وخبث بناء دولة القانون ومستولين على القطاع المصرفي والمالي وفق توافقات ومحاصصات طائفية متقاسمين الحقايب الوزارية بين الأقارب ورجال الحاشية.

اللا دولة هي السمة الأكثر بروزاً في أربيل، العوائل الحاكمة هي التي تحتكر السلطة السياسية والمالية والعسكرية والأمنية والعلاقات الخارجية وبيع النفط. وقد فرضت العجز عن توليد الجديد وسدّ طريق التطور والخروج من المأزق الحالي. أما في بغداد فهناك مقاومة شعبية ضاغطة على وزراء الحكومة الخاضعين للأجندات الخارجية محاولات تغيير الكابينات الوزارية وكأنها مفتاح لحل المشاكل والأزمات التي تعصف بالمجتمع أو الانتظار الى موعد الانتخابات في العام المقبل، هي مساعي لذر الرماد في العيون. فالانتخابات لن تأتي الا بنفس الطبقة السياسية الفاسدة، والتي أتقنت فن التزوير والكذب والتضليل...

في إقليم كردستان رغم دورات عديدة من الانتخابات الصاخبة، لم تأتي بأية نقلة نوعية، انما عززت منظومة الفساد مواقعها وتوارث الآباء والاحفاد في المناصب وتضاعف نهب المال العام وتحويله الى الخارج تحت أنظار الراعي الخارجي. واضح ان الشعب العراقي بجميع مكوناته محاصر، سياسياً واقتصادياً، وفي لقمة عيشه من جانب الطبقة الحاكمة الفاسدة والمطالب الأمريكية ومن الدول الحليفة لها في المنطقة، وليس أمام الشعب غير التحضير لعملية المجابهة، والتي تتطلب تجمّع الوطنيين المخلصين من الكرد والعرب وكافة مكونات الشعب العراقي، والاتفاق على مشروع مدرّوس بدقة للبدء بحملة (العصيان المدني) السلمي والحضاري ليشمل جميع المحافظات العراقية وبشكل خاص أربيل وبغداد، وفي مراحل لاحقة ينحاز الى هذا العصيان الأعضاء المخلصون في البرلمان.

تخفيض قيمة الدينار العراقي خطأ قاتل

الإنصات المركزي :

على أي حال، ان كان هناك الان نوع من الاستقرار في الوضع الاجتماعي والاقتصادي وحتى السياسي و منذ عام ٢٠٠٣، فانه يعود بصورة او اخرى الى استقرار سعر صرف الدينار العراقي امام الدولار، وهذا يعتبر من اهم حسنات البنك المركزي العراقي الذي اتخذ هذا القرار الصحيح بشأن تثبيت سعر صرف الدينار، وكان هذا يحصل من بين عشرات القرارات و الإجراءات الناقصة و غير الصحيحة التي كانت تتخذ من قبل الحكومات العراقية المتعاقبة. وكما روج في الاعلام، هناك تصريحات من قبل السيد الوزير المالية و كذلك من خلال تسريب بنود موازنة ٢٠٢١ للاعلام، بان ثمة نية حكومية لاتخاذ اجراء بخصوص تخفيض قيمة الدينار الى (١٤٥٠ دينار او اكثر او اقل) مقابل الدولار الواحد بعد ان كانت هذه القيمة مستقرة عند (١٢٠٠ دينار) في الفترة السابقة و التي جلبت معها هذا النوع من الاستقرار في الفترة السابقة ان كان يعتبر فعلاً استقراراً.

وكما روجت أيضاً ان الحجة في اتخاذ هذا الاجراء مستقبلاً، هي لكي يكون سعر صرف الدينار اكثر (مواظماً و توافقاً) مع الظروف الاقتصادية الحالية و لأجل الحفاظ على الرصيد الدولار المتولد عن الصادرات النفطية. او ربما سيكون اتخاذ هذا الاجراء بتوصية من قبل (الصندوق النقد الدولي)، كما يشاع، كأحد من مقترحاته لاجل قيام العراق بالإصلاحات المالية و النقدية في الاقتصاد العراقي، وكشرط من شروط تقديمه لمعونات اقتصادية التي يحتاجها العراق. هذا في الوقت الذي نحن هنا لانقل من أهمية توصيات الصندوق النقد الدولي في تحقيق الإصلاحات المالية و النقدية في البلدان التي تعرف بالبلدان النامية والتي تعاني من العجز المالي و النقدي، الا انه ثبت تاريخياً من خلال التطبيق العملي، ان توصيات و اجراءات الصندوق اكثر نجاحاً، لحد ما، في البلدان النامية التي تتسم بنوع من الاستقرار السياسي و الامني و المجتمعي، مثلاً، في الاردن و الغرب، في حين نجد انها اكثر مثيرة للمشاكل الاقتصادية و الاضطرابات المجتمعية و السياسية في داخل البلدان التي تعهما المشاكل المجتمعية و الأمنية و الاضطرابات، كالتالي تحصل على سبيل المثال، في مصر و لبنان، و العراق غير مثال للنموذج الأخير.

على اي حال، العراق الحالي يكفي العديد من المشاكل التي يعاني منها، و ان قامت الحكومة بتلك الاجراءات المتسربة من بنود موازنة ٢٠٢١ و المتمثلة ب:

- ١- رفع (ضريبة الدخل) على رواتب الموظفين بنسب اعلاه من السابق.
- ٢- رفع (الدعم الحكومي) عن بعض سلع استهلاكية ضرورية كالوقود... الخ.
- ٣- رفع مستويات ضرائب غير المباشرة على عدد من السلع.
- ٤- هذا إضافة الى وجود النية - كما تروج لها - في رفع سعر صرف الدولار الى (١٤٥٠ دينار)، و الى آخره من اجراءات اخرى مرتقبة.

ختاماً، ان الحكومة العراقية الحالية تستطيع ان تقوم باجراءات خاصة و اعادة النظر بخصوص (تخفيض حدود النفقات العامة) اي النفقات التشغيلية للأعمال الحكومية في موازنة ٢٠٢١، بدلاً من ان تقوم بالأجراءات الأربعة اعلاه، حيث ان الكثير من بنود النفقات العامة التي تنفق فعلاً غير مجزية و هي لا تحقق الكفاية الاقتصادية المنشودة منها. حيث ان حجم النفقات الغير مجزية (غير عقلانية اقتصادياً) التي من الممكن ان توفر من الموازنة - ان قامت الحكومة بذلك - كفيل بتغطية العجز المالي الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي، بدلاً من القيام بتلك الإجراءات الضاغطة على المواطن. لذا ان كانت هناك نية حكومية للقيام بتلك الإجراءات المالية و النقدية المذكورة اعلاه، و هي لاتنسجم مطلقاً مع الوضع المجتمعي و الاقتصادي و السياسي و الأمني العراقي، على الأقل في الوقت الحاضر، ولاسيما اجراء بخصوص تخفيض قيمة الدينار امام الدولار، و هو سيؤدي بالنتيجة الى حدوث (ارباك و اضطراب و تدهور) في جميع (المعاملات الاقتصادية) بما فيها التجارية و المالية و النقدية بين المتعاملين في أسواق (الاستهلاك و الانتاج و الاستثمار) و كذلك امكانية حدوث خلل أعمق في (التوازن الاقتصادي العام) الذي في الاساس يعتبر توازناً مختلاً داخلياً خارجياً، ناهيك عن توقعات بحصول مشاكل اجتماعية و ثأرية بين المواطنين و المتعاملين في الأسواق المتنوعة. وكل هذه الظروف ان حصلت، فانها تؤدي الى قلب الأوضاع في العراق الى ما لاتحمد عقباه قبل اعادة هذا التوازن من جديد، و هذا ما لايتمناه أحد.

سيفنا إبراهيم:

بين الأغلبية والأقلية.. نموذج الحكم القادم

مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية:

عندما تكون السياسة أعلى من القانون وأسمى من الدستور، فإن هذا ينذر بالفوضى والخراب، ذلك أن السياسي الماسك حينها بالسلطة سيجعل من الدستور أداة لتنفيذ غاياته بما يشاء ويرغب دونما رقيب، ضاربا عرض الجدار كل الثوابت والأعراف، وأبرز غاية من هذا التطويق هو محاولة البقاء في السلطة أطول مدة ممكنة ولو كان متاحا له يبقى إلى حين فناءه (الحاكم)، وهذا ليس بمستغرب في بلدان العالم الثالث المتخلفة والعراق من ذلك ليس ببعيد.

فعندما تسللت السياسة في عراق ما بعد ٢٠٠٣ نحو كل جوانب الدولة أفرادا ومؤسسات، لم يكن القضاء بمعزل عن هذا التأثير، فأصبح تابعا لا متبوعا على غير ما درج عليه الدستور في أنه (القضاء) سلطة مستقلة، استغلال القضاء سياسيا من طرف السلطة الحاكمة كان واضحا في العام ٢٠١٠ وتحديدًا فيما يخص تفسير المحكمة الاتحادية بشأن مفهوم الكتلة الأكبر بعد ظهور نتائج الانتخابات البرلمانية حينها وحصول القائمة العراقية على عدد المقاعد الأكبر، تم الضغط على قرار المحكمة فجاء التفسير بما يقضي على آمال الفائز (القائمة العراقية) ويعيد السلطة إلى أحضان حزب الدعوة بقيادة المالكي ليحظى بولاية ثانية، نعم لقد انتصرت السياسة على القضاء هنا، لكن في ذات الوقت قد خسرتنا عراق مستقرا آمنا.

ما لبث العراق يمضي باتجاه التقدم والنمو حتى استيقظنا على سقوط ثلث العراق بيد داعش بين ليلة وضحاها، وهذا لعله أمر متوقع جدا، لأن النتائج غير الشرعية لانتخابات ٢٠١٠ أربكت المشهد السياسي وزادت من حدة الخلافات والتناقضات داخل المنظومة السياسية وجعل إدارة الحكم غير مستقرة وتشكيل حكومة غير منتجة، فالاختيار كان على أساس الولاء (بناء سلطة لا أكثر)، ولم يكن على أساس الكفاءة والنزاهة والمهنية (حيث مفهوم بناء الدولة)، جل همهما قد كان هو في كيفية إرضاء الفرقاء من أجل السكوت على هذا الخرق الدستوري ومشاركتهم في المغام.

٢٠١٨ العام سيئ الصيت أطل برأسه مجددا في انتخاباته، فلم تستطع كتلة الإصلاح بقيادة سائرون ولا البناء برئاسة الفتح، إثبات أنها الكتلة الأكبر القادرة على تكليف رئيس وزراء وتشكيل الحكومة، وظل الصراع محتدما وكل طرف يستند على حجج ومبررات تدعم موقفه لكن دون جدوى، حيث المحكمة الاتحادية ملتزمة الصمت بشكل مطبق، رغم أن الطرفين قد وجها كتب رسمية يطالبانها بإبداء الرأي، وتبقى السياسة حاكمة حيث لا سبب آخر يدعوها للسكوت والتخلي عن مسؤولياتها.

عدم إبداء أي رأي، جعل مشروع عبور المحاصصة وإنهاء التوافق مجرد وهم، فسرعان ما انفرد عقد الكتلتين وتشظت الكتلة، فتم تشكيل الحكومة بالتوافق ما بين سائرون (مرغمة من أجل إيجاد توازن على مستوى مسؤولية الحكم) والفتح تحديدا، لتنهار محاولة التأسيس لمفهوم جديد بإدارة الدولة بين كتلة تحكم وتختار كل الرئاسات الثلاث وأخرى تذهب نحو المعارضة وكل طرف يتحمل مسؤولياته، جعل العراق يعود للخلف مجددا بشكل متسارع، فتشكيل الحكومة بالتوافق مجددا يعني مزيدا من الفساد وضعف إدارة الدولة ووصول المؤيد لا الكفؤ، هي سلطة مغام وتقاسم حصص ليس إلا، فماذا أنتجت؟! تدمير وسخط شعبي واحتجاجات وصدامات بعد مرور سنة واحدة فقط على عمر الحكومة برئاسة عبد المهدي، والسبب هو ذاته حيث حكومات التوافق تأتي لتحقق مصالح الأحزاب والكتل ولا علاقة لها بالشعب ومتطلباته في شيء.

فما الحل؟ وهل سيتم تكرار السيناريو كما العادة؟! أظن أن الكل قد أتعس والكتل الشيوعية قد تلقت الدرس بشكل قاسي، والعراق أمام منعطف تاريخي بين الوجود موحدًا أو ذهابه نحو التقسيم، فإعادة تشكيل حكومة توافقية يعني بشكل جازم أن الشعب سيعلمها ثورة لكنها الأشد والدم عمادها! الحل هو بعودة إنتاج تجربة الكتلتين العابرة للطائفية التي تم وأدها عام ٢٠١٨، فلا جدوى إلا بأغلبية حاکمة وأقلية معارضة حيث الشكل الحقيقي للنظام الديمقراطي بجزءه الانتخابي، فمن القادر على تنفيذ هذا المشروع في المرحلة المقبلة؟.

بقراءة واقعية نستطيع القول: إن التيار الصدري هو القادر على ذلك، لأنه وعلى مر التجارب الانتخابية، من يستطيع مجارة التيار انتخابيا في الوسط الشيعي يكون على نوعين، الأول هو رئيس الوزراء الطامح لولاية أخرى حيث يدخل الانتخابات بقوة وبذلك يكون على قدر المنافسة مع التيار كما حصل مع العبادي في نموذج كتلة النصر عام ٢٠١٨، ويل قد يتعداه أحيانا فيما لو أوغل في استغلال سلطاته استغلالا غير مشروع وهذا الذي عمد إليه المالكي بتأسيس كتلة دولة القانون ودخول الانتخابات عام ٢٠١٤، أما المنافس من النوع الثاني للتيار، فهي الكتل التي تعتمد في صعودها على متغيرات الأحداث وطرق تعاطيها معه وبالشكل الذي يخدم مصالحها مما يجعلها في مراكز متقدمة على مستوى حصاد عدد المقاعد وهذا النموذج أشبه بمصطلح الفقاعة في الاقتصاد، حيث أن هذا العدد أقرب ما يكون إلى الحالة الاستثنائية صعبة الثبات والتكرار ولا تنم عن الحجم الحقيقي أبداً، وهذا نموذج واضح في تجربة الفتح لعام ٢٠١٨.

لذا، المتغير في الانتخابات القادمة هو على صعيد النموذجين أيضا، حيث تعتبر هذه المرة الوحيدة منذ انتخابات ٢٠٠٦ حتى الآن، التي يتعهد فيها رئيس الوزراء الحالي بعدم تشكيل حزب أو كتلة وبالتالي عدم مشاركته في الانتخابات وبذلك سقط المنافس الأول للتيار، أما المنافس الثاني وهي الكتل التي تتصاعد حظوظها وفقا للأحداث، فقد كانت هذه المرة الكتل المعبرة عن احتجاجات تشرين ولكنها في مدى تنظيمها وخبرتها لا تقارن أبدا بما حققته الفتح في الانتخابات الماضية، مما يعني أنها لن تقوى على تحقيق مكاسب جيدة ولن ترقى إلى مستوى يمكنها من المنافسة حتى مع الكتل الأدنى من حجم التيار، ومن يعول على قلب الطاولة من خلال زيادة نسب المشاركة فهو واهم أشد الوهم، فالترشيح الفردي هو الفخ الذي سقطت فيه الكتل الجديدة، حيث لا قيمة للمشاركة الواسعة ما لم يوازنها تنظيم توجيه الأصوات بشكل يضمن صعود أكثر من مرشح وهذا ما تفلح به الكتل التقليدية صاحبة الخبرة.

هذا يعني أن الفتح بالانتخابات القادمة لن يستطيع الحصول على ذات عدد المقاعد التي حصل عليها في انتخابات عام ٢٠١٨ مما يعني أنه لن يكون منافسا للتيار على تشكيل الأغلبية، وباقي الكتل الشيوعية الأخرى ستضعف أيضا، ولأسباب منها عودة زعيمها إلى حجمه الطبيعي بعد زوال السلطة وهذا ما يقصد به كتلة النصر بزعامة العبادي، والسبب الأهم هو ظهور أحزاب تمثل خط تشرين ومسيرات الاحتجاج وهذه ولدت في عمق المحافظات الشيوعية مما يجعلها منافسة للأحزاب الأخرى التقليدية وبالتالي ستأخذ عدد مقاعد لا بأس به. بينما التيار الصدري سيبقى محافظا على مكانته وعدد مقاعده دونما تراجع اعتمادا على قاعدته الجماهيرية التي تتميز بالولاء والطاعة لزعيمها السيد الصدر ونوعية قانون الانتخابات الجديد الذي قد يجعل التيار حاصدا لعدد مقاعد تزيد على تلك التي حصل عليها في الانتخابات السابقة.

مما يؤكد أن نواة الكتلة الأكبر ستكون ممثلة بقائمة التيار ومن ثم التحالف مع بعض الكتل من المكونات الأخرى والتي تتقارب في توجهاتها، معلنة الأغلبية السياسية العابرة للتوافق والمحاصصة، حيث يكون التطبيق الفعلي لمفهوم الحكم الديمقراطي والقاضي بحكم الأغلبية وفصل السلطات، وقد يكون المرشح الأبرز لقيادة تلك المرحلة هو السيد محمد توفيق علاوي الذي تم رفض خلافته للمستقيل عبد المهدي ذلك الوقت لأنه أبى أن يكون جزءا من نظام المحاصصة وأصرّ على تشكيل حكومة من اختياره تحديدا دون تدخل الكتل.

من الاقطاعات السياسية الى الفوضى الحزبية

شبكة النبا المعلوماتية :

إذا كانت الاقطاعات السياسية عقبة في طريق الدولة الحضارية الحديثة، فان التعددية الحزبية المفرطة عقبة اخرى. وإذا كانت الاقطاعات السياسية تعبر عن عدم الايمان بالديمقراطية، فان التعددية الحزبية المفرطة تعبر عن عدم الفهم السليم للديمقراطية.

اقول هذا الكلام القاسي بعض الشيء بمناسبة وصول عدد الاحزاب المسجلة حتى اللحظة ٤١٣ حزبا، ومازال الباب مفتوحا لتسجيل المزيد من الاحزاب.

منذ فترة ليست بالقصيرة ونحن نشهد ارتباكات في المفاهيم والشعارات والممارسات لا تقل خطورة عن عيوب التأسيس التي ظهرت بعد سقوط النظام الدكتاتوري المتخلف. واذا كان الناس عبروا عن عدم رضاهم عن النظام السياسي الذي قام بعد ذلك، فان البديل الذي توحى به هذه الشعارات والمفاهيم لا يقل عيبا عما سبقه، لان الشعارات والمفاهيم الجديدة لا تنطلق من رؤية علمية للمشكلة، في اطار تصور للدولة الحضارية الحديثة.

من هذه الارتباكات على سبيل المثال سوء الفهم والتفسير لشعار "المجرب لا يجرب"، وتعميمه بشكل خاطيء ليشمل المجرب الصالح. وسوء التفسير لشعار "شلع قلع" وشموله للخبرات المتراكمة التي لا يصح التفريط بها. وسوء فهم الانتخاب الفردي وتفسيره بانه يعني رفض الاحزاب والمرشح الحزبي، واذا بنا نفاجا بان عدد الاحزاب الجديدة فاق عدد الاحزاب القديمة. هذه تناقضات وارباقات واساءة فهم لتفاصيل العمل السياسي لا تبشر بالخير، ولا تدل على اننا على وشك الانتقال الى مرحلة اكثر رشدا ونضجا في العمل السياسي وخاصة فيما يتعلق بالادارة الديمقراطية للانتخابات.

ان الاحزاب احدى ضرورات الديمقراطية السليمة. ولا يمكن تصور مسرح سياسي ديمقراطي بدون احزاب سياسية. وهذا لا يتعارض مع الانتخاب الفردي. فان هذا المبدأ يعني عدم ترشيح قوائم بالجملة، وانما تقديم مرشحين بالمفرد. ويستطيع حزب واحد ان يقدم مرشحيه بصورة فردية حسب الدوائر الانتخابية المعتمدة. (الصورة المثالية لذلك كما قلنا اكثر من مرة ان يكون لكل دائرة نائب واحد لا اكثر). كل هذا بشرط ان يكون عدد الاحزاب "معقولا". ونحن نقول ان عدد الاحزاب في كل الانتخابات الماضية لم يكن معقولا، ولكن في هذه المرة دخل عدد الاحزاب دائرة اللامعقول.

واذا كان الجمهور غير راض او غير مقتنع بالاحزاب التقليدية، او احزاب السلطة، فان عليه ان يقدم حزبا بديلا قادرا على تولي السلطة وادارة البلاد بشكل يؤدي الى قيام الدولة الحضارية الحديثة، اذ لا معنى لتغيير الحكام باشخاص غيرهم، ولكن بنفس العقلية والطريقة. وهذا لا يتحقق بهذا العدد اللامعقول من الاحزاب المتنافسة في الانتخابات. صحيح ان احد الاحزاب التقليدية المشاركة حاليا بالحكم اعلن انه يخطط لتولي منصب رئيس الوزراء عن طريق الفوز باغلبية مقاعد البرلمان، لكن البقية الباقية ذهبوا الى تشكيل مئات الاحزاب، وهذه وصفة مبكرة بالفشل.

الانتخاب الفردي لا يعني العدد المفرط من الاحزاب، انما يعني عددا معقولا من الاحزاب تقدم مرشحين فرديين في الدوائر الانتخابية المختلفة. ويكون هؤلاء متفقيين على برنامج عملي للحكومة، وربما، وهذا افضل، متفقيين على مرشح يعينه لرئاسة مجلس الوزراء. ويكون من الافضل ان يعلن اسم هذا المرشح مع بدء الحملة الانتخابية لكي يعرف الناخبون ان تصويتهم لهذا المرشح الفردي على مستوى الدائرة الانتخابية يعني تصويتهم للمرشح الجماعي لرئاسة مجلس الوزراء.

مازال الوقت مبكرا، لكن الفسحة الزمنية ضيقة، من اجل ان يجري العمل على تقليص هذا العدد المفرط من الاحزاب بتحالف او ائتلاف انتخابي واحد يقدم عددا من المرشحين بقدر العدد المخصص للدائرة الانتخابية وبذلك يضمن ان يحافظ على الاصوات من التشدد وربما يضمن الفوز، والا فهي فوضى حزبية لا جدوى منها.

← المرصد التركي والقضية الكردية

هل نحن حشرات يجب إبادتها في تركيا؟

أحوال تركية:

نورجان بايسال: قبل يومين، وقّعت مع ٨٠٤ مواطنا آخرين في تركيا بيانا أكدنا فيه رغبتنا في أن نعيش حياة عادلة وفي سلام وكرامة على هذه الأرض، مع ضمان معيشتنا وصحتنا. كموقعين من الأوساط الأكاديمية والقانون والطب، حاولنا أن نعبر عن الرغبات المشتركة لكل من يعيش على هذه الأرض، دون تمييز ضد أي شخص.

كانت مطالبنا باختصار كالآتي:

- يجب إعلان عفو عادل، يشمل السجناء السياسيين بشكل خاص، بدلا من التسريح التمييزي والتعسفي والمتقطع.
- يجب إطلاق سراح الكتاب والسياسيين المعارضين، المحتجزين في تحدٍ لأحكام المحكمة الدستورية (التركية) والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.
- يجب ضمان استقلالية المحاكم عن الإدارة وإعادة تنظيم مجلس القضاة والمدعين العامين.
- يجب استعادة حقوق آلاف الأشخاص الذين طردوا من وظائفهم، خلال حالة الطوارئ إثر محاولة الانقلاب في ١٥ يوليو ٢٠١٦، دون محاكمة عادلة، والذين صودرت جوازات سفرهم، والذين تتواصل عقوباتهم في السجن.
- يجب إعادة أكثر من ٨٠ رئيس بلدية منتخبين يمثلون ملايين الناخبين، الذين استبدلتهم الحكومة بشكل غير قانوني، إلى مناصبهم.
- يجب أن تتوقف التهديدات التي تتعرض لها حقوق المرأة وأن تدخل الحقوق المتساوية حيز التنفيذ، ووضع حد للانتهاكات التي تحدث على الرغم من اتفاقية اسطنبول والدستور التركي.
- يجب منع نهب الموارد الطبيعية والبيئة.
- يجب أن تضمن الدولة احتياجات الناس من الصحة والمأوى والتعليم وتغطية التكاليف من خلال المخصصات المناسبة في الميزانية.
- يجب أن يتساوى كل من يعيش في هذا البلد، بغض النظر عن الهوية والآراء وأسلوب الحياة، سواء أمام القانون أو في المجال الاجتماعي.
- يجب حماية آليات المشاركة الديمقراطية حتى يتمكن جميع المواطنين من التعبير عن أنفسهم بحرية والمشاركة في الإدارة الذاتية وعلى قدم المساواة.

بعد أن شاركنا نصنا مع الجمهور، أصدر رئيس حزب الحركة القومية التركي، دولت بهجلي، بيانا استهدف فيه ٨٠٥ أشخاص وقعوا بأسمائهم على البيان. وأطلق على المجموعة اسم "المتقنين الواهين، والأقلام المأجورة، ومن يسمون بالصحفيين والأكاديميين والأفراد الفاسدين الذين لا يمتلكون هوية"، وأطلق على النص الذي وقعناه لقب "بيان الخساسة".

اعتبر بهجلي ٨٠٥ أشخاص مجرمين وذهب إلى حد القول إن مئات المواطنين "اصطفوا للحصول على الطعام أمام مائدة الخيانة".

أنا لست على وشك الرد أو الانحدار إلى مستوى بهجلي الذي يتعاون مع قادة الجريمة المنظمة بدلا من المواطنين والسياسيين الشرعيين في هذا البلد. ولن أتبنى نفس اللغة في الرد على شخص فظ يفتقر إلى اللباقة والعدالة والضمير أمرا مهينا.

يجب أن يكون أي شخص يلقي مثل هذا الخطاب المسموم، ويستمر في تقسيم شعب هذا البلد، ويستهدف شرائح معينة من السكان، ويعلنهم مجرمين ويشيطنهم، محور اهتمام القضاء في البلاد. ولا ينبغي لأحد أن يكون قادرا على استهداف مواطني هذا البلد بسبب أفكارهم ومطالبهم الديمقراطية. فمن خلال خطابه السام، ينتهك بهجلي دستور هذا البلد ويرتكب جريمة.

بعد دعوة بهجلي الأسبوع الماضي للقضاء لإغلاق حزب الشعوب الديمقراطي الموالي للكردي، أدلى نائب رئيس حزب الحركة القومية، سميح يالچين، ببيان في إشارة إلى حزب الشعوب الديمقراطي وحزب العمال الكردستاني المحظور على أنهما سرب من الطفيليات والآفات التي يجب إبادتها.

ذكرتني هذه الدعوة إلى العنف برواندا على الفور. فأثناء إبادة ١٩٩٤ الجماعية في الدولة الواقعة في شرق أفريقيا الوسطى، أشار ليون موجيسيرا، السياسي البارز في حزب حركة انعتاق الهوتو في رواندا، إلى التوتسي على أنهم "صراصير".

وفي خطاب ألقاه في ١٩٩٢، خاطب موجيسيرا، الذي سجن مدى الحياة منذ ذلك الحين، أمام أكثر من ألف عضو بالحزب قائلاً إنه يجب عليهم قتل التوتسي وإلقاء جثثهم في النهر. ونحن نعرف النتيجة النهائية: في ١٠٠ يوم فقط، قُتل ٨٠٠ ألف شخص في الإبادة الجماعية، وذلك وفقا لبيانات للأمم المتحدة. بينما تشير الأرقام الرسمية لرواندا إلى مذبحه شملت أكثر من مليون من التوتسي والهوتو.

يبدو أن تركيا تسير في اتجاه مماثل وهذا مرعب. ويجب على المدعين العامين والمحاكم في هذا البلد اتخاذ إجراءات عاجلة ضد هؤلاء الأفراد الذين يقذفون السموم ويستهدفون المواطنين ويدعون إلى إبادتهم.

تسير تركيا في مسار خطرٍ للغاية. وتبقى العقلية السياسية التي تتصور القتل الجماعي للأسف شريكة في التحالف الحاكم. ويجب على الجميع الوقوف متحدين ضد هذه العقلية التي ترى جزءا من المجتمع على أنه "حشرات ينبغي إبادتها" والدعوة إلى إنهاؤها. فنحن على شفا كارثة.

العقوبات الأمريكية على تركيا ليست إلا خطوة أولى

معهد الدفاع عن الديموقراطيات الأمريكي:

دعا الباحثان أيكمان إردمير وبرادلي باومان في مقال بمعهد الدفاع عن الديموقراطيات الأمريكي إلى اعتبار العقوبات الجديدة على تركيا خطوة أولى لإرغامها على تغيير سلوكها، وحضاً على فرض مزيد من الإجراءات العقابية عليها إذا لم ترتدع. شراء أنقرة منظومة أس ٤٠٠ هو مجرد جزء واحد من اتجاه مقلق أكبر. فقد انخرطت أنقرة أيضاً في "دبلوماسية الزوارق الحربية لتحدي الحدود البحرية، والحرب بالوكالة في ليبيا، وتسليح المهاجرين، ورعاية الإخوان المسلمين وحما سوفرضت الولايات المتحدة الاثنين، عقوبات على تركيا عضو الناتو لشرائها نظام الدفاع إس -٤٠٠ من روسيا. وفرضت العقوبات وفقاً للمادة ٢٣١ من قانون "كاتسا" لمكافحة أعداء أمريكا من خلال العقوبات والذي يستهدف التعاملات المهمة مع قطاعي الدفاع أو الاستخبارات الروسيين. وتشمل العقوبات حظراً على وكالة المشتريات الدفاعية التركية ورئاسة الصناعات الدفاعية، كما تفرض قيوداً على التأشيرات وتجميداً لأصول أربعة من كبار المسؤولين التنفيذيين في الصناعات الدفاعية، بمن فيهم رئيسها إسماعيل ديمير. ومع أن العقوبات لا تستهدف القطاع المالي في تركيا، يرجح الكاتبان أن يواصل المستثمرون العالميون القلقون من المخاطر السياسية المتزايدة، تخليهم عن السندات والأسهم التركية. ويعتبر هذا الإجراء الأمريكي المرة الأولى التي تفرض فيها واشنطن عقوبات "كاتسا" ضد دولة عضو في الناتو، علماً أن أنقرة التي اشترت نظام دفاع جوي من التهديد الرئيسي للحلف (موسكو)، بالكاد كانت تتصرف كحليف في الناتو.

ووقعت تركيا صفقة إس ٤٠٠ مع شركة "روسنيور وإكسبورت" لتصدير الأسلحة في روسيا، في سبتمبر (أيلول) ٢٠١٧، واستلمت أول نظامين في يوليو (تموز) وسبتمبر من عام ٢٠١٩. في ١٦ أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠٢٠، تحدث التحذيرات المتكررة من واشنطن، واختبرت المنظومة مظهرة استخفاً ملحوظاً بمخاوف واشنطن وبروكسل.

ويهدد استحواد تركيا لنظام S-400 بمشاركة النظام مع طائرات أف -٣٥ التي كان مقرراً أن تحصل عليها أنقرة من الولايات المتحدة، مما قد يمكّن روسيا وآخرين من الحصول على معلومات استخباراتية قيمة مفيدة لإسقاط طائرات أف ٣٥. ولمنع حدوث ذلك، ألغت الولايات المتحدة تدريب طيارين أتراك على المقاتلات الحديثة في يونيو (حزيران) ٢٠١٩ وأزالته أنقرة من برنامج أف ٣٥ بعد ذلك بشهر واحد.

ويضيف التقرير أن شراء أنقرة منظومة أس ٤٠٠ هو مجرد جزء واحد من اتجاه مقلق أكبر. فقد انخرطت أنقرة أيضاً في "دبلوماسية الزوارق الحربية لتحدي الحدود البحرية، والحرب بالوكالة في ليبيا، وتسليح المهاجرين، ورعاية الإخوان المسلمين وحماس".

من هذا المنطلق، يسود إحباط متزايد من الحزبين تجاه تركيا في واشنطن دفع زعماء الكونغرس تضمين قانون تفويض الدفاع الوطني للسنة المالية ٢٠٢١ فرض عقوبات على تركيا.

وصرح وزير الخارجية مايك بومبيو في نفس اليوم أن هذه الخطوة "ترسل إشارة واضحة مفادها أن الولايات المتحدة ستنفذ قانون كاتسا بالكامل، ولن تتسامح مع المعاملات المهمة مع قطاعي الدفاع والاستخبارات في روسيا". ويأمل الكاتبان في أن تدفع العقوبات أنقرة إلى إعادة النظر في مسارها الحالي، وأن تصبح مرة أخرى عضواً إيجابياً في الناتو، وإلا سيكون على واشنطن اتخاذ خطوات إضافية لرفع تكاليف تصرفات أردوغان.

إميل أمين*:

نظام أردوغان والعقوبات الدولية

صحيفة (الاتحاد) الإماراتية:

نفذ صبر الإدارة الأمريكية، وبدا واضحاً أن دونالد ترامب راغباً في تفعيل مقرعة العقوبات ضد نظام أردوغان، قبل أن يغادر البيت الأبيض، وهذا ما جرت به المقادير قبل بضعة أيام. هل كان الرئيس التركي يظن أن يد العم سام مغلولة إلى عنقه وغير قادر على اتخاذ القرار المؤلم لتركيا؟ رهانات أردوغان خاسرة دائماً وأبداً، والعد التنازلي لتساقط جميع أوراقه قد انطلق، وما من قوة قادرة على إرجاع عجلة الزمن إلى الوراء.

ولعل تطبيق قانون «كاتسا»، الذي يتم التعامل به مع أعداء الولايات المتحدة على تركيا حدث جلل. فهذه هي المرة الأولى التي تستخدم واشنطن تلك الأداة المدوية على دولة عضو في «النااتو»، وهذا ما ظهر في تصريحات وزير الدفاع التركي «خلوصي أكار»، والذي اعتبر أن تلك العقوبات الأمريكية قد هزت جميع مبادئ التحالف مع الولايات المتحدة.

أردوغان رجل يعيش في الماضي، يحاول استدعاء ظلاله ليتدثر بها، لكن الظلال لا تقي برد تركيا القارس، ويبدو أنه لا يستوعب دروس التاريخ. من يدعي «إعادة الخلافة» بات يُلقم الناس الشاي حين اشتكوا إليه من قلة المعروض من الخبز وسط اسطنبول. ويبدو أنه غير مهياً لفهم التحولات الجيوبوليتيكية العالمية من جهة، ولا مستوعب للتطورات الاستراتيجية والعسكرية التي يمكنها أن تخرج تركيا من سياقات أهميتها التي حازتها في خمسينيات القرن الماضي.

الأهمية اللوجستية لتركيا - والعالم على مشارف العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين - لا تعادل أو توازن ما كان لها في زمن الحرب الباردة، لا سيما وأن تفاهات بينية تجري بين واشنطن وموسكو، تسحب البساط من تحت أقدام أنقره سياسياً.

لم تعد قاعدة «إنجريك» تمثل رأس الحربة التقليدي في مواجهة الستار الحديدي كما كان الحال في خمسينيات وستينيات وحتى سبعينيات القرن المنصرم، فقد نشر «النااتو» والولايات المتحدة على نحو خاص قواعدهم في أرجاء كثيرة من المنطقة، ناهيك وربما هذا هو الأهم أن العالم أضحى في زمن الصواريخ «الهايبرسونيك»، أي تلك الأسرع من الصوت بعشر مرات أحياناً وعشرين أحياناً أخرى، ما يجعل أي قواعد على أرض تركيا فعلاً من الماضي تتضاءل قيمته يوماً تلو الآخر.

إشكالية تركيا في الوقت الحاضر أنها تواجه غضباً أمريكياً عارماً في الأسابيع الخمسة الأخيرة المتبقية من إدارة ترامب. وعلى مشارف إدارة بايدن، الرجل الذي لا يحمل وداً لأردوغان، بل يناصره العداء الظاهر سياسياً وثقافياً. أما من الناحية السياسية، فليس سراً أن بايدن يرى ضرورة ما لدعم محاولة تقويم ما قد أعوج في أنقرة من خلال إدارة عقلانية تعيد تركيا إلى مساراتها ومساقاتها المعتدلة.

ثورة بايدن على أردوغان ثقافياً وفكرياً، تؤكد أن اللعب على المتناقضات لا يفيد، وقد كان ولا يزال من المستحيل أن يحصل أردوغان على فخر الصناعات الجوية الأمريكية «اف-٣٥»، من جهة، وعلى صواريخ «إس-٤٠٠» الروسية، من جهة ثانية. وحين تهوي واشنطن بمقرعتها على رأس نظام أردوغان، وذلك بعد عقوبات أوروبية مماثلة، يتساءل المرء ثم ماذا؟ أردوغان كالغريق، لا يخشى البلبل، وبذلك تصبح ردة الفعل عند الشارع التركي، والذي تعرض للعسف والخسف، وهو وحده صاحب قرار بقاء أردوغان أو رحيله.

*كاتب مصري

الاتحاد الأوروبي: اجراءات تركيا تتعارض مع مصالح أوروبا

وكالات متعددة:

دعا منسق السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، يوم الجمعة، تركيا إلى وقف إجراءاتها العدوانية التي تتعارض مع المصالح الأوروبية.

وقال بوريل إن استمرار قيام تركيا بعمليات تنقيب شرقي المتوسط خلق مناخا سلبيا للغاية، مؤكداً أن الأجندة التركية الخارجية لا تتلائم مع سياسات الاتحاد الأوروبي.

وأكد بوريل أن الاتحاد الأوروبي لن يستطيع تحقيق الاستقرار في القارة ما لم تكن هناك علاقة متوازنة مع تركيا.

وأشار بوريل إلى إمكانية فرض عقوبات أوروبية أشد صرامة على تركيا بسبب أنشطتها في شرق البحر المتوسط.

وقال بوريل للبرلمان الأوروبي في بروكسل: "بالتأكيد نحن في لحظة حرجة فيما يتعلق بعلاقتنا مع تركيا".

وفرض الاتحاد الأوروبي في فبراير تجميد أصول وحظر سفر اثنين من موظفي شركة البترول التركية (تباو) في رد فعل على تنقيب تركيا عن الغاز الطبيعي قبالة قبرص.

وتم تعليق اقتراح قبرصي بإدراج كيانات تركية وإضافة أفراد إلى تلك القائمة السوداء منذ يونيو وسط تردد من دول الاتحاد الأوروبي بما في ذلك ألمانيا.

وندّد الاتحاد الأوروبي بأفعال تركيا الأحادية وخطابها المعادي.

وقال بوريل، إن علاقة الاتحاد مع تركيا تقترب من نقطة تحول. وأفاد بوريل أن "الوضع يتردى فيما يتعلق بالعلاقات مع تركيا".

وقال بوريل أن التصرفات والتصريحات التركية الأخيرة بشأن قبرص يخلّ بقرارات الأمم المتحدة ويثير التوتر. وتابع: "ينبغي إدراك أن تصرف تركيا يزيد الخلاف مع الاتحاد الأوروبي، أسف لقول ذلك ولكن وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي يعتقدون ذلك".

واعتبر أن على تركيا تغيير نهجها من أجل العودة إلى أجندة إيجابية، وفق تعبيره.

وأضاف "نرى وجوب ان تشارك تركيا في التوصل الى حلول وليس في انتهاج سلوك سلبي".

وأعلن رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال في مؤتمر صحافي "قمنا بمد يدنا إلى تركيا في أكتوبر. مذاك لم تكن الأمور إيجابية كثيراً. لقد رأينا أن هناك أفعالاً أحادية وخطاباً معادياً".

وقال "أعتقد أن لعبة القط والفأر يجب أن تنتهي" في إشارة إلى دخول سفن تركية للتنقيب عن الغاز بشكل متكرر إلى مياه يونانية.

وانخرطت تركيا واليونان، العضوان في حلف الأطلسي، في نزاع بشأن التنقيب عن الغاز في شرق المتوسط تتنازع تركيا واليونان بشأن حقول غاز ونفط في شرق المتوسط، في منطقة تعتبر أثينا أنها تقع ضمن نطاق سيادتها. إذ أجرى البلدان مناورات جوية وبحرية متوازية في المياه الاستراتيجية بين قبرص وجزيرة كريت اليونانية.

وتطالب اليونان بالحقوق البحرية في المياه المحيطة بجزيرة كاستيلوريزو، لكنّ تركيا تقول إنّ قرب الجزيرة من ساحلها الطويل يجعل من المنطقة مساحة شرعية من حقها التنقيب فيها.

وتتنازع تركيا واليونان بشأن حقول غاز ونفط في شرق المتوسط، في منطقة تعتبر أثينا أنها تقع ضمن نطاق سيادتها.

عقوبات ترامب على تركيا تعرقل بايدن

مركز ستراتفور للبحوث الاستخباراتية:

أعلنت الولايات المتحدة في ١٤ ديسمبر/كانون الأول الجاري، سلسلة من العقوبات التي تستهدف قطاع الدفاع التركي بموجب قانون مكافحة أعداء أمريكا من خلال العقوبات (جاستا)، وذلك بسبب شراء أنقرة لمنظومة الدفاع الجوي الروسية "إس ٤٠٠".

ستعيق العقوبات الأمريكية الجديدة استراتيجية تركيا لتطوير قطاع الدفاع المحلي، مما يدفع أنقرة إلى مواصلة استكشاف علاقات دفاعية بديلة وخاصة في حال تزايدت التوترات مع إدارة الرئيس الأمريكي المنتخب "جو بايدن".

وتستهدف العقوبات رئاسة الصناعات الدفاعية التركية، بمن في ذلك رئيسها "إسماعيل دمير" و٣ مسؤولين كبار آخرين.

وقد أصدرت واشنطن حظراً على ترخيص التصدير لهذه الهيئة، التي تعتبر مؤسسة مدنية تجمع بين الرئاسة التركية والقوات المسلحة ووزارة الدفاع لاتخاذ قرارات بشأن المشتريات الأجنبية والإنتاج المحلي للمعدات العسكرية.

وبالرغم من استهداف جانب ضيق نسبياً لقطاع الدفاع التركي، ستعقد العقوبات شراء أنقرة للتكنولوجيات والمواد الدفاعية الأمريكية، بما في ذلك تلك التي تستخدمها تركيا في صناعة الدفاع الوطنية الخاصة بها.

وستجعل العقوبات المشتريات من الموردين الأجانب أكثر تعقيداً، مما يؤدي إلى تعطيل خطط الحكومة التركية الطموحة لبناء صناعة دفاعية محلية وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الإنتاج الدفاعي بحلول عام ٢٠٢٣.

يشكل قطاع الدفاع في تركيا حوالي ١٪ فقط من اقتصاد تركيا ويعمل به حوالي ٣٠ ألف عامل وهو عدد محدود مقارنة بسوق العمل القوي في البلاد البالغ ٣١ مليوناً.

وتقول تركيا إن قطاعها الدفاعي مستقل بنسبة ٧٠٪ وقد سعت بقوة لتوسيع صادراتها من المعدات العسكرية لتعزيز الإنتاج المحلي، حيث بلغت الصادرات الدفاعية ٢,٧٤ مليار دولار في عام ٢٠١٩ بعد أن تجاوزت أنقرة ٢ مليار دولار للمرة الأولى في العام السابق.

ومن المحتمل أن تؤدي العقوبات إلى اندفاع قومي في تركيا من شأنه أن يشجع أنقرة على مواصلة بناء قدرتها الدفاعية المحلية، فضلاً عن استكشاف روابط دفاعية بديلة مع مصدري الأسلحة الرئيسيين الآخرين، مثل روسيا والصين.

ويعتبر القطاع الصناعي العسكري المحلي في تركيا حساساً سياسياً، نظراً لصلاته المباشرة بالرئيس "رجب طيب أردوغان".

وبالتالي، تحاول العقوبات الأمريكية توجيه ضربة سياسية لـ "أردوغان"، خاصة وأن تداعيات جائحة "كورونا" لا تزال تضغط على السجل الاقتصادي لحزب "العدالة والتنمية" الحاكم.

وفي السنوات الأخيرة، أعطى "أردوغان" الأولوية لبناء قطاع الصناعات العسكرية في تركيا لتقليل اعتماد البلاد على الموردين الأجانب.

وتم وضع رئاسة الصناعات الدفاعية تحت سيطرة الرئيس التركي بشكل مباشر منذ عام ٢٠١٨، مما يعكس الأهمية الاستراتيجية التي ينظر بها "أردوغان" إلى القطاع.

وستؤدي التوترات المتصاعدة بين الولايات المتحدة وتركيا أيضاً إلى عرقلة إدارة "بايدن" في حال سعت لتعزيز علاقة أكثر إنتاجية مع أنقرة، وقد قالت إدارة "بايدن" إنها ستسعى إلى التواصل مع تركيا في المجالات ذات الاهتمام المشترك، مثل سوريا.

ويأمل البيت الأبيض الجديد أيضاً في استخدام تركيا كجزء من نهج متعدد الأطراف تجاه المنطقة بعد السنوات الأربع الماضية من الدبلوماسية أحادية الجانب للرئيس الأمريكي "دونالد ترامب".

ولكن في حين أن إدارة "بايدن" ستسعى إلى الانخراط، فمن المرجح أن تستمر عقوبات سلفها في سحب تركيا بعيداً عن الغرب نحو الصين وروسيا.

وقد سلط "توني بليكنين"، وزير خارجية "بايدن"، الضوء على التعاون في سوريا على وجه التحديد باعتباره جانباً رئيسياً من العلاقات الأمريكية التركية التي تسعى الإدارة الجديدة إلى إعادة ضبطها.

إلى جانب "إس ٤٠٠"، استكشفت تركيا أيضاً خيار شراء طائرة روسية من طراز "سو ٣٥" لتعويض خسارة الطائرة الأمريكية "إف ٣٥"، وكانت أنقرة قد اشترت بالفعل أجزاء من تكنولوجيا الصواريخ الباليستية الصينية.

بالإضافة إلى حزب "العدالة والتنمية" الحاكم، أدان حزب "الشعب الجمهوري" المعارض و"الحزب الجيد" القومي أيضاً العقوبات الأمريكية الجديدة، كما حث البعض تركيا على تفعيل نظام "إس ٤٠٠" بالرغم من خطر خلق أزمة أخرى مع الولايات المتحدة.

***ترجمة وتحرير: الخليج الجديد**

العقوبات الأوروبية على تركيا: أسباب ودلالات

TRT عربي:

قررت قمة قادة الاتحاد الأوروبي في اجتماعها الأخير قبل أيام حزمة عقوبات على تركيا على خلفية ما أسمته "تصرفاتها غير القانونية والعدوانية" في البحر المتوسط ضد اليونان وقبرص اليونانية. وقد أشار دبلوماسي أوروبي إلى أن العقوبات التي تم إقرارها "عقوبات فردية" ويمكن لاحقاً إقرار "إجراءات إضافية إذا ما واصلت تركيا أعمالها" في شرق المتوسط. هذا ويفترض أن تُعدّ لائحة بأسماء الشخصيات المقصودة خلال الفترة المقبلة لتعرض على الدول الأعضاء للموافقة عليها، والتي يتوقع أن تضم - كما اللائحة السابقة - مسؤولين في شركة النفط التركية وأسماء أخرى ترتبط بأعمال التنقيب في المتوسط. بهذا المعنى، يمكن القول إن قرارات القمة خلّت من أي مفاجآت، وأتت تماماً وفق المتوقع. فقد كانت القمة الأوروبية في تشرين الأول/أكتوبر الفائت قد لوحّت بتوقيع عقوبات على أنقرة على خلفية أنشطتها في شرق المتوسط، مبقية على أبواب الحوار مفتوحة معها، ضمن مهلة حتى قمة كانون الأول/ديسمبر الجاري. كنا قد توقعنا رفع القمة الأخيرة السقف مع أنقرة، لتقديم رسالة حازمة من جهة وتأكيد معنى التضامن داخل الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، وهو أمر له أهميته وأولويته في أروقة الاتحاد، لا سيما بعد عملية البريكسيت والأزمات المتعددة التي تواجه الاتحاد من أزمة الديون إلى أزمة اليورو إلى الشرخ الكبير بين الدول الأعضاء في الشرق والغرب. كما أن بروكسل لم تكن لتكرر نفس القرارات والعبارات السابقة، ما كان سيُعتبر فشلاً لضغوطها على أنقرة وخضوعاً منها للأخيرة. في المقابل، توقعنا ألا تتجاوز العقوبات الأوروبية المنتظرة حدود الرمزيات لتصل إلى عقوبات كبيرة ومؤثرة وضارة بأنقرة، لا سيما في المجال الاقتصادي. يتصدر أسباب ذلك عدم وحدة الموقف بين الدول الأعضاء، حيث أن العقوبات تشترط الإجماع. وثانياً حزمة كبيرة من المصالح والمهددات المشتركة بين الجانبين التي لا تسمح بعقوبات كبيرة قد تتحول إلى قطيعة. كما أن بروكسل تدرك أن العقوبات الاقتصادية الفاعلة كانت ستضر بالطرفين المتأثرين سلباً في ظل جائحة كورونا، وستضر بالتأكيد بالدور الذي يسعى الاتحاد للعبه في أزمة شرق المتوسط. كما أنه لا يُستبعد وجود دول أوروبية مقنعة بسردية تركيا وحقوقها أكثر من سردية خصمتها اليونان، وتحمل تقييماً إيجابياً لبادرات حسن النية التركية. في الخلاصة، لن يكون للعقوبات أثر كبير على أنقرة، بل هي مجرد قرارات بروتوكولية قُصدَ بها تثبيت موقف "حاسم وحازم" من الاتحاد تجاهها، وفق تصريحات مسؤولين في الاتحاد وبعض السياسيين الفرنسيين. لكن الأهم أنها أتت مجارةً لليونان وقبرص اليونانية وفرنسا وإرضاءً لهم، ورغبة في كسب مواقفهم في قضايا وملفات أخرى تحتاج هي الأخرى للإجماع الأوروبي. ومما يدل على ذلك هدوء ردة الفعل التركية على قرارات القمة والتقليل من شأن العقوبات. فقد أصدرت الخارجية التركية بياناً رفضت فيه "الموقف المتحيز وغير القانوني"، والذي "لم يتم تبنيه من قبل غالبية دول الاتحاد الأوروبي"، وتم إدراجه في نتائج القمة "بسبب ضغوط التضامن وحق النقض"، وفق البيان، الذي أكد على ضرورة لعب بروكسل "دور الوسيط النزيه" وأن تتصرف "بشكل مبدئي وستراتيغي ومعقول". من جهته، قلل الرئيس التركي من نتائج القمة، قائلً إنها "لم تلبّ مطالب بعض دول الاتحاد لأنها لم تكن محقّة"، مستبعداً "صدور شيء ضد تركيا" في القمة الأوروبية القادمة في آذار/مارس "لأن تركيا على حق". وفي

حين أشار اردوغان إلى أن العقوبات “لن تضر بتركيا فقط، وإنما بجميع الأطراف”، فقد أكد أن بلاده “لن تقوم بأي خطوة تؤثر على علاقاتها بأوروبا أو أمريكا”.

في الخلاصة، إذًا، لم تغير القمة الكثير على صعيد العلاقات التركية – الأوروبية التي ما زالت متوترة لعدة أسباب، جزء منها متعلق بملفات السياسة الخارجية، لكن جزءاً آخر لا يقل أهمية مدفوع بتحريض بعض الأطراف ومحاولة تحويل خلافاته مع أنقرة إلى أزمات بينها وبين بروكسل، وصيغ العلاقات التركية – الأوروبية بالتوتر والتصعيد.

إضافة لذلك، ثمة حرص واضح من الطرفين على التهدئة بالحد الأدنى وتحسين العلاقات إن أمكن، خصوصاً على أعتاب إدارة أمريكية جديدة قد تساهم في رآب الصدع نسبياً بينهما، من خلال حرصها على إعادة اللحمة والثقة مع حلفائها داخل حلف الناتو وخارجه.

ولعله من المفيد هنا تذكّر تصريحات الرئيس التركي قبل أيام، والتي قال فيها إن بلاده “ترى نفسها في أوروبا وليس في أي مكان آخر، وتريد أن تبني مستقبلها معها”. وهي تصريحات لا تخفى فيها دلالات التهدئة، حتى وإن ثنّاها اردوغان بتصريحات أخرى دعا فيها الاتحاد الأوروبي للتخلي عما أسماه “العمى الاستراتيجي” فيما يتعلق بأزمة شرق المتوسط. وكان أنقرة تقول إنها تريد تطوير علاقاتها مع بروكسل، لكن ذلك مرهون – وليس بالضرورة مشروطاً – بتخلي الأخيرة عن انحيازها الكامل لصالح الرؤية اليونانية التي لا تدعمها الشواهد القانونية والتاريخية والمنطقية.

في العموم، لا يقف الجانبان اليوم على نفس أرضية ٢٠٠٥ حين بدأت أنقرة مفاوضات الانضمام للاتحاد. اليوم، باتت الأولى أقل حاجة له ورغبة في الانضمام إليه وإن لم تتخل عنها تماماً، وبات هو أقل قبولاً لها ورغبة في ضمها. فكان من ارتدادات ذلك خسارته لوصائيته وبالتالي قدرته على التأثير عليها، والتباعد الكبير الواضح مؤخراً بينهما، أحياناً لأسباب غير مفهومة وفق منطق المصالح الاستراتيجية.

يدرك الجانبان أن تركيا لن تكون يوماً عضواً في الاتحاد الأوروبي وفق المعطيات الحالية، لا سيما التوجهات السياسية والشروط الفنية للعضوية. لكن أياً منهما لا يريد أن يعلن ذلك صراحة من جهته كل لا يتحمل مسؤولية وتبعات قرار إنهاء هذه المسيرة، ولذلك فهما مستمران في إدارة الأمر سياسياً وإعلامياً بالشكل الحالي.

الأقرب والأرجح، كما نقول دائماً، هو توصل الجانبين إلى صيغة وسط بين العضوية المكتملة والقطيعة الكاملة، أي شراكة استراتيجية أو خاصة أو أي شكل قريب من ذلك. لكن حتى هذه الصيغة التي قد تكون مقبولة من الطرفين إلى حد كبير لن تصبح في المتناول على المدى القريب، وربما المتوسط حتى.

أخيراً، إذا كان من أخطاء الاتحاد الأوروبي تحيزه ضد تركيا والتصرف وكأنه جهة فصل وصاحبة صلاحيات في نزاع قانوني وتاريخي مثل شرق المتوسط وجزر بحر إيجه، وعليه مسؤولية إعادة النظر في كثير من مواقفه وسياساته تجاه أنقرة، فإن الأخيرة عليها كذلك مسؤولية مشابهة. ذلك أن نسبة لا بأس بها من التوتر مع الاتحاد الأوروبي يعود لأسباب يمكن تفاديها و/أو تصويبها بسهولة، لا سيما على صعيد الخطاب. كما أن تهدئة التوتر معه وتطوير العلاقات لاحقاً ليس له فاتورة باهظة كما في حالة روسيا أو الولايات المتحدة الأمريكية. فإذا ما أضفنا لكل ذلك التقارب الكبير في الرؤى الاستراتيجية بين تركيا والاتحاد الأوروبي، بالمقارنة مع القوى الكبرى الأخرى، وكونه ما زال شريكها الاقتصادي الأول والأكبر، اتضح إلى أي مدى تحتاج أنقرة إلى رؤية أوضح واستراتيجية جديدة ولغة مختلفة للتعامل معه.

بهذا تضمن تركيا تهدئة أطول زمناً مع بروكسل، وتقليل خصومها وتكسب أصدقاء لها داخل أروقة الاتحاد ومؤسساته القيادية، وتزيد من فرصها في الوصول لحقوقها في المتوسط وإيجه، وأخيراً – ولعله الأهم – تخفف من حدة الارتدادات السلبية للتوترات مع كل من موسكو وواشنطن على المدى البعيد.

روحاني: واثق من عودة أمريكا للاتفاق النووي ورفع العقوبات

صحيفة (كيهان العربي):

قال الرئيس الإيراني حسن روحاني، الخميس، إنه واثق من أن الإدارة الأمريكية المقبلة ستعود لالتزاماتها بموجب الاتفاق النووي وسترفع العقوبات القاسية المفروضة على بلاده. وفي كلمة نقلتها وسائل إعلام محلية، أوضح روحاني أن "المقاومة التي أبدتها الشعب الإيراني لثلاث سنوات ستقنع الحكومة الأمريكية المقبلة بالعودة لالتزاماتها وستنتهي العقوبات". وكان الرئيس الأمريكي المنتخب جو بايدن قد قال في وقت سابق إنه يريد إعادة التفاوض مع إيران، بشروط جديدة، وهو ما ترفضه طهران، وتطالب بعودة إلى الالتزامات.

الخامنئي: قاسم سليمانني من هؤلاء الذين سيشفعون لنا يوم القيامة

وكالة مهر للأنباء:

تنبأ قائد الثورة الإسلامية الامام السيد علي الخامنئي قبل ١٥ عام بشفاة الجنرال الحاج قاسم سليمانني للمؤمنين يوم القيامة. من عادات القادة هو التواضع وتفقدهم لافراد الشعب من كان وفي اي درجة كان فكيف لو كان ممن ضحى بنفسه وولده و ماله فمن اعم لقائدات قائد الثورة الإسلامية باسر الشهداء في مناسبت مختلفة. فعندما زار بيت الشهيد محمد رضا عظيم بور "أحد شهداء مدينة كرمان" في عام ١٣٨٤ هجري شمسي اي قبل ١٥ عام طلب النسب الأكبر للأسرة الشهيد جواد روح الله من قائد الثورة الإسلامية دام ظله الوارف الشفاعة له يوم القيامة. فرد الامام الخامنئي: من انا لكي اشفع لكم؟.. والدا الشهيد هم من يشفعوا لي ولكم... املنا أن تشملنا شفاة الخيرين الشهداء وامثالهم. ثم بعد ذلك نظر الإمام القائد الى الحاج قاسم سليمانني الذي كان قد حضر بيت الشهيد وقال: "الحاج قاسم سليمانني من هؤلاء اللذين سيشفعون لنا إن شاء الله ..". عند ذلك طأطأ الحاج قاسم راسه وحاول ان يخفيه بيديه خجلاً، لكن الإمام القائد كرر قوله: "نعم خذوا منه وعداً بالشفاعة لكم يوم القيامة." ضحك الجميع ماعدا الحاج قاسم سليمانني الذي بقي مطأطأ الرأس من الخجل. فأكمل القائد حديثه قائلاً: " الامكانات التي لدى الحاج قاسم سليمانني كبيرة جداً (حالة الجهاد الاكبر والاصغر) فقد استطاع ان يحافظ على روحية جهادية عالية للاربعين او للخمسين عام التي مضى، ولديه ايضاً فن في (الحفاظ على المسيرة)، البعض يتصور ان حاج قاسم وأمثاله وفي مرحلة الاعمار والتطوير، انهم سيتخلوا عن القيم والروحية التي كانوا عليها في سنوات الجبهة، وهؤلاء لا يعلمون بانهم إذا تغير الزمن سيتغير معه نوع الجهاد والواجب الذي نتكلف به، اما روح الجهاد التي كانت في البداية فهي لا تتغير ويجب أن لا تتغير، اذا تغيرت روح جهاد الفرد يكون مثله مثل بعض الذين كانوا في زمن الحرب المقدسة جالسين في بيوتهم ويتفرجون على الافلام الاجنبية. عمّ السكوت لحظات..

جواد روح الله "نسب الأسرة" يقول: " بعد هذا اللقاء في مدينة كرمان بعدة اشهر وفي شهر رمضان المبارك في وليمة الافطار في منزل الحاج القاسم سليمانني التي كان يقيمها في منزله كعادته سنوياً لرفاقه واصدقائه في جبهات الحرب الصدامية وعند باب المنزل طلبت منه الشفاعة وقلت له: "ياحاج قاسم ان لم تعدني بالشفاعة يوم القيامة سأقول بصوت عال لجميع الضيوف ماقاله القائد عنك في ذلك اليوم"، فعندما رأى الحاج قاسم نفسه في حرج شديد وعدني بالشفاعة. فسلام عليه يوم ولد ويوم استشهد ويوم يبعث حيا.

إيران: تحديد مسار النفوذ الإقليمي واحتمال تغيير سياسة الولايات المتحدة

معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى:

فراس الياس*: لكي يتوصل بايدن إلى اتفاق مع إيران، ستحتاج الإدارة الجديدة إلى معالجة مجموعة من القضايا الصعبة. وفي حين أن أي تغييرات في سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران قد يكون لها تأثير كبير، إلا أن الوصول لاتفاق نووي قد يكون مجرد أوام.

ليست إيران واثقة من الاتجاه الذي ستتسلكه السياسة الخارجية الأمريكية الجديدة بعد فوز الرئيس المنتخب جو بايدن في الانتخابات الرئاسية، لا بل تشعر بالارتياح إزاءها. ولذلك جاءت ردود الفعل العلنية للمسؤولين مختلطة: فقد أعرب المرشد الأعلى علي خامنئي عن تشكيكه في العملية الانتخابية الأمريكية برمّتها، في حين أن الرئيس الإيراني حسن روحاني ووزير الخارجية محمد جواد ظريف طلبا من الرئيس المنتخب فتح صفحة جديدة مع الشعب الإيراني، حيث شدد روحاني في خطاب على أنه بوسع كلا البلدين "أن يقررا ويعلنا أنهما سيعودان إلى الأوضاع والشروط التي كانت سارية في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧".

بيد أن هذا الاقتراح يتعارض مع حقيقة أكثر تعقيداً، ألا وهي أن السنوات التي حكم خلالها ترامب تركت وقعها على المناخ السياسي في إيران، ومن المرجح أن تتأثر أي محاولات للتفاوض مع بايدن بالصراعات الداخلية المختلفة في إيران. إذ تخشى طهران أن تعزز التصورات السائدة عن نقاط ضعفها في ضوء الهجوم الأمريكي على قاسم سليمان، وجائحة فيروس كورونا المستشرية، والأزمة الاقتصادية الحادة الناجمة عن العقوبات الأمريكية المستمرة.

من هنا، قد تكون طهران مستعدة لإحراز تقدم في المفاوضات النووية بينما تعاند في الوقت عينه بشأن مسألة نفوذها الإقليمي. حيث يرى خصوم إيران الإقليميين انهما قضيتان متشابكتان. علاوة على هذه القضايا، سيعود بايدن إلى طاولة المفاوضات مع مسؤولين إيرانيين قلقين ومرتابين من المساعي الأمريكية المستقبلية في المفاوضات. وعلى هذا النحو، يبدو واضحاً من منظور إقليمي أن الإدارة الأمريكية المقبلة ستجد صعوبة لتقرر كيف تود معالجة نزعة إيران التوسعية في المنطقة إذا كانت تأمل التوصل إلى اتفاق نووي.

نهج بايدن

في ما يخص التعامل مع إيران، ثمة دلالة إقليمية قوية على أن بايدن سيتبع نهج الأمن الجماعي للرئيس السابق أوباما من خلال إقامة التحالفات بدلاً من الاعتماد على تدابير أحادية الجانب كما حدث في عهد ترامب. ذلك أن بايدن ينتمي إلى المدرسة الليبرالية المثالية في السياسة، وهذه المدرسة تعطي الأولوية للعمل الجماعي داخل المؤسسات الدولية في الشؤون الخارجية.

لذلك من المتوقع أن يلجأ إلى المساعي الدبلوماسية الدولية لزيادة الضغط على إيران في ما يتعلق بالانتشار النووي والنفوذ الإقليمي، مع السعي في الوقت عينه إلى إبرام اتفاق يخفف من حدة التوتر في العلاقات الأمريكية الإيرانية. ومن المتوقع أيضاً أن يعمل مع الحلفاء الذين تأثروا سلباً بسياسة إيران الخارجية، فيسهم بنهاية المطاف في إرساء الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط بأسره. وفي هذا السياق، تلعب إسرائيل والمملكة العربية السعودية دوراً مهماً بشكل خاص، فما من شيء يمنعها من المشاركة في اتفاق نووي جديد مع إيران.

والواقع أن هذا الموقف ينسجم تماماً مع التغيير الحاد المتوقع أن يحدثه بايدن في نهج ترامب المتبع حيال المسألة الإيرانية. فخلال الحملة الانتخابية، وعد بايدن "بتجديد القيادة الأمريكية من أجل حشد الجهود العالمية إزاء التهديدات العالمية". وفي مقالة بايدين التي نُشرت في مجلة "فورين أفيرز" تحت عنوان "لماذا يجب على

أمريكا أن تقود من جديد: إنقاذ السياسة الخارجية الأمريكية بعد ترامب"، ذكر أن إيران "انخرطت في سلوك مخل بالاستقرار في جميع أنحاء الشرق الأوسط"، وأنه لا يمكن السماح لإيران بتطوير سلاح نووي. كما وصف نهج ترامب تجاه إيران بالكارثي، وتعهد بالانضمام مرة أخرى إلى الاتفاق الذي انسحب منه ترامب إذا ما كانت إيران لا تزال مستعدة للالتزام به.

وفي أواخر حملة بايدن الانتخابية، كان واضحا للمحللين أن أصبحت إيران نقطة نقاش متكررة، حيث لفت إلى أنه يفضل اتباع نهج أكثر اعتدالاً تجاه الجمهورية الإسلامية. وعلى المنوال نفسه، ذكر أن سياسات ترامب جعلت إيران "أقرب إلى امتلاك مواد نووية تكفي لصنع قنبلة". لكن من المرجح أيضاً أن يكون التعاون مع حلفاء الولايات المتحدة الإقليميين بشأن اتفاق نووي مصحوباً بتوقعاتهم بأن الولايات المتحدة والإدارة ستضغط بشكل كافٍ على إيران بشأن أنشطتها الإقليمية.

الاتفاق النووي: معضلة خطيرة

من المرجح أن تواجه إدارة بايدن سؤالا يتعلق بدور إيران في المنطقة إدارة بايدن وهي تصوغ سياسة إيران الجديدة. فقد سعى خامنئي إلى إظهار مرونة إيران عبر الإعلان عن تخفيف التوتر بشكل مؤقت والتودد إلى بايدن من خلال طرح إمكانية عودة طهران إلى الاتفاق النووي. ولا شك في أن "خطة العمل الشاملة المشتركة" شكلت واحدة من أهم التحولات الاستراتيجية في الشرق الأوسط خلال السنوات الأخيرة.

مع ذلك، وبالرغم من استعداد بايدن وإيران المتصور لإحياء الاتفاق النووي، ستواجه هذه العملية واقعا صعبا خلفته إدارة ترامب يتمثل في تفاصيل الصفقة نفسها. فانسحاب ترامب من "خطة العمل الشاملة المشتركة" ترك أثرا دائما على احتمالات إبرام اتفاق جديد بين إيران والولايات المتحدة كما يتضح من تصريحات إيران العامة المتضاربة. وبخلاف تصريحات روحاني وظيف، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زاده إن احتمال معاودة التفاوض على الاتفاق النووي غير وارد.

لقد صرح المسؤولين في الإيرانيين مرارا وتكرارا أن الاتفاق كان نتاج مفاوضات طويلة، ليس بين إيران والولايات المتحدة فحسب، بل مع الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وألمانيا ككل. ثم أصبح الاتفاق قراراً دولياً ملزماً - هو قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٣١. وعلى هذا النحو، فإن الاتفاق النووي بات من الماضي ولا يمكن إعادة فتحه أو التفاوض بشأنه. أضف إلى أن مخزون إيران من اليورانيوم المخصب أظهر التحول الذي طرأ على وضع برنامجها النووي الراهن، حيث أفادت مؤخرا "الوكالة الدولية للطاقة الذرية" أن البلاد بلغت مستويات تفوق باثني عشر ضعفاً تلك المتفق عليها في "خطة العمل الشاملة المشتركة".

في ضوء هذه الحقائق، من المرجح أن يواجه بايدن شريك في المفاوضات يكون حريصاً على فرض شروط على الولايات المتحدة أكثر صرامة من تلك التي وافق عليها الرئيس السابق باراك أوباما. وسوف تكمن المشكلة الأساسية في إبطال قدرة الولايات المتحدة على الانسحاب من اتفاق آخر يتم التفاوض عليه، وبالتالي الحؤول دون تكرار أعمال الرئيس ترامب.

وما يزيد هذه الصعوبات صعوبة هو أن ترامب سيبدل حتماً جهداً أخيراً لتعقيد توجيهات بايدن المستقبلية بشأن السياسات. فقد أفاد موقع "أكسيوس" الإخباري الأمريكي بأن إدارة ترامب ستفرض "سيلاً من العقوبات" على إيران، وذلك بالتنسيق مع إسرائيل ودول الخليج. ومع فرض هذه العقوبات، ستجد إدارة بايدن نفسها حتماً مضطرة للتعامل مع مجلس الشيوخ - الذي يُتوقع أن يسيطر عليه الجمهوريون - من أجل تخفيف أو رفع العقوبات عن إيران قبل استئناف المفاوضات.

إيران في المنطقة الرمادية

جنباً إلى جنب مع جهود إيران المحتملة لتخفيف بعض بنود الصفقة، هناك رأى إقليمي يسلم بأن هذه المخاوف مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالدور الذي تلعبه إيران في المنطقة والآثار التي أحدثتها هذا القلق، بما في ذلك تطبيع العلاقات بين عدة دول عربية وإسرائيل.

اتجهت دول الخليج على وجه الخصوص إلى هذا الخيار وذلك على الرغم من التصريحات الإيرانية الداعية إلى تجديد العلاقات مستخدمة لغة تتناقض بشكل حاد مع نظرة إيران العدائية لإسرائيل. قامت إيران منذ العام ١٩٩١ بمفاتيح متكررة على دول الخليج من أجل إعادة العلاقات بين الطرفين. وقد تجسد هذا الموقف في رد المسؤولين على الانتخابات الأمريكية، بحيث غرد وزير الخارجية الإيرانية محمد جواد ظريف في ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر أن دونالد ترامب خسر الانتخابات وسيغادر منصبه ولكن إيران والدول المجاورة باقية. وكتب: "نحن نمد أيدينا إلى جيراننا للتعاون وحل الخلافات. إذ لا يمكننا بناء مستقبل أفضل للجميع إلا بالعمل معاً".

غير أن التطبيع أظهر التهميش المتزايد الذي تواجهه إيران في المنطقة. فهي تفتقر إلى إمكانية الوصول إلى معظم المنظمات السياسية أو الأمنية الإقليمية، وتراهن بدلاً من ذلك على الأزمات لتشكيل التحالفات. فضلاً عن ذلك، من غير المرجح أن تعيد دعواتها المستمرة لإنشاء شبكة أمنية مشتركة مع دول الخليج - في ظل الافتقار إلى المصالح المشتركة - إعادة هيكلة التحالفات التي تتعزز الآن ضد النفوذ الإيراني.

وفي حين تستमित إيران لتعزيز وجودها في العالم العربي، فإن المخرج الوحيد لها الآن هو التنظيمات العربية التي تقاتل بالوكالة عنها مصنفة على قائمة الإرهاب الأمريكية - علاوة على تصنيف "الحرس الثوري" الإيراني نفسه عام ٢٠١٩ - ناهيك عن أن إسرائيل وحليفاتها الولايات المتحدة تجدان في تلك التنظيمات تهديداً لأمن إسرائيل القومي. في هذه المرحلة، يجب اعتبار كل هذه المخاوف عقبة أمام إعادة الاتفاق النووي مع إيران بصيغته الأصلية - حتى لو افترضنا أن إيران ستكون على استعداد للموافقة على المعايير الأصلية. وصحيح أنه يجب معالجة هواجس إيران الجيوسياسية الإقليمية، ولكن ليس بطريقة تضر بمصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية، وتحديدًا أمن إسرائيل. أما السؤال عما إذا كانت إيران ستكون فعلاً مهتمة بالتعامل مع هذه الهواجس فهو مسألة مختلفة تماماً.

يعتبر الخلاف المستمر حول النفوذ الأمريكي والإيراني في العراق هو إحدى القضايا الرئيسية. وخلال الأسابيع القليلة الماضية وحدها، ظهرت في العراق فصائل جديدة موالية لإيران، ليزيد بذلك العدد الكبير أصلاً من الميليشيات الوكيلا لإيران. والملفت بشكل خاص هو تأسيس حركة "عهد الله". وحيث أن هذه الجماعات العاملة بالوكالة لا تزال تطالب بإخراج القوات الأمريكية من العراق، ومن المرجح أن يراقب كل من العراقيين وحلفاء الولايات المتحدة الإقليميين بعناية كيفية تعامل بايدن مع هذه النقطة التي تمثل مصدر توتر مستمر. في مطلق الأحوال، إيجابية كانت أم سلبية، من الواضح أن أي خطوات جديدة قد يتخذها الرئيس المنتخب بايدن في تعاملاته مع إيران ستؤثر بشكل مباشر على شؤون العراق الداخلية ككل. وينطبق هذا أيضاً على الدول العربية الأخرى التي حاولت فيها إيران إنشاء موطئ قدم لها.

وفي النهاية، قد يكون كلا الطرفين مستعداً لإبرام اتفاق جديد، ولكن تفاصيل القضايا المتعلقة بالاتفاق ستشكل عقبات أمام عملية التفاوض. ومن شأن خطوات معالجة التوتر في العراق، وكسب تأييد حلفاء الولايات المتحدة الإقليميين، وتوفير فرصة للنهوض الاقتصادي في إيران، أن تؤدي كلها إلى اتفاق يفضي إلى علاقات أقل توتراً بين إيران والعالم، علماً بأن كل عامل من هذه العوامل هو هدف متحرك. وفي ظل اللحظة الراهنة، قد يبدو أي اتفاق شامل مماثل بمثابة حلم بعيد المنال، وعليه فإن إي جديد قد يقدم عليه الرئيس بايدن، سينعكس بصورة مباشرة على الداخل الإيراني، سواء كان الأمر بالسلب أم الإيجاب.

*فراس الياس، متخصص في شؤون الأمن القومي والدراسات الإيرانية.

ماذا وراء إغضب أردوغان لإيران؟

أحوال تركية :

أثار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان غضب إيران بتلاوته قصيدة تتضمن دلالات على أن المناطق الشمالية الغربية الإيرانية هي جزء من أذربيجان، مما دفع طهران إلى استدعاء السفير التركي لديها للاستفسار حول تعليقات أردوغان "التدخلية وغير المقبولة"، مطالبة بـ"تفسير فوري".

اختار أردوغان زيارته لأذربيجان التي جاءت في سياق الاحتفال بما يمكن توصيفه بنشوة النصر في إقليم ناغورني قره باخ، ليثير حساسية إيران بالحديث عن اللحم القومي الأذري، وإشارته إلى مناطق حدودية في إيران يسكنها الأذريون، ما قد يندر طهران بوجود نوايا مبيتة لتفتيت وحدة أراضيها، أو التهديد بافتعال أزمة محتملة فيها، ولا سيما أن الوضع الداخلي الإيراني يعاني من هشاشة واضحة نتيجة الظروف الاقتصادية المتردية التي فرضتها العقوبات الأمريكية والغربية.

استفز أردوغان الإيرانيين وأغضبهم بإطلاقه سباق القومية في مواجهة المذهب، وأطلق بذلك سباقاً قومياً لتأليب الأذريين على النظام الإيراني بطريقة غير مباشرة، متجاهلاً عن عمد الجانب المذهبي الشيعي بين الأذريين والفرس، والذي يكون قوياً في الحالة الإيرانية، خاصة وأن المرشد الأعلى للثورة الإيرانية علي خامنئي ينحدر من شيعة أذربيجان، من أب أذري وأم فارسية.

ويراهن أردوغان على اللغة التركية وعلى الرابط القومي من أجل استعادة نفوذ بلده شرقاً في القوقاز، وفي الدول التي يعتبرها امتداداً للسلطنة العثمانية، ومُتخذاً من الروابط القومية واللغوية جسوراً للتدخل تمهيداً لتعزيز سيطرته عليها، وجعلها حديقة خلفية شرقية لبلاده، متجاهلاً حقائق الواقع وتغيرات الزمن والسياسة الإقليمية والدولية.

ويشير محللون إلى أن أردوغان يوظف القومية والمذهب عند الحاجة وبحسب الطلب، فتراه يقدم نفسه ممثلاً للسنة وراعياً للإسلام السياسي حين يخاطب شعوباً تتقاطع معه في المذهب السنّي، وتراه يتجاهل ذلك حين يتوجه بخطابه إلى شعوب تتقاطع معه في الجانب القومي وتختلف في الجانب المذهبي، كما في الحالة الأذرية.

خلال زيارته لأذربيجان تلا أردوغان قصيدة لشاعر إيراني من أصل أذربيجاني تتحدث عن تقسيم أرض أذربيجان بين روسيا وإيران في القرن التاسع عشر. وأبدت طهران قلقها من أن تعزز تصريحات أردوغان الميول الانفصالية بين أبناء الأقلية الأذرية في إيران.

ولا يخفى أن إيران تعيش عزلة في المنطقة بسبب سياساتها وتدخلاتها في عدد من الدول -العراق، وسورية، ولبنان، واليمن- ومحاولتها الدائمة تشكيل كيانات موازية للدولة في المناطق التي تتدخل فيها، وتعمل على هدم مؤسسات الدولة من خلال وكلائها الذين يسعون إلى الهيمنة على تلك المؤسسات، ما يغضب الدول الإقليمية والغربية.

ويلفت محللون إلى أن اختيار أردوغان لليوم الذي فرضت فيه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مجموعة من العقوبات على بلاده كي يغضب إيران، يأتي في سياق محاولته استرضاء حلفائه الغربيين في حلف "الناطو"، وتوجيه رسالة تفيد بأنه متفق معهم في الموقف من إيران، وأنه على استعداد لإزعاجها وإرباكها داخلياً عند الحاجة، وأن كل ما يلزم هو الرضا الغربي والأمريكي عن سياساته وعدم التعامل معه بأسلوب العقوبات الذي تمّ التعامل به مع طهران.

كما يشير المحللون إلى أن أردوغان يدرك أنه أمام ساعة الحسم، وأن هذه المرحلة لا تحتمل اصطفاقات تكتيكية إلى جانب إيران المعزولة إقليمياً ودولياً، وأن أيّ تقرب من إيران يضعه في خانة أعداء دول إقليمية،

وإسرائيل وأوروبا والولايات المتحدة، وهو الذي لا تنقصه الأزمات السياسية التي تتقل كاهل بلاده، كي يزيد متاعبه ويغوص في رمال التقرب من إيران.

تمر إيران، التي توصف بأنها تتخبط في متاهة الاضطرابات السياسية الداخلية منذ اغتيال محسن فخري زاده عراب برنامجها النووي، بمرحلة حرجة، ولا سيما مع زيادة الضغوطات عليها وتغير نبرة الرئيس الأمريكي المنتخب جو بايدن بشأن الاتفاق النووي، وقبلها تطبيع الإمارات والبحرين مع إسرائيل، وأخيراً الاتهامات القديمة-الجديدة من السعودية بزعزعة استقرار المنطقة. وتواجه إيران مصاعب مضاعفة بالنظر إلى تعدد الأجنات الإقليمية، ومن دون أن تكون هناك استجابة لمطالب جيرانها بوقف التدخل في شؤون الدول العربية، وخاصة العراق وسورية واليمن، فإنها ستجد نفسها وهي تعود إلى المربع الأول لأزماتها.

وكان ما زاد من مشكلات النظام وصول الاحتجاجات في إيران إلى ذروة جديدة الأسبوع الماضي، بسبب ارتفاع نسبة الفقر بنسبة ٨٠ في المائة في العاملين الماضيين، وقد فاقمت الجائحة من المشكلة، واستولى ضحايا الفيضانات على بلدية سار بندر احتجاجاً على ذلك.

كما أن قضية الدبلوماسي الإيراني أسد أسدي، التي تم الاستماع إليها في بلجيكا، قدمت الجمهورية الإسلامية الإيرانية بأكملها للمحاكمة. وقد تسببت هذه القضية، وهي مزيج من التجسس والإرهاب، في إذكاء التوترات بين النظام الإيراني وعدة دول أوروبية. وأصدرت لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان البلجيكي قراراً رداً على ابتزاز طهران ومطالباتها بالفدية.

أمام هذه المستجدات والوقائع، لا يملك الرئيس التركي رفاهية اللعب على الأضداد واستغلال أوراق الضغط والخلاف لمسايرة إيران أو تعزيز موقفها التفاوضي مع الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي، ناهيك عن مساعيها لترميم علاقاتها المتردية مع إسرائيل، لذلك فإن تصعيد أردوغان "الشعري" ضد إيران يأتي في وقت محسوب بدقة، لوقف خسائره، أو تحجيمها قدر الإمكان.

وفي إطار التصعيد السياسي المتبادل بين أنقرة وطهران على خلفية إلقاء أردوغان قصيدة تتضمن دلالات على أن المناطق الشمالية الغربية الإيرانية هي جزء من أذربيجان، انتقد وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، الجمعة هذا "الخطأ" الذي ارتكبه الرئيس التركي. وكتب ظريف على تويتر: "لم يخبر أحد الرئيس أردوغان أن ما تلاه بشكل خاطئ يشير إلى الفصل القسري لمناطق في شمال آراس عن الوطن الأم في إيران". وأضاف ظريف متوجهاً إلى أردوغان: "ألم يلاحظ أنه كان يقوض سيادة جمهورية أذربيجان"، متابعا: "لا يمكن لأحد التحدث عن أذربيجان العزيزة".

وتعيش في إيران جماعة كبيرة من السكان من القومية الأذرية، وخاصة في المحافظات الشمالية الغربية المحاذية لأذربيجان وأرمينيا والتي يفصلها عن أذربيجان نهر آراس.

وفقاً لوكالة "إيسنا" الإيرانية، فإن القصيدة تعد "واحدة من رموز الانفصاليين الأتراك". ولفتت إلى أن الأبيات تشير إلى نهر آراس و"تشكو من المسافة بين الأشخاص الذين يتحدثون بالأذرية على ضفتي النهر".

وأعلنت وزارة الخارجية الإيرانية أنها استدعت السفير التركي في طهران حول تعليقات أردوغان "التدخلية وغير المقبولة"، مطالبة بـ"تفسير فوري". وتم إبلاغ السفير التركي أن "حقبة ادعاء السيادة على الأراضي والترويج للحرب والإمبراطوريات التوسعية قد ولت". وأشارت إلى أن إيران "لا تسمح لأحد بالتدخل في وحدة أراضيها".

بدورها استدعت الخارجية التركية في وقت لاحق يوم الجمعة سفير إيران لدى أنقرة، وفق ما ذكرت وكالة الأناضول التركية الرسمية. وأبلغت الخارجية السفير الإيراني أن الادعاءات بحق أردوغان "لا أساس لها" وأنه "من غير المقبول" أن يغرد ظريف بدلاً من استخدام قنوات أخرى للتعبير عن "انزعاجه".

ويتحدث الأذريون لغة قريبة الشبه من التركية، لكن أغلبهم شيعة. وتتاخم منطقة أذربيجان الإيرانية الحدود مع أذربيجان التي كانت جمهورية سوفياتية سابقة. وأصبحت تركيا حليفاً لأذربيجان وساعدتها في تحقيق مكاسب كبيرة على الأرض في مواجهة الأرمن في معارك انتهت بوقف لإطلاق النار الشهر الماضي.

← فوز بايدن وسياسات الخارجية الأمريكية

جيفري كيمب*:

بايدن والشرق الأوسط

مركز «ناشيونال إنترست»:

هل ستتبنى إدارة بايدن مجموعة من السياسات المختلفة بشكل جذري في الشرق الأوسط؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما هي المواضيع التي ستعتبرها ذات أولوية؟ الواقع أنه من غير المحتمل أن يقوم بايدن بسحب الهدايا الدبلوماسية التي قدمتها إدارة ترامب لحكومة نتنياهو، وخاصة القرار المتعلق بنقل مقر السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس. كما يتوقع أن يقبل الاتفاق الإبراهيمي باعتباره سياسة جيدة للولايات المتحدة، ومن المرجح أن يشجع على مزيد من العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل والدول العربية. أما المواضيع المتوقعة أن تخضع لمراجعة فتشمل الاتفاق النووي مع إيران والعلاقات الأمريكية مع تركيا والمشكلة الفلسطينية.

ربما تكون إيران التحدي الأصعب، لأن المجال الذي يثير القلق بخصوصها اتسع ليشمل تدخلاتها العسكرية في المنطقة والتطور المتزايد لبرامجها الصاروخية. في ١٨ مايو ٢٠١٨، انسحبت إدارة ترامب من «خطة العمل الشاملة المشتركة»، أو الاتفاق النووي الإيراني. لكن هذا القرار لم يجد تأييداً واسعاً بين الدول الأخرى الموقعة على الاتفاق. وبحلول عام ٢٠٢٠، نمت قدرات برنامج إيران النووي وتطورت، بدلاً من أن يتم احتواؤها. ورغم العقوبات الأحادية التي شددت على إيران كثيراً، فإنه يمكن اعتبار سياسة ترامب بهذا الخصوص غير فعالة. وعليه، يمكن القول إن المأزق بالنسبة لبايدن يكمن في أنه إذا كان يرغب في توسيع قائمة أعضاء «خطة العمل الشاملة المشتركة» الأصلية لتشمل الدول الخليجية الرئيسية، فمن المتوقع أن يتعرض لضغط كبير من أجل إدراج القضايا الاستراتيجية التي استُبعدت عن قصد من الاتفاق الأصلي. وإلى ذلك، من غير المرجح أن توافق إيران على مفاوضات أشمل من دون تلقي تنازلات في المسائل الاقتصادية، مثل تخفيف العقوبات.

أما المسألة الثانية، فتتعلق بسياسة بايدن تجاه تركيا، والتي يتوقع أن تكون أقل تساهلاً بكثير من مقاربة ترامب. فبايدن من أشد المؤيدين لـ«النااتو»، ويعتبر كرد سوريا حلفاء للولايات المتحدة. وبالمقابل، فقد تباهى ترامب بعلاقاته الوثيقة مع أردوغان الذي يعتبره معظم الأمريكيين سلطوياً. ولهذا يتوقع أن ينتقد بايدن العمليات العسكرية التركية ضد الكرد في شمال سوريا، إضافة لشرائها منظومة صاروخية متطورة من روسيا.

ومن المتوقع أن يكون بايدن أكثر دعماً للجهود الرامية لإعادة إطلاق مفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وإذا كان ترامب قد تجاهل الفلسطينيين لأربع سنوات، فإنه لم ينسهم في قضيتهم الوطنية. البلدان العربية التي تحتاجها الولايات المتحدة من أجل صياغة سياسة جديدة للشرق الأوسط ما زالت تعتبر تسوية عادلة للمشكلة الفلسطينية هدفاً مهماً. والواقع أنه من غير المتوقع أن يقدم بايدن حلاً أو يستضيف اجتماعات رفيعة المستوى في منتج كيمب ديفيد أو أي موقع أمريكي آخر غير أنه قد يكون أكثر استعداداً لتحدي نتنياهو بشأن المحنة الإنسانية للفلسطينيين. وبخصوص هذه المسألة، يتوقع أن يحصل بايدن على دعم كبير من اليهود الأمريكيين الذين يُعدون أكثر ليبرالية من البروتستانتين الإنجيليين الأمريكيين الذين دعموا بقوة سياسات ترامب في الشرق الأوسط، بما في ذلك قبول توسيع النشاط الاستيطاني الإسرائيلي.

ولئن كانت هذه المواضيع مهمة، فالواقع أن بايدن سيكون أيضاً رهينة لأحداث المنطقة والتي لا يمكن التنبؤ بها الآن. ذلك أن أي عدد من الأزمات يمكن أن يظهر خلال الأشهر المقبلة.

*مدير البرامج الاستراتيجية بمركز «ناشيونال إنترست»

جوليس كرم:

بايدن على خطي المفاوضات التركية والإيرانية

موقع فضائية الحرة الامريكية:

الشرق الأوسط سيكون ثالث أو حتى رابع الأولويات الخارجية للرئيس الأمريكي المنتخب جو بايدن، بعد الحد من نفوذ الصين، رص التحالف الأوروبي والتعاطي مع روسيا، إلا أن أفق المفاوضات مع كل من تركيا وإيران يلوح على أجندة البيت الأبيض في ملفات المنطقة. ملفا تركيا وإيران سيحضران مبكرا في رئاسة بايدن نظرا لعمق الأزمة اليوم بين واشنطن وكل من أنقرة وطهران. فلا الملف النووي الإيراني يحتمل دفع الكرة والمماطلة لعام آخر، قد تتمكن خلاله طهران من تطوير السلاح النووي، ولا التراجع الحاصل في العلاقة التركية-الأمريكية يحتمل الانهيار بشكل سيرتد عكسيا على مصالح البلدين. في الملف الإيراني الاحتمال الأسهل أمام بايدن هو العودة إلى اتفاق ٢٠١٥ في حال التزمت طهران ورفعت واشنطن عقوبات عنها. إنما هذه التركيبة تعترضها اليوم متغيرات إقليمية، وموقف الكونغرس، وحتى موقف دول أوروبية مثل ألمانيا التي تريد ملف الصواريخ الباليستية على طاولة المفاوضات. هناك حديث أيضا عن مشاركة دول عربية في هذه المفاوضات مع إيران مثل السعودية والإمارات، واستشارة بايدن للكونغرس لتفادي تكرار سيناريو ٢٠١٨ حينما انسحب رئيس أمريكي من اتفاق وقعه سلفه. الأرجح أن بايدن سيبدأ مخاضه الإقليمي بمفاوضات إيران، بعدما حشد شخصيات قادت المفاوضات السرية مع إيران في إدارته مثل مستشار الأمن القومي الجديد جايك سليفان ووزير الخارجية أنتوني بلينكن. السؤال اليوم هو إذا ما كانت ستقبل إيران بمناقشة الصواريخ الباليستية، وهو ما كانت رفضته في ٢٠١٥. إلا أن واقعها الجيوسياسي والاقتصادي، وحتى علاقتها مع الأوروبيين في تردي اليوم بشكل يقلص خياراتها. طبعاً بإمكان إيران تطوير سلاح نووي، إنما هذا لن يحسن موقعها الاقتصادي وعزلتها الإقليمية. التفاوض بشأن السلاح النووي، وليس امتلاكه، هو ورقة رابحة لدى النظام الإيراني، وهو قادر من خلالها على جذب انتباه الغرب.

بالنظر إلى تركيا، فالعقوبات التي فرضتها واشنطن على أنقرة بداية الأسبوع هي آخر مؤشرات الأزمة المشتعلة بين الجانبين. فلا صداقة دونالد ترامب ورجب طيب إردوغان أوقفت العقوبات، ولا التضارب الحاصل في شعبة ملفات إقليمية له حل قريب.

فمن نظام الدفاع الصاروخي الروسي إس-٤٠٠ إلى نفط شرق المتوسط إلى الشمال السوري وإقليم ناغورنو قره باغ، هناك تباعد أمريكي - تركي غير مسبوق، سيكون على بايدن إعادة ترتيبه لتفادي انفجار في العلاقة. على عكس ترامب الذي تلقى اتصال إردوغان بعد يوم من فوزه في انتخابات ٩ نوفمبر ٢٠١٦، فإن الرئيس التركي لم يتحدث لبايدن، حتى بعد مرور شهر ونصف على الفوز.

هذا يضع أنقره أمام واقع وأسلوب أمريكي جديد، لن تنفع فيه كلمات إردوغان المتملقة ولهجته التي تتبدل مع تبدل اسم سيد البيت الأبيض من جورج بوش إلى باراك أوباما إلى ترامب إلى بايدن.

فمع بوش تبني إردوغان الديمقراطية، ومع أوباما أضحى رجل الربيع العربي والتغيير، ومع ترامب تحول لتاجر في بازار سياسي، ومع بايدن يحاول أن يبدو بصورة الإصلاحية. النبرة التركية المتبدلة لن تنفع هذه المرة، وسيكون على إردوغان تقديم تنازل جدي لبايدن في ملفات حاسمة، أهمها منظومة الدفاع الروسية وأمن حلف الشمال الأطلسي، قبل أي حديث عن رفع العقوبات عنها. من دون ذلك، سيكبل الكونغرس أيدي بايدن، بينما تتزايد خصوم أنقرة في واشنطن من اللوبي الأرمني إلى اليوناني إلى الإسرائيلي والعربي أمام توسع إردوغان.

د. طارق فهمي:

المتغيرات والثوابت المتوقعة في السياسة الخارجية الأمريكية

انديبنونت عربية:

بعد أن قدم الرئيس الأمريكي المنتخب بايدن أغلب الأسماء التي ستتولى مواقع مسؤولية في إدارته المقبلة.. والتي ستدير مهام الحكم رسميا في ٢٠ يناير المقبل- وبصرف النظر عن الآلية الفيدرالية الموسوعة، والتي ستسمح بمرور الأسماء بصورة أوتوماتيكية، أو التحفظ على بعض الأسماء، وهو أمر طبيعي في إطار المقايضات الراهنة والمتعارف عليها بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري، فإن السؤال هو هل يمكن تقديم رؤية استشرافية للسياسات الخارجية الأمريكية على الأقل فيما يخص الشرق الأوسط والقضايا العربية بالأساس؟ والإجابة بالتأكيد خاصة أن النسق العقيدى والأيدولوجي الحاكم للرئيس المنتخب معروف لدينا في العالم العربي جيدا منذ أن كان نائبا للرئيس أوباما، ولكن الإشكالية الحقيقية تكمن في عدة معطيات محددة. منها أن هناك تشبيهات غير صحيحة تشير إلى أن ولاية الرئيس جو بايدن ستكون ولاية ثالثة للرئيس أوباما، وأن هناك سياسات مشابهة ستتم في سياق ما قامت به هذه الولاية، وهذا غير صحيح مع التقدير بأن الإدارة الأمريكية الجديدة ستضم أسماء عديدة سبق وإن تولت مواقع متقدمة في إدارة الرئيس أوباما لكن الأمر تغير تماما، خاصة أن الرئيس نفسه بايدن سينتقل من الرجل الثاني للرجل الأول بصلاحيات، ومهام الرئيس، وفقا للنظام الفيدرالي الأمريكي، تتجاوز دور الكونجرس ومؤسسات نظام الحكم الأمريكي بأكمله، ومن ثم فإن الرئيس المنتخب سيكون له وضع آخر مختلف، ولن يشابه الرئيس أوباما برغم التسليم بأن الرئيس قد يعمد لاستشارة الرئيس أوباما في كثير من الأمور، وهو أمر معتاد في السياسة الأمريكية طوال فترات الرؤساء العشرة السابقين .

إن التوقع بأن الرئيس الأمريكي سيتجه بالفعل لعدم الانخراط في قضايا السياسة الخارجية أمر طبيعي، خاصة أن الرئيس ليست لديه نزعة التدخل من بعد، والابتعاد عن بؤر الأزمات ليس في الشرق الأوسط، وإنما في العالم كله، خاصة أن المنافسين الحاليين للسياسة الأمريكية ليسوا في مسعى لتقسيم العالم، أو إدارة مناطق النفوذ بين القوى الكبرى، وأمريكا على رأس هذا النظام الدولي الراهن بصرف النظر عن شكل أو جوهر هذا النظام الذي لم يعد واحدا بصورة مطلقة، وإنما هناك أطراف أخرى مثل الصين والاتحاد الأوروبي رغم التسليم بقيادة الولايات المتحدة للعالم على الأقل في المدى الطويل جدا، وإنما دول أخرى في مستويات النظام السياسية أو الاقتصادية أو الاستراتيجية .

وبالتالي فإن استمرار الولايات المتحدة في أداء دورها السياسي العالمي لن يتغير مع الرئيس جو بايدن بصورة حقيقية، خاصة أن الداخل الأمريكي خاصة الحزبين الديمقراطي والجمهوري يتفقان على سياسة العودة إلى الداخل، وعدم الخروج للعالم عبر رؤية تدخلية في أي منطقة من العالم، بعد الأزمات التي شهدتها الولايات المتحدة، وكلفتها الكثير من التبعات الكبرى، وبالتالي فإن ما طرحه نخبة واشنطن الكبرى لن يجد صدى في الإدارة الأمريكية، برغم التأثير الكبير والمباشر لهذه النخبة على توجهات السياسة الأمريكية في الفترة المقبلة،

كما ستكون هذه السياسة محل جدال سياسي حقيقي، خاصة وأن أهم التحديات الحقيقية التي ستواجه الرئيس جو بايدن هي الأزمات الدولية، وتحديات كورونا والتعامل معه، واستمرار الصراع الصيني الأمريكي، وسعي الاتحاد الأوروبي للعب دور جديد في ظل مخطط إحياء دور حلف الناتو، وهو أمر سيكون مطروحا بقوة في الفترة المقبلة، ولعلنا نتذكر كيف دفعت الولايات المتحدة ثمنا سياسيا حقيقيا في مراحل معينة قبل ترؤسها النظام الدولي، عندما تركت الأنظمة الأوتوقراطية تعمل وتنتشر إلى حين خرجت الأمة الأمريكية في أعقاب الحرب العالمية الثانية لتعيد ترتيب العالم أجمع، وتبني مؤسسات التمويل والكيانات المالية والاقتصادية، والتي هيمنت على مقاليد العالم ووجهت سياساته حتى الآن .

في كل الأحوال لن يكون هناك خروج عن السياسات الأمريكية الحالية إلا بعد ترقب وتحسب حقيقي، في ظل مخاوف التغيير التي قد تقدم عليها السياسات الأمريكية ليس في الشرق الأوسط، وإنما في جنوب شرق آسيا وفي أوروبا، ومع دول أمريكا اللاتينية، وبالتالي فإن السياسة الأمريكية ستحكمها توازنات صعبة ومعادلات ليست صفرية خاصة وأن الردع الأمريكي السياسي والستراتيجي هو الذي سيكون مطروحا بقوة كبديل عن المطالبات بمزيد من الانخراط في قضايا إقليمية ودولية، خاصة أن هناك توجهها بأن تستخدم الإدارة الأمريكية الجديدة القوة - رغم كل ما يقال ويتردد - لاستعادة مكانة الولايات المتحدة الكبيرة والقوية، أي أنه لا يوجد ما يمنع أمريكا من التوجه العسكري عند الضرورة لتأكيد حضورها السياسي والستراتيجي الحقيقي، وبهدف ردع أي قوة يمكن أن تمثل بتحركاتها قلقا على المصالح الأمريكية العليا، خاصة وأن الإدارة الأمريكية ستعمل على تثبيت الرواية الحقيقية لكسب المصالح بطرق وأنماط مختلفة، وهو ما قد يفعل المسار الأمريكي للتحرك تجاه آسيا، ولعب دور حقيقي وتفاعلي في توجيه اتجاهات العلاقات العربية الإسرائيلية في الفترة المقبلة، وهو ما قد يعجل بنمط جديد من التفاعلات الحقيقية والتي ستشمل كافة الأطراف، وهو ما يؤكد على أن الإدارة الأمريكية ستعيد بناء المنظمات العالمية، وتصحيح مسارات المؤسسات العالمية والتي عمل الرئيس ترامب على تنحية دورها ودخل في صدامات مع أغلبها بما فيها الأمم المتحدة ذاتها .

ستعيد الإدارة الأمريكية الجديدة الأمور إلى نصابها مع تفضيل خياراتها الأوروبية على الآسيوية، وإعطاء دور حقيقي لشركات سياسية جديدة وفقا لقاعدة سياسية وستراتيجية، وهو ما سيدفع الرئيس الأمريكي لإعادة توزيع المساعدات والمعونات لدول العالم مع قيامه بتقسيم العالم لدول حليفة وأخرى تربطها علاقات جيدة مع الإدارة الأمريكية، وأخيرا الدول المعادية للسياسات الأمريكية، والتي ستعمل الإدارة الأمريكية على دفعها لتكون في الصف الأمريكي، وما سينطبق على كوبا لن ينطبق على كوريا الشمالية، وبالضرورة على إيران بصرف النظر عما سيجري بشأن مستقبل الاتفاق النووي، وإعادة التفاوض بشأنه مجددا .

الخلاصة أنه من غير المتوقع أن تتم تغييرات مفصلية في إدارة الرئيس بايدن بالفعل، وإنما مراجعات في إطار تقييمات يمكن أن تكون مطروحة على مستويات مختلفة، وقد يكون لها تكلفتها العالية، ومع ذلك ستمضي الإدارة الأمريكية في مسارها المخطط له عبر فريقها السياسي سواء في البيت الأبيض أو المؤسسات الأخرى الضابطة لحركة المجتمع المختلفة، فهذه هي السياسة الأمريكية بصرف النظر عن القاطن في البيت الأبيض ديمقراطيا كان أم جمهوريا .



الانصات المركزي

يومية توثيقية يصدرها مكتب إعلام الاتحاد الوطني الكردستاني

الانصات المركزي انجاز صحفي ممتاز وهي بحق بنك للمعلومات و سجل للوثائق و المواقف .
اني اذ اتابع قراءتها يوميا ازداد اعجابا بها و تقديرا لجهودكم الحيرة . لذلك ابارك لكم و أشد على أيديكم
وأتعهد لكم بأن أكون لكم نصيراً و مسانداً و مساعداً

ح

أخوكم المخلص
مام جلال طالباني

www.pukmedia.com/ensat

Facebook: ensatpuk

ensatmagazen@gmail.com

Mobile: 0770 156 4347